

۳۳

۷۰

س





دفتر اسناد و کتابخانه ملی
شماره
۳۳۷۵
تاریخ ثبت





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الحمد لله الذي جعل علم النجوم والهندسة في فهم القرآن المبين وميزنا بصرنا به بين الغشا والتبين
والصلوة على من خصه بظهور اسمه وفضله على رضة سمانه واله مصابيح الظلام ومفاتيح الخيرات
على الانام المبشرين لمن والاهم بتبشير الذين اذهب الله عنهم الرجزين وطهرهم تطهيراً وبعد فيقول
العربي في البلدان المبعده عن اهل الاوطان نعمه الله بن عبد الله الحسيني الجرجاني اني لنا راينا العلم الرجو
من اجل العلوم وصرت النظر فيه من الامر المحموم صرفت برهة من زمني في نحو تحصيل مفهوماتها وهاجرت اعواما
عن اوطاني في جمع اسباب وارائه طال ما اسهرت في رد شواذه عيوني وكثيرا ما نفرت عن عويضا مع
الافاضل ولم اتفهمه على ظنوني حتى مدت اليه يد الفكر فاطففت نيران سماء ووقفت على حرقه فملت
كف من ثيار مجاره فالفت فيه في حفر السن ما بطف القليل ويشغ العليل ثم طلعت في ايت الشرح
للمنشور الى الجرجاني الجليل والفاضل البليل عبد الرحمن الجرجاني فداحتني من علم النجوم على اللباب انطوى
على ما يدهر العقول والالباب قد صبت الفرسا جيارها عادية عليه قصد المشاة والركبان فوفوا
لديه يطلبون فاسا حاذفايد لهم على الطريق ودليلا عرتيا قد سلكك هذا الفج العميق فانا كنت قد
علقت عليه حال اشتغال عصا من الاخوان بمدارسه لك ومذاكره بين يدي ما كشفه الفنا
عن عويضا انه وادفع المقفل من مشكلاته ثم تداربث على ايدى الاسفا ورفقت اوطاني في البراء

عن عويضا انه وادفع المقفل من مشكلاته ثم تداربث على ايدى الاسفا ورفقت اوطاني في البراء

والبحار يومها بالبصر ويومها بالاهوان ويومها باصفها واخر شيراز فاعدت النظر في تلك الحوائج
 رافعا عنها ما سترها من الغواشي وشيخها بخفيها على من ايام السباب في زيتها بسد ثقبان
 اشبه من معاشة الاحبا وصير مدبر الى الاخوان في الدين جعلت ثمة بحمد الله مؤلفه وصير
 في نيرة الامنين فمن مد طرفه اليه لم يقل ما تلوناه عليه فقد غصب الجواهر بلا اثمان وانصف
 بما لم ينصف به ذوالايمنا جعلنا الله واياكم من احسن من طلع عليه النهار ونعاقب عليه الابكار
 والاستحافدير كرهانه وبالا جابنه جدير قال الله طهر الله زكي زينه وحشر مع احبته قولهم
 بسم الله الرحمن الرحيم

متعلق
 حشر
 من الله
 من الله
 متعلق

من خلق وكون ملحق
 من خلق وكون ملحق
 كان زكورا

اعلم ان الكلام في التفسير يستدعي تحقيق اول في الباء ومنعلقها قيل انها لا بد من مثل
 قولهم دخلت عليه بالخبر ولا استعانة كقولك كذب بالقلم والاول ادل على التعظيم للذكر
 الثاني على كون اسم تعاريفه الى الغايات وعلى الاول الطرف مستقر وعلى الثاني لغو
 الفرق بينهما ان الاول ما كان متعلقه عاما واجب الحذف للقربية فانقل الضمير منه الى
 الطرف فاستقر فيه فحذف صلة المفعول كالنبتس هنا فانه شامل لجميع الخائض والغوما
 كان عامله خاصا محذوفا كان او مذكورا فظاهر واما اذا كان محذوفا فلا بد في حكم المذكو
 كالاستعانة على التقديرين فالفعل المقتد هنا ما اخذ من الابداء او التاليف وقول علماء
 البيا يقدم ما جعلت التسميه مبتدأ لان قصدا او التقدير الافعال المدلول عليها البيا
 فرجبا بالوفاق وان قصدوا تعلق الطرف بها كما هو الظاهر من كلامهم فحال المنع واسع فان القا
 ابتدائي بسم الله الرحمن الرحيم يمكن ان يجعل الطرف لغو او مستقرا على ما مر هذا وقد نقل
 الفاضل الطوسي للطرفين معنى اخر فقال الطرف المستقر الذي يقتضيه تمام الكلام اليه ذلك
 بان يكون خبرا نحو ما كان فيها خير منك واللغو ما كان الكلام ناقدا بدونه نحو ما كان احد
 خير منك فيها ويمكن ارجاعه بنوع من الاعيان الى الاصطلاح السابق الا ان الثاني في تحقيق
 المحذوف مشتق ام جامد ذهب بعضهم الى الثاني بالانتماء للنسب لروح فهو علم للذات

في بحار
 في تحقيق



بالمقدسة في أصل الوضع وهو مذهب المحققين في أسماء الله تعالى انه يوصف ولا يوصف وبأنه
 قد عبروا عن كل شئ بتوجيهها اليه باسم كيف هي الخالق الاشياء مبدعها ان قيل كل
 واضح شئ لا بد ان يعقله وذاته تعقل لنا قلنا الواضح لهذا اللفظ ما هو سبحانه
 وان قلنا بان الواضح غيره وهو صواب من الأصولين ان قول تصور الموضوع له بوجه
 ما كاف في صحة الوضع فيكون الواضع له البشر واخرون الى الاول فيل انهم مشتقون من الاله
 اي التجر لتجبر العقول الكاملة فيكنه حقيقته بحكم قول رسول الله صلى الله عليه وآله ما عرفنا
 حق معرفتك طلبه لزيادة المعرفة واما قول امير المؤمنين ع لو كشف لك آلاء الله لما ازددت يقينا
 وهو محمول على الامور الاخرية كالجنة والنار والحشا وعو ما والمراد اليقين بوجوده تعالى
 وما يترأى ظاهرا من لزوم كون معرفة الامام ازيد من معرفة الرسول فيندفع اما بحمل الطلب
 النبي على زيادة المعرفة على اكملته قبول المادة يعني لما كان مادة النبي ص اكمل من مادة
 الامام فهي قابلة لادن لزيادة المعرفة واما مادة الامام فتد كل كما لها او يحل طلب زيادة
 على ايام الجحود قيل استكمال المعرفة التي لا يتصور فوفها بالنسبة الى مراتب البشر لان
 درجات معرفة رتبة كانت بد يوما بعد يوم الى ان قبض عليه اكمل المعرفة اللايقنة بجنابه وهو
 قد دفع تلك العلوم باسرها الى الامام فهو بذلك اعلم الكامل قال هذا القول وهذا
 الاول مسلك في حل هذا الخبر وسابقه مسلك العلماء الخ لا يخفى ما فيه قيل من لاه الى اجنب
 لا حجاب عن الخواص قبل من الهة الى فلان اي مكنت اليه سريرة الله عز وجل لا حجاب لان القلوب
 تطهر بذكره والارواح تسكن الى معرفته واما اصله فقل لاه فالحق به الالف اللام للتخفيف
 لا التعريف اسماء نعم معارف قال سبوا صلة الاله على وزن فعال حذف الهزة وعوض
 منها حرف التعريف لذلك قطعت الهزة في النداء الامر الثالث في الرحمن الرحيم هما مشتقا
 من الرحمن والرحمن ابلغ من الرحيم لما تفرق من ان زيادة المبني تدل على زيادة المعنى ونقص مجد
 وحاذر واجب المراد انهما في النوع بان يكون اسم فاعل او صفة فقال الامام جعفر بن

محمد بن الرخمن اسم خاص بصفة عامة والرحيم بالعكس بيان ان لفظ الرحمن لا يطلق على غيره نعم
 واما صفة عمومته فلان رحمته نعم في هذه النشأ شاملة لكل موجود ومنه يظهر وجه الرحيم
 في دفع التعارض بين الحديثين المرعيين في الابتداء بالتسمية والتحميد هو كل امر به بال
 بدئ فيه بسم الله فهو ابتداء في اخر كل امر به بسم الله فيه بسم الله فهو اجزم وهو يحصل من وجوه
 احدهما ان المراد بالابتداء ابتداء الغرض الممتد وهو ما يكون من حين الشروع الى الاخذ في المقتضى
 ولا يرتجى صدق الابتداء عليها بهذا المعنى فهذا يخرج تعلق الجار في رائل النص أيضا بالابتداء لان
 فيه اشتراكا لظاهر الحديث معناه في غير امثاله للمعنى خاصة ثم اى الابتداءين المحققين في شقين
 التقديم والمفارقة وهما حالان في الابتداءية وثانيتها ان الباء فيهما للاستعانة والاستعانة لا ينافي
 في الاستعانة باخر وثالثتها ان الباء فيهما للملازمة والتعريب بامر ورابعها ان الباء بمعنى التقديم
 قال في المغرب بدئ بالشئ اذا قدم فلا تعارض في تقديمهما معا وخامسها وهو التخييف عند ان
 المراد بالاسم ذكر ما يدل على الذات وبالجملة ما يدل على صفة الكمال وكما دل على الذات على
 انصاف نعم بالكمال لا شئها الذات وكما دل على انصاف الذات بالكمالات يدل التزاما على
 الذات فيكون الابتداء باحدهما مستلزما للابتداء بالآخر لا منافيا له فان قلت الابتداء بالتسمية
 ليس ابتداء باسم الله لان الباء ولفظ اسم ليس شئ منهما اسم الله نعم قلت لفظ اسم المضاف الى الله
 نعم لكن لا بخصوص بل لفظ دال عليه ليس يخرج بجمع شئ والباء وسيلة الى ذكره نعم على وجوه يورد الى
 جعل مبتدأ بالفعل فهو من ثمة ذكره على الوجه المطلوب فنقول شئنا الشهيدين اضافة اسم الى الله
 نعم دون باي اسم لانها معا وصفان غير جدد واغرض بان كلا من التسمية والتحميد من وجوه فلا بد لهما
 بمقتضى الحديثين من بسطة اخرى وحداخر والجواب ان المراد كل امر به بالابتداء لا خطا في ذلك ويقتصر
 بالابتداء ولا يجعل وسيلة الى ابتداء اخر **قولهم** الحمد لولبة تحقيق هذه الفقرة ينتمى بيها امرين
 الاول منهما في معنى اللام اعلم ان لام التعريف اذا دخلت على كلمة اسمية فاما ان يكون المقصود بها
 الاشارة الى نفس مفهوم المسمى من حيث هو وذلك لام الجنس لاسمى لام الحقيقة ايضا والاشارة الى

قيل
 الابتداء
 بالشيء
 وقيل بالحمد لان ابتداء
 الحقيقي

في تفسير الألف
 واللام



المفهوم من حيث الحقيقة في ضمن جميع الافراد وذلك لام الاستغراق وبعضا معينا وذلك لام
 العهد الخارجي او غير معين وذلك لام العهد الذهني انه اعرفت هذا فاعلم انه قد وقع الخلاف
 في اللام الوافعة في الحمد فذهب بعضهم الى انها لا تنسب بحسبها عليه بانها التعريف ما دخلت عليه
 وهو بدل الاعلى الحقيقة وذهب بعض اخر الى انها للاستغراق لانه المبادر من مثل هذا المقام
 واما احد غيرهم فم لا اعتداده او لانه راجع الى حمد نعم فانه المفيض على الاطلاق وعلى تقدير
 حمل اللام على الحقيقة ادعى الخوازمي استفادة العموم من لام الجواز هو للاختصاص لان اختصاص
 الحقيقة يستلزم اختصاصا لجميع الافراد لكن الظاهر ان مرادهم من الاختصاص مجرّد الربط فاذا قالوا
 المال يزيد فالمراد الربط بينهما من جهة انه عنده اكثر منه عند غيره لكن التلازم بينهما من جهة
 ان قصر الحقيقة على شيء يوجب قصر افرادها لانه لا يوجد الا في ضمن افرادها فلو ثبت فرد
 منها لغيره لكانت الحقيقة تكون فيه كما تكون في غيره فلم يقع الحكم باثبات الحقيقة وذهب
 بعض اخر الى انها لام العهد الخارجي فالمراد الحمد الذي حمدته ملائكة واوليائه او حمد به
 نفسه هذا محتمل ثانيا احدها وهو المردى انه يخلق صونا في عالم الملكوت فيحمد به نفسه في كل
 يوم ثلث ساعات ثانيا ان المراد حمد الذي القاه على السنة العتبات لها وهو التحقيق ان
 المراد بالحمد ما دل على اظهرها صفا الكمال كما سياتي وهو يكون بالقول ويكون بالفعل وهو
 اقوى من هذا القبيل حمده نعم لنفسه ذلك انه نعم حين بسط بسط الوجود على ممكنات لا
 محصر ووضع مؤيد كره التي لا يناله فقد كشف عن صفا كماله وشما جلاله واظهرها بديلا
 فطعته تفصيلية غير ضاهية فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل على كمال قدرته العا
 واستكمال حكمته الباهرة ولا يوصو في الجاف مثل هذه الدلالات من ثم قال لا احصى ثنا
 عليك كما اثبت على نفسك الثاني في تعريف الحمد المشهور انه في اللغة الثناء باللسان على الجميل
 الاختياري نعم كان او غيرها والحق ان في اللسان والاختيار غير اخلايين في مفهومهما اما الاول فلان
 من ثنائه نعم على نفسه قوله عز وجل وان من شيء الا يسبح بحمده لا لسانا واما الثاني فلو وقع الحمد

الحمد
 في تعريفه

في تعريفه

^٢ على الكمالان التقاسيم من العلم والشجاعة ونحوهما مع الله ليست اختيارية وما اجابوا عنه الملكات
تكلف مستغنى عنه بل هو يشعر بتعظيم المنعم فيعزم الموارد الثلاثة وروح قال الفارق بين معنا الغنى وصلا فعل
قيد الجبته فانه ما خوة في المفهوم الاصطلاحي الذي اعرف هذا فاعلم ان الحمد بكل معنيته مصدا
ايا بمعنى الفاعل فعناح ان جنس الحامدية او جميع افرادها القائمة بها عليها متعلق بولي او
بمعنى المفعول فعناح ان جنس المحمودية او جميع افرادها فانهم به الاولى مصدبة للفاعل و
فاعله هو الله نعم فعناح الحامدية نعم مختصة به نعم لا تنافي من غيره فيكون وصفا بالجميل بان
بانها العجز عن الحمد ما خوذ من قوله لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك والولي
هنا بمعنى المولى والصاحب لم يصرح بالاسم اما الادعاء الظهور اولاه من قبيل تعليق الحكم على الو
المشعر بالعلية قولهم والصلوة على نبي الصلوة من الله بمعنى الرحمن ان قيل الصلوة في اللغة
بمعنى الدعاء وفي الاصطلاح بمعنى الاركان فمن اين جاز ان يكون بمعنى الرحمن قلت طلاقا مثل هذا الاسماء
عليه باعينا غاياتها فان غاية الدعاء الرحمن وكذا الطلاق الرحمن والرحيم عليه ولذلك تشعبت
اهل العرفا يقولون خذ الغايات وانك المباد والنتي صم فاعيل اما بمعنى مبدع من انباء بمعنى
انجبر لانه الخيرة عن الله نعم وانكار هذا الكشاف ^١ مكاره صريحة لوروده في الكلام الفصح
وقد اطلنا الكلام معناه ليفنا على نفس الفاضل واما بمعنى مفعول من النبوة بمعنى الارتفاع
يتم به لرفع الله نعم له على سائر المخلوقات فيلما خوذ من النبي وهو الطريق لانه على الطريق
الحق الذي يقضي سالكا الى المطالب قولهم وعلى الاسم جميعا واحدا من لفظه واختلف في الف
انقلبه عن شأوه او قال بسبويه بالاول وبالثنائي الكسأ ويظهر اثر القولين في التصغير
اعلم انه قد اختلف في الال فقال الشافعي هم اقر به المؤمنون من بني هاشم والمطلب اليه عبدنا
لانهم اهلوه والاربابهم اليه عند الامامة ان الرعا هم الذين يقولون اليه صوته ومعنى
اعني في الخط الاول وهم اهل البنا وبان الامامة ووافنا على هذا الامام الرازي في التفسير
الكبير قال الفاضل الحشم منع الشيعة ادخال على الال عند التصلية وانقلبوا في ذلك حديثا ^٧

تحقيق

والشعر اهل السنة ذكرها ردا عليهم فانها موجودة في الاحاديث الصحيحة الظاهرة انما تنقل
يكون موضوعا انتهى وانا اقول اما الحديث الذي اشار اليه هو قوله من فصل بيني وبينك
بعل فخذ خضائي واما نسبة الشيعية الى الشيعة اراد به الامامية فهو كذب عليهم لعدم وروده في
انخبارهم وورده من ائمتهم في الفصل بعلي وان اراد غيرهم من الفرق فالحال على ما قال لاننا
بطريقنا لا ينبغي ان يثبتنا اليها انما نراه في كتب الاسما علية فائدة تتعلق بهذا البحث لم يشر إليها
الاستحوا وهي ان النصيب علية على الخلاف في انها تؤول بالرفع علينا واما عوؤها بالرفع عليهم
فغير خلاف فلاكثر على عدمه لو ان الله نعم تفصل عليهم بما لا يزيد عليه الذي فهم من تتبع الاخبار
واختاروا اسنادنا العلامة عوؤها بالرفع عليهم لان المادة فابله والقباض كبر يؤيده ما ورد في
بعض الاخبار من ان حوادث الايام التي ينزل علمها على امام العصر عرض عليها اولا على الرسول ثم
على باقي الائمة حتى تنتهي الى ذلك الامام وعلى الخبر بقوله لنا لا يكون علم اخرنا ازيد من علم اولنا وح
فهذا كمال منزلة ائمتهم في ذلك الامام وعلى الخبر بقوله لنا لا يكون علم اخرنا ازيد من علم اولنا وح
في زيادة عذابهم بسببه فلاكثر على عدمه القريب مما واخترنا اسنادنا العلامة زيادة عقابهم بها
وهو الحق الصريح لكن يرد هنا اعتراض ذو حاصل ان اللعن فعل اللاعن وفعل احد كيف جازية
اخر لنا فانه لقوا عد العدل ونفر الجواب عنه من جوأ احدها انه نعم لما فر الاحكام فروع عذابا
بازاء الفعل او تركه فآخر بازاء لعن اللاعنين واسمهم كليها فن اجترأ على ذلك الفعل فقد عرض
نفسه لعقابين متعديا فظلم ثانيها ان هذا العقاب من قبيل المقاصد للحق فان اعدائهم حيث
نعوهم من مراتبهم واستشرروا خوفا فاشي الجهل والاحياء الارزاق الحسية المعنوية فهم قد غلبوا
من كل الاعراض فاعذابا بازاء الله ان كل محبت لهم اذا سمع ما صنع اعدائهم تالم واحترق قلبه حزنا
فذلك العذاب بازاء ذلك الثابت والام قولهم واما مجمع صلا معنى الصلح او قيل ان فاعلا لا يجمع
على افعال بل هو اما جمع الصلح يسكون الياء كنهها نارا واما جمع صبح بكسر الحاء كنهها نارا مخفف
صاحب فدا خلف فيه فالمشهور بين العامة ان الصلح كل مسلم في الرسول و قيل وطالت صبحه

لكن

وقيل من وعنه وكان اهل الرواية عند وفاة عماره الف واربعه عشر الفا قولهم المثارين
 باراديه اي المتخلفين باخلافه الجارين على طريقته فخرج من قصد ادخاله لان حديث متعنين
 كاننا اشهر من الشمس في رابعه النهار قولهم اما بعد هذه قال سيبويه اصل اما زيد ففان
 مهما يكن من شيء فزيد فائمه فالنم ان مراد سيبويه من المعنى البحث في تصوير ان اما تفيد لزوم ما
 بعد فائمه لما نلها الا انه كان في الاصل كذلك كما فهم الاكثر وبعد كلمه تسمة فصل الخط الفصلي
 بين ما مضى من الكلام وما سكتا واول من تكلم بما قيل داود بن حكيم بقوله نعم وايناه الحكم وفصل
 الخطاب قيل على في بعض سائله الى معونه وقيل فليس ساعده الا يا حكيم العرب لما حدث
 المضا اليه منها هذا اللفظ ومعنى بنيت على الضم جبر لما فاتها من المضا اليه المشار اليه اما المضا
 المدلول عليها بالافاظ والالفاظ الدالة عليها المرئيه في الذهن سواء كان وضع التباينه
 قبل التصنيف او بعد وكانت نزل المعقول منزله المحسوس فاستعمل فيه ما هو من خواصه قولهم
 رافيه امي ثامر فيما وصفته من حل المشكلات الكافيه الثناء اما للثانيه وللنقل من الوصفه
 الى الاسمي فان المعنى المنقول اليه فرع لمعنى المنقول كما ان المؤنث فرع المذكر فلما اشركا في
 الفرعيه جعلت علامه المؤنثله قولهم للعلامه صفه الكافيه بقدر الكافيه او حاله بها على الكافيه
 طريقه قوله نعم فاتبعوا مله ابراهيم خيفا والثناء فيها للبا لغز وحقيقه الثانيه لان هذا الوا
 في صفه كانت جماعه فلم هذا لم يطلق عليها هذا اللفظ وان انصف بكلمه ولا يطلق هذا الاسم حقيقه
 الاعلى من جمع العلوم العقلية والنقلية كالعلامه الحلي والشيرازي وقد قيل ان ابن الحاجب لا لم
 يجمع الا العلوم النقلية فوصفها بالغز قولهم المشهور بكسر الهاء وقد جوز الفتح بناء على ان
 اشهرها معديا ولازم ما قولهم في المشارف والمغارب هما كذا بيتا عن جميع الارض وتوجيه
 الجحيم اما باعينا ان الشمس من اول الشيطان الى اول الحدي في كل يوم مطلع حتى تسكن مائه
 واثنان وثمانون ثم تغو الى مطالعها وكذا الحال في المغارب اما قوله تعربت المشرقين ودرب
 المغربين فباعينا مشرق الدنيا والعو وكذا الحال في المغرب اما باعينا ان المراد منها البلاد

التي في جانب المشرق والمغرب فكانت يسمي كل بلد طرف به وهذا هو الانسب بالمقام ويحتمل ان
 يكون الجمع منبته على كروية الارض فانها في كل مكان على جماعة وتغرب على اخرى قوله
 الشيخ بن الحاجب اسم عثمان ولقب به لان جدّه كان حاجبا من حجاب الخليفة والشيخ في
 اللغة من مفعله حسوا واحدا حسوا سنة الى اخر العمر والى الثمانين فلهذا قيل ان شاعرا قال وصف
 مع للتعظيم قوله تعمد الله تعمد الخ تعمد السرى يعني ستر الله ما كان منه بغير انه اللايق بحجانه
قوله بجو حزن جانه البجوى بضم الباءين وسط الشئ والجنا بكسر الجيم يعني جعل الله اخيار
 الجنان سكا لئلا يشهر من ان خير الامور اوسطها قوله نظمها في سلك التفرير وسط
 التفرير النظم اجمع شبه فوائده بالذود وجمعها بنظمها والتلك الخيط الخالي من اللوى فالاضافة
 هنا مثلها في بحين الماومعنا ان جمعنا الفوائد بغير كمال الخيط فكانما الخيط يحفظ ما فيه من
 الضياء كذا التفرير لان معنا جعل كل شئ في مستقره ومكانه والسمط الخيط الذي فيه الجوهر
 والتفرير مجرد الكلام من الحشو والزوائد ايضا هنا مثلها سابقا ولما كان التفرير بعد النظم
 في سلك التفرير شبه التفرير بالسمط الذي هو الخيط المشتمل على اللالى قوله للولد العزيز
 العزة عند اهل الكمال لكن الظاهر ان قصد المحبة البشرية قوله ضيا الدين يوم يجوز في ضيا
 الدين الاعراب الثلاثة والرفع والتصبغ في المدح والجزخال من التقدير والاضا لامسنة
 نور يندى به الى معرفة الدين وهو لقب يوسف فاسم مشفق من الاسف هو الحزن فيوسف
 الحزن المغموم كما جرى على من يسمي به اولا قوله عن موجبا التلهف والتاسف ذهب كثيرا من اهل
 اللغة الى انهما انهما بمعنى الحزن وجمع المرادفات في الخطيب بما اوردت حسنا وفرن بعضهم
 بان التلهف التحزن على ما فات والتاسف مطلق الحزن وقال الجوهري لا سفا شدا الحزن و
 والتلهف الحزن قوله مستبينها بالفوائد الضيائية من عاداتهم اذا نسبوا الى المركب الاضا
 نسبوا الى الجزء المفصوفه فترى بالتسبيح الى ابن النير المفصوفه من الجزء الثاني وهذه المنصو
 هو الجزء الاقل لان المطلوب كونه نورا مستنصا بمعرفة امور الدين قوله كالعزة الغاشية

حنا
 بن
 حنا

انما ان كان التشبيه العلة الغائبة حقيقا فاقدم في التصو وتاخر في الوجود وفيما الذي
مقدم في الوجود ولكن لما كان باعثا ومحركا صا كان العلة وهي مهينا عمادة عن تعلمه و
تعلم جميع المحصلين لهذا الكتاب فيل الثواب الاخر **قوله** وما توفيق الا بالله فاعل التوفيق
هو الله نعم واستفيع الفصيحة نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يشبه النسبة الى الملائكة
قوله ضرب بالعضا ووجه الكشاف بتقدير متناحيث قال اي ما كوني الام وفعا بمغونته وقو
قوله وهو حسي نعم الوكيل مصدر بمعنى لم يصح المحذ نعم الوكيل جلة مفيد انشاء المدح
العام اي الذي لم يكن مفيدا بصفته فان قولك نعم الرجل زيد مدح عام كانه استحق المدح
على جميع صفاته وانما فيما نحن فيه يمكن القول بانه مدح خاص علق فيه الحكم على الوصف المشعر
بالعلية وهي قامة معلقة على الجملة الجزئية والمخصوص بالمدح محذوف عن الله لدلالة الفهم
السابق عليه عطف الانشاء على الاخبار مسبب عندهم الا ان يبق الجملة السابقة خبرية لفظا
انشائية معنى كانه قال اللهم كن حسي كافي او عطف على خبر السابقة على تاريله بالجملة الفعلية
اي بحسب ان لا يلزم عطف الجملة على المفرد وهو غير مستحسن والمخصوص بالمدح هو الضمير السابق
اي وهو نعم الوكيل فهي جملة خبرية خبرها جملة انشائية وهو ايضا معيب عندهم فيقدرا الخبر
هو مفعول يجوز بعضهم كون الواو للابتداء وجعل الجملة اعتراضية ببناء على جواز وقوعها
انحر الكلام اذا عرف هذا فاعلم ان ما اعابوه من القاعدتين غير معيب رودة الكلام الفصح
اما حكاية العطف فورد في الايات القرآنية والشواهد الشعرية كقوله نعم وبشر الذين آمنوا
في سكر البقر وبشر المؤمنين في سورة الصف نقله ابن هشام عن ابن مسعود وقال ابو حنيفة واجاز
سبويه جائز زيد من عمر والعاقلان على ان يكون العاقلان خبرا محذوف واوضح من ذلك
قوله نعم انا اعطيتك الكوثر فصل لربك انحر وقوله نعم وقالوا حسبتا وقول الله عز
وان شفاعتي عظمى مهتر وهل عند اسم دارس من معول وقوله ونعم الوكيل وقال الله
نحو لان فانك فنانهم اي هذه خولا واما حكاية وقوع الانشاء خبرا فيدك عليه قوله نعم بل

انتم لا مرجعاً بكم واين يدعى القتال دابة لك هذا وتفيد القول في جميع ذلك نعتف
 وسنحقق هذه المسئلة بما لا مزيد عليه انتم تعلم في موضع يناسبه قولهم اعلم ان الشيخ
 الخ اشار بهذا الكلام الى رفع اعتراضين احدهما ان المصنف خالف السلف فان عادتهم
 جرت بتصدير التصانيف بالتحميد حاصل دفعه انه هضم نفسه تخيلاً ان كتابه من حيث انه
 مصنفه لا من حيث انه مشتمل على المسائل ليس كتب السلف الثاني مخالفة الحديث راسياً
 الى الجواب بقوله لا يلزم الخ وحاصله ان امثال الحديث يحصل ما بكتابة الحمد في الدفاتر
 وينصوبه في الخواطر فهو امثل بالثاني كما في سائر الكتب هذا واعلم ان التلازم بين
 الابتدأ بالتسمية التحميد ينفعك في هذا المقام فانه قد انى بالحمد ضمن التسمية الا
 ان يقى المراد بالايقان بها ان يكون مستقلة بنفسها واجاب الفاضل المنجد عن الاعتراض
 الثاني بان كتابه ليس ذابال حتى يكون بتركه افطع وهو مبني على ان المراد من ذي بال الامر
 الذي هتم بشأنه ومعنى بمكانه فكانه ملك القلب لفظه وجلاله ويحتمل ان المراد من
 هذا الوصف التعميم على ان قوله تعالى بطير مجنا حية فالمراد من امر ذي بال ان يحظر بالبال جليلاً كما
 امحقه فاذا قام الاحتمال بطل الاستدلال لو سلم فالمراد انه ذوبال في الواقع ونفس الامر لا في نظر
 المؤلف ترك التحميد كترك الصلوة والصوم بخيل انه ليس في اعداد العقلاء المكلفين قولهم
 وبذلك تعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالها ومتى لم يعرف كيف يبحث عن احوالها
 اشارة الى ان موضع علم النحو هو الكلمة والكلام لانه يبحث عن اثبات احوال لهما انفسهما اولا
 قسامها الراجعة اليهما اما اثبات احوال لنفس الكلم فكما بين الكلمات مادان على معنى في انفسها واما
 اثباتها لافسامها فكما يقال الاسم مركب اما اثبات احوال الكلام نفسه فكما يقال الكلام اما مركب
 من اسمين او فعلين وبالجمله تعريف الموضوع صان عليها لان موضوع العلم ما يبحث في ذلك
 العلم عن احواله واهوال اقسامه في كلامه د على من قال موضوعه ما الكلمة والبحث عن التدرج
 راجع اليها والكلام والبحث عن الكلمة راجع اليه ذلك لان هذا العلم يبحث عن احوالها كما

عريف وقوله فتعلم يعرف اما ما خوذ من التعريف المعرفه ويجوز ان يكون الغرض من تعريفها
تميز هذا العلم عن غيره لان تمايز العاوم بحسب تلك الموضوعات هذا واعلم الله قد جرت
عادة المصنفين ان يذكر في اوائل كتبهم تعريف علم النحو ليكون الطالب على بصيرة في
طلبه يذكر من الغرض المقصود فيه لينوثر رغبة الطالب انما تعريفه فهو علم يبحث فيه عن
احوال الكلام التي هي اعراب بناء واما الغرض منه فقصو اللسان عن الخطأ في المقال المصريح
لم يتعرض لها للاختصاص وما اعتد به الفصاح بانه كتب هذا الكتاب للصبي الذي يكون
محصي له الا فسر قافلا ينتفع في تحصيله البصيرة ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يفهم
المعلم على حفظ ما في الكتاب فيعبدل علمه من قبله عليه ان من يؤخذ قسرا يحسن له المطا
ويزين في نظره المار به ثبت له الغايات ليخرج من حاله القسرة الرغبة هذا واعلم ان
نفسهم مما من ثمرة تعريفها فلا يرد ما اورد بانه ما علل الا تعريفها دون نفسيهما فتا
فائدة في بيان معرفته واضع هذا العلم قال ابو القاسم الزجاج اما ليه حدثنا ابو جعفر
محمد بن رستم الطبرسي قال حدثنا ابو محمد السجستاني قال حدثنا يعقوب بن اسحق الخضرى قال حدثنا
سعيد بن مسلم الباهلي قال حدثنا ابي عن جده عن ابي الاسود الدؤلى قال دخلت على ابي طالب
فرايته مطرا مشغورا فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني سمعت ببلدكم هذا الحنا فاردت ان اصنع
كتابا في اصول العربية فقلت ان صنعت هذا احببنا وبقيت فينا هذه اللعنة ثم انبئني
بعد ثلث فالتى الى صحيفه فيها **بسم الله الرحمن الرحيم** الكلام كلمة اسم فعل كلمة
وحرف والاسم ما انبا عن المسمى والفعل ما انبا عن حرك المسمى والحرف ما انبا عن معنى ليس
باسم ولا فعل ثم قال في ثبته وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلثة ظاهرة ومضمرة
وشي ليس بظاهر ولا مضمرة انما ثلثها ضل العلماء في معرفتها ليس بظاهر ولا مضمرة قال ابو
الاسود فجئت منها شيئا وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فكثرت فيها ان وان و
ليست لعل وكان ولم اذكر لكن فقال لم نذكرها فقلت احسبها فيها فقال بسم هي منها فزد

افعیہ فیاضی
علیٰ النجفی

فيها انتهى كلام الامالي واما انا فقد رأيت في كتب الفقه الحنفية وشي باخباره من العالم المحقق
 السيد الهاشم اللاصبي راضع الخوف في لوابه تفوق العلماء على انساب الاسواق الدليل
 باذن امير المؤمنين علي كما اتفقوا على ان اول من وضع الصرف معاذ بن مسلم الهذلي والسبب
 في ذلك الوضع انه لما سمع رجلا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بكسر اللام جاء على عليه
 السلام فقص ذلك عليه فقال هذا من مخالطة العرب بالعجم ثم قال الفاعل مرفوع وما سو
 ملحون والمفعول منصوب وما سو ملحون والمضما اليه مجرور وما سو ملحون فقال الخ الى
 هذا فلاجل هذا سمي هذا العلم نحو انبركا وثبتنا بلفظه انتهى وهذا لا ينافي ما نقلناه عن الاما
 بل يؤكده وذكر بعض المتأخرين وجهما بجر رسوله على ان يكون الواو للفهم قوله وقدم الكلمة
 على الكلام لكون افرادها جزءا من افراده ومفهومها جزءا من مفهومه هذان وجهان لتقديم
 الكلمة على الكلام اما الاول فلان زيد قائم واما الثاني فلان مفهوم الكلمة ما
 سبيل عليك من قوله الكلمة لفظ الخ وقد اخذ في مفهوم الكلام الذي هو قوله ما تركيب من كلمتين
 بالاشياء والكلمات اللتان كل واحدة منهما كلمة المراد بها المفهوم ان قيل المفصو شيئا الوجه تقديم
 تعريف الكلمة على تعريف الكلام فثبت بان افرادها على تقسيم افرادها كما ذهب اليه الفصاح
 وجعله من باب اللف في التشويش مشددا عليه بان تقديم الافراد لا يستلزم تقديم المفهوم
 الا ترى ان افراد المفرد جزء من افراد المركب اهل الميزان قد موافق تعريف المركب على المفرد فثبت ان
 تقديم الافراد على الافراد لتقديم المفهوم على المفهوم ظاهر حيث انهما متلازمان فأي دل على تقديم
 احدهما يدل على تقديم الآخر واما تقديم مفهوم المركب على مفهوم المفرد فالعارض حيث ان مفهوم
 الاول وجود ومفهوه الثاني عدم موقوف على معرفة ملكا فاول الكلمة
 قيل هي الكلام مشتقان من الكلم بشككين اللام وهو الجرح الخ الاشتقاق على ثلاثة اقسام
 صغير وكبير واكبر فالصغير فهو ان يكون بين المشتق والمشتق من حيث الحروف والترتيب
 نحو ضرب من الضرب سمي لا من نظر الى ضرب يعلم بدون تاثل انه مشتق من الضرب والكبير ان يكون

في قوله
 ما تركيب
 من كلمتين
 قوله ما تركيب
 من كلمتين
 قوله ما تركيب
 من كلمتين

في قوله
 ما تركيب
 من كلمتين
 قوله ما تركيب
 من كلمتين

بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو جند من الجند ب ستمى ب لان معرفته كون احدهما مشتقا
والاخر مشتقا منه لا يعرف الا بعد تأمل كثير لا بغداد المناسبة في الترتيب الا كبر ان يكون بينهما
تناسب في المخرج نحو نغف من النغف ستمى ب لان معرفته الاشتقاق هنا يحتاج الى مزيد تأمل وبعضهم
اورد الجبر في الاكبر تبعاً للامام الرازي وجعل اقساما الاشتقاق على قسمين اصغر واكبر ولا مشا
في الاصطلاح هذا واعلم ان المشهور المعروف من الاطلاق بلا قيد وفرق هو القسم الاول وهو
ارباب الصناعة بان يكون بين اللفظين تناسب في احد المدلولات الثلاث مع اتحاد الحروف
الاصيلة او وجود اكثرهما مع المناسبة في البواقي وادابا بالمدلولات الثلاث المعنى المطابق
والنظم والالتزام فالمناسبة الاولى كما بين مصار المزيدي في الماخوذة من المصا المجر كالاتي
والمخرج والثانية والثالثة كما بين ضرورة صدره فانه يناسب في المدلول والنظم اعني الحذف
وفي المدلول الالتزام اعني الوجود والمكان داخلها واعلم ايضا ان نسبة القليل بشعر كثير
وذلك المناسبة بينهما ليس باعتراف الناثر المخصوص الذي هو لازم معنى الجرح هو الثانية التي
بمعجزة لم وهو ليس مدلولاً مطابقاً للمشق ولا تضمنياً وهو ظاهر ذلك التزامياً ايضاً حيث لا يفهم
منه عرفاً بل هو حاصل من معنى بعض افرادها وهذه مناسبة بعدة والجرح بفتح الجيم
مصدر جرحه بفتح العين اما الجرح بالضم فهو اسم بمعنى الجرح قوله وقد عبر بعض
الشعراء المقصود من انشاد الشعر ان العلاقة بين المشق والمشق منه معتبرة حتى انهم اطلقوا
الجرح على كل اللسان قال الشكاكازي في قوله امير المؤمنين علي بن ابي طالب ولم يبلغ ذلك الش
ولو بلغ لم يرض ان يعبر عنه ببعض الشعراء انتهى في قول في نصف الدنيا المنسوب الى امير المؤمنين
علي بن ابي طالب فلم اجد ولكن حقيقة معنا وعلو طبقة شاهدان عادلان على صدوره من
ذلك الامام اما نظاماً كما هو افطنوا الشعراء في كثير من حكمه ولو ايعده بان لم يتكلم
بالشعر لعلو مرتبة ونقص مرتبة الشعر مردودا اما ولا فلا نعم مثل باشعاً الغير في كثير
من خطبة البليغ واما ثانياً فلا انه وان كان نفصاً بالنسبة الى مقام الشريف ولكن كمال

في نفسه لو ردت هذا لهذا للزمك ذلك كثير من اطواره في المعاشرات والمجاورة التي هي
كحال في حد نفسه ناقص بالنسبة اليه واقامنا لثاندا قال السكاكي الكلام الموزون
المسجع مثل الشعر لا يمتع شعر حتى يقصد قائله انه شعر ولعل فصاحبه وبلاغته اولئك الى
بما نراه شعر وهو غير مقصود به وقد ايت مثل هذا في شرح معنى اللبب منقول عن النبي
قوله والكل بكسر اللام جنس لا جمع كثر ونمر اعلم ان المذاهب الثلاثة احدها ان اسم جنس
والية هي كجوه وثانيها ان جمع والية هي صاحب الكشاف صاحب اللباب ثالثها ان اسم
جمع ثقله الزهر في التصريح عن بعضهم وتحقيق الحق بتوقف على بيان حقيقة لفظه في بين
هذه الثلاثة فلا بأس ان نحققه فنقول الجمع هو ما دل على الحاء بالمطابقة فاذا قامت جاء
الزبدان فكانت قاتلة جازية زيد وزيد للاختصاص شرط انضمام بعضها الى بعض واسم
الجمع ما دل على كل واحد من تلك الافراد بالتضمن كفوم فدهط فانه موضوع لمجموع الافراد
فلا شبهة على كل واحد من قبيل دلالة المركب على كل واحد من اجزائه واقام اسم الجنس فهو
على قسمين اسم جنس افراد واسم جنس جمع فلا دل ما وضع للحقيقة ملغى فيه عينا الفردية و
يصح على القليل والكثير كاشتمن العسل الثاني ما وضع للحقيقة ولكن باعتبار وجودها
في اكثر من فردين كالكل ولا يلزم من انتفاء انتفاء الواحد الا شين اذا عرفت ما تلونا عليه
ظهر لك ان الحق انه اسم جنس وان ما استدلوا به على الجمعية لا ينهض حجة لما عرفت من انه
اسم جنس جمعي هذا وقد اجاب عنه نجم الانم بترقي اخرجت قال وتكون بعض اسماء
الاجناس مما اشهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاشين وذلك بحسب الاستعمال
لا باللفظ كلفظة الكلم انتهى النظم ان مثل لفظ حمام واضربها على القول بانها اسم جنس
من قبيل الثاني منه فما استشكل بعض علماء مثل الحان قتل الحمامة الواحدة بكهارة
قتل الثلاثة فصا عدا حيث ان الوارد لفظ الحمام غير مشكل قال ان كان الحمام اسم
جنس فحكم الواحد حكم الثلث وان كان جمعا فلا يلحق الواحد بالثلاث وقد عرفت الحال

قولهم اليه يصعد الكلام الطيب لو كان جمعا لوجب ثبوت الصفه لان الجمع بمعنى الجماعه
 فاذا كانت جائتي بجانث ثلث فكانت ثلث جائتي جماعه وثمانيه في جمعته ايضا كونه على وزن
 لم يثن عليه الجمع وبضمير على كليم هذا الوزن مختص بالمفرد قوله وقيل جمع حيث لا
 يقع الاعلى الثالث او ثم هذا الدليل لدل على ان مثل القوم والرهط واضربها يدل على الثالث
 تصاعدا جمع ولم يقل به عاقل فضلا عن فاضل قوله والكلام الطيب ول ببعض الكلام انما بان
 يتم اطلاق الكلام واداء به بعضه يكون لفظ البعض مقدا وعليه فتكون الصفه كاشفه فلما
 في قولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله وهو بعيد من ادب اهل اللغة هذا
 وقد قال الفاضل المح ويمكن ان يشاهد الجنس بان يقر فندصرح علماء التفسير الاصو والنحو بان لام
 التعريف يطل معنى الجمعه فلما بطل ههنا معنى الجمعه لم يثبت ثبوت كيف يكون معنى الجمعه
 ههنا مركب ولو كانت بافيه لزم ان لا يصعد الكلام الطيب الواحد ما لم تصر جماعه من الكلام انتهى
 كلامه انا قولنا ان الجمع الذي بمعنى الجماعه له جمعته باعتبار لفظه اي لفظه لفظ الجمع جمعته باعتبار
 معنا اي ان المراد به جماعه واداء الاستغراق لما دخلت عليه بطلت جمعته معانفا الملاحظ
 به كل فرد فرد وبعد ان كان كل جماعه جماعه واما جمعته لفظه فكونه على وزن الجمع فافيه
 لم يثبتها من غير الثوابع كالوصف البدل واضربها انما يثبت له من حيث اللفظ لو كان لفظ الكلام
 جمعا والحال انه لم يغيره غير لوجب جمع الصفه ولو كان الحال على ما قال لوجب ان يوجب الرجلان
 العالم هذا مع ان كل فرد من الافراد ينضم الى مثلها يكون جمعا فاداء الاستغراق لم يطلها هذا الاعبا
 بل باعتبار اخر كما صرح به المحقق القناري في السبيل السند واضربها من المحققين قوله واللام فيها
 للجنس الحقيقي لان التعريف انما يكون لبيان الحقايق والمهيات لانها معقولة حال التعريف لحد
 لا لافراد لانها غير معقولة لحدنا هي فانما مل قوله والشاء الموحدة ولا منافاة بينهما التوحيد على التوحيد
 ثلاثة اقسام احدها واحد الجنس كحد الثمر وثانيها واحد النوع كوحدة الحيوان والانسان وثالثها
 وحدة الفرد ويستعمل واحد الشخص كحد زيد وحد عمر ولا يؤولهم المنافاة بين الجنس والى الوحدة

وجه
 التامثل
 لا يكف في مقام التعريف
 المنصوب بوجه ثناء الافراد للتصوير
 وان كانت غير ثناء ههنا لا انها
 معلومة بهذا الوجه كما قالوا في الوضع
 والموضوع في الخارج كما
 يائيل تحفيتها
 منه

لوتوع كل منهما صفة لاخر كما يتبين من واحد والواحد حيوانا يتوهم بينهما ثالث معانيها
وهو مدفوع ايتم بانها وان كانت جزئية فيما صدف عليها لانها كلمة مفهومة لما عرفت فتؤول
هذه الوحدة الى احد الاولين ويمكن الجواب بالترام بجزء الناء عن معنى الوحدة لانه ليست نصا فيها
كما توهم الفاضل الهند كلفا ولولا كانت كك لم يفتح كلسا وتمران لاقتضا التثنية التعدد
واقضنا الناء الوحدة ويؤيد قوله فيما بعد لم يقل لفظه لانه لم يقصد الوحدة هذا وظني ان
ما ذكرني مطلقا الجواب تكلف مستغنى عنه لان المقصود من الكلمة هو الحقيقة وهي واحدة في
والتعدد في افرادها كما حقق في الحكمة وناء الوحدة مطابقة لها قوله ويمكن حملها على العهد
الخارجي لان للكلمة افرادا وحقايقا احدها الكلمة اللغوية وثانيها الكلمة المنطوقية وثالثها الكلمة
النحوية الى غير ذلك من الافراد المتكثرة بحسب تكرار الاصطلاحات وارباب كل صنف انما يعرفون
ما هو متداولهم وتصدد بلغة يمكن يشير الى ان فيه ضعفا وبيت القاضل المع بوجهين احدهما
ان اللام الداخلة في المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف ثانيهما ان لام العهد يكون اشار
الى قسم من مفهوم مدلولها والكلمة الجارية على السند النجاة ليست شيئا من مفهوم الكلمة بل غير
مفهومها واقوال الظاهر انه فهم من قولهم لام الجنس الجنس الذي اصطلح عليه المنطوقين وليس كذلك
وانما المراد هو الحقيقة اعم من الجنس وغيره لانهم حيث قالوا الانسان كلمة مقول على كثيرين
جعلوا اللام في الانسان للجنس الحقيقة ولا جنس هنا ولما كانت الكلمة مختلفة الحقايق كما سبق
عرف الحقيقة المصطلح عليها في هذا الصنيع فكانه قال تلك الحقيقة والمعنى بين ارباب الضا
هي لفظ اه فلام العهد هنا لا يخرج عن لام الحقيقة لكن باعتبار ان تلك الحقيقة الخاصة فرد من
افراد مطلق الحقيقة نعم لو كان المعهود فردا من حقيقة لا نصح ما قال فهذا جواب ليل الاول
ويفهم من الجواب عن ليل الثاني فان قوله والكلمة الجارية على السند النجاة هي مشعوع لما عرفت
من ان المعهود شيئا حقيقة من حقايق مفهوم الكلمة فثابت في هذا التحقيق فانه ربما ترى لك
ظاهرا من افاقة الاصطلاح اهل العربية وليس كذلك بل هو حقيقة ما قصدت فان قلت فواجب

وكلاهما من
التي منتهى على
الجنس من مفهوم
ان الكلمة مع جنة
لانوع كما توهم
منه

القصة المشار اليه بالامكان قلت تطويل المسافة واركتابات الاحاجه اليه ان التفسير في
 تلك الحصة من حيث انها حقيقة كائنه مع قطع النظر عن كونها حصه من مطلق الكلام فاعني
 كون حصه منه جعل اللام اشارة اليه بهذا الاعتبار واركتابات لا يحتاج اليه بل مقام التفسير
 ياباه فلنجعل ابتداء الحقيقة من حيث هي واما حمل اللام على العهد الذهني فوجب جماله
 المحدد الا ان يغبر الثمين بقرينه المقام قوله اللفظ في اللغة الرمي اللفظ في اللغة
 يطلق على معان ثلاثة احدها الرمي المطلق ثانيا الرمي من الغم ثالثها النطق بقدا مطلق المحسوس
 على ان الشئ قصد المعنى الاول حيث اطلق الرمي ولا ثم اطلق ثانيا بقوله اري بعينها لن لا يوثق
 ان المراد به الرمي من الفهم على ما زعموا وقول ان كان ظاهر الحال كما قالوا الا انه عند
 التحقيق قصد المعنى الثاني واما فاما ذلك لوجهين احدهما تمثيله بالاكل الذي هو من لوازم
 الفهم والا فاما سبب لفظ الحجر ونحو ثانيا هما ان ترتيب اللفظ على الاكل اعدل شاهد على تقدم
 الاكل عليه للفظح لا يتصور الا من الفهم فقول المح يقال لفظت التواة اذا رمي التواة الا من الفهم
 بل اخرجت من التمر قبل ادخالها في الفهم غير معقول لان المناسب ان يقول لفظت التواة
 او يقول هذا وبرتب عليه اكل التمرة مع ان معنى الثاني انبى للمعنى الاصطلاحي والمعنى
 الثالث وان كان اشدا نظريا فاما ان كان متعلبا بحرف الجر فالمناسب للمعنى الاصطلاحي
 اللفظ به لكونه اخف من المعنى العربي لان اللفظ الاصطلاحي يتناول الالفاظ الحكمية التي
 لم ينطق بها من فاعدا هم التمثل من الاعمال الى الاختصاص هذا وقد قال بنج الا انه ان اللفظ في الاصل
 معك ثم استعمل بمعنى الملفوظ به هو المراد ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول فعلى هذا لا
 يكون فيه نقل في عرف النحاة الا ان يقر انه في عرف اللغة بمعنى الملفوظ به حقيقة وفي هذا الحكم
 يتناول مع الحكمي قوله ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى
 الخلق الى ما يلفظ به الا ان افعلى الاول يكون من قبيل تسمية السبب باسم المستبقي فاني
 الحروف من خارجها بسبب التكلم واللفظ بهما وعلى الثاني من قبيل تسمية الخاص باسم العام فان

قال في الرأى
 يعني القوت لفظا
 لكونه يحدث بسببها
 الهوا من داخل الرية في خارجها
 اطلاق الاسم السبب
 المسبب
 منه

بمعنى اللفظ مطعنا كان او غيرها وهذا النسب بمعنى الاصطلاح حيث ان كليهما بمعنى اللفظ
 وورد ولد المحقق الشريف على هذا التعريف وادان معرفة بلفظ الماخوذ في تعريفه
 موقوفة على معرفة اللفظ المعرف والجواب ان يلفظ به بمعنى ينطق به وهو احد المعاني اللغوية
 والمعرفة هو اللفظ الاصطلاحي واعلم انه قد اضطرب كلام شاذ في هذا الكتاب في الحركات والحروف
 الاعرابية بانها ان كانت كلمات يلزم ان يكون زيد من جاز يديركما فلم يكن اسما معرلا لانه من
 اقسام الكلمة وان لم تكن كلمات لم تكن هذا الكلمة مانعا فذهب بعضهم الى انها كلمات فالكلام
 الاسم الحركي لفظ مركب عندهم والمعرّب هو الاسم المعروف بالثلاث الحركات وبعضهم الى انها ليست
 بكلمات واخرجها عن التعريف ان المراد من اللفظ ما يتلفظ به اصلا وهذا الجواب مع بعضه
 يخرج الحروف الاعرابية بل هو يخرج القماير واشباهها والحق انها ليست بكلمات في الاصطلاح
 ولكنها خارجة بقيد الوضع فان المراد به ان يكون الكلمة موضوعا لاسمها لا في ضمن كلمة
 اخرى كدلالة الفاعل على المفعول قوله مهلا كان او موضوعا قال في الحاشية وانما
 موضوعا ولم يقل مستعما كما في عباراتهم المشهورة ببنيتها على ان مرادهم بالمستعمل انتهى وقدم
 المهمل مع كون الموضوع اشرف منه لان الاصل كل كلمة الالهة او الوضع طارئة عليها قوله
 كز يدض ولم يمثّل للحرف كفاء عنه بالكاف والواو قوله اذ ليس مقوله الحرف بالصواب
 من ٢ وهذا كبر لصغر مطلوب من الشكل الثاني ترتيب كل لفظ حقيقة فهو مقوله الحرف بالصواب
 ولا شيء من المنوى بمقوله الحرف الصواب لا شيء من اللفظ الحقيقة بنو وينعكس الى لا شيء من المنوى
 بلفظ حقيقة وهو المظالم قال المح ولا ادرك ان من اي مقوله لم يعلم انه من مقوله وان كان راجعا
 الى الصواب فهو من مقوله في المثال المذكور فهو من مقوله الجوهر لرجوعه الى يد فغير انه ليس من
 مقوله الحرف الصواب ليس ما ينبغي ولم يوضع له لفظ بل لما كان عمدا في الكلام الكثرة عن فهمه
 من غير لفظ عن عبا اللفظ وما قيل من ان الضمير اكان راجعا الى زيد يكون الفاعل المفعول
 هو زيد فلا يخفى ما فيه قوله وانما عبره عنه باستعمال اللفظ المنفصل عن ما يؤلفه من انما

هو الموضوع
 والا يلزم الوساطة
 بين المهمل المستعمل وهو لفظ
 وضع ليعتد به ان
 يستعمل
 انتهى

الرابع
 البديان كان
 راجعا الى الواجب
 راجعا ان كان راجعا الى
 الجسم فهو من مقوله

عبر عنه الشيء كانت موضوعه له فبين ان التعبير على طريق الاستغناء قولهم واجر
عليه احكام اللفظ اي الحقيقى كونه محكوما عليه كضرب ومؤكدا كقوله تعم اسكن انت فرد
الجنة ومعطوفا عليه غير ذلك من الاحكام فلما ابرنا احكام اللفظ الحقيقى عليه سمي لفظا
حكيا قولهم والمحذوف لفظ حقيقى اما ان يكون هذا الكلام منه في مقام التحقيق واما
ان المحذوف من اتي القسمين فلما ان يكون اشارة الى رتبة ما ذهب اليه المطرف في الايضاح من ان
المستتر هو المحذوف ولكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صول للسما عن حذف
الفاعل واما الرد ان المستتر لفظ حكى فلو كان محذوفا لكان لفظا حقيقى فلا يكون
اللفظ الحكى مثال قولهم لانه قد يلفظ به الانسان في بعض الاحياء فلهذا التحقيق لا
للتقليل لظهوره بعض الاحياء لان المحذوف ان كان جائزا فاللفظ به ظاهر وان كان
واجبا فالمحذوف محتمل يمكن التلقيب به ان كان غير محتاج اليه وانه يلفظ به حال اخلال
احد شرط الوجوب كان لا يقوم مقامه غيره وان تنفع القرينة الدالة عليه في هذا الكلام
رد على الفاضل الهندى حيث قال المحذوف لفظ حقيقى لصد مهيئة اللفظ عليه لانه من مقولة
ما يلفظ به الانسان وصد المهيئة لا يستدعي الوجود والمحذوف لا ينافيه فهو قد حمل اللفظ على من
شانه ان يلفظ به الانسان وظنى انه تعليل مستحسن لا غبار عليه قولهم وكلمات الله نعم داخله
فيه لما اعتبر الانسان في تعريف اللفظ ورد عليه كلمات الله والجن والملائكة فان الملتفظ بها كل
واحد منهم وحاصل الجواب ان الانسان يلفظ بها واما المحل فليس له مدخل في هذه الصناديق
انها من جنس ما يلفظ به بل دخول كلمات الله تعنى فيها هو باعتبار صدورها من الانسان فلمذا
يقال كلمات الله ولا يقال الفاظ الله قولهم والذوال الاربعة وهي الخطوط والعقود والنصب
والاشارة غير داخل في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها الذوال مبتدأ وغيره اخلت خير وهي جمع
الخطوط جمع خط وهي الرسوم الخشبية والعقد جمع عقد وهي عقد الاشكال ان كل عقد موضوع
لعد خاص في الاصطلاح ارباب الحساد والتجارة والنصب جمع نصب وهي ما وضع لمعرفة الطريق وهذا

لترجيح اللفظ على

اللفظ وجها آخر وهو انه
رافع لاخلال الذي في اللفظ
فهو لخصر ان يد بهاتين في احد
المستفان النان اما ان يكون
باعتبار اول ما يصد عليه فهو حرف
واحد وهو فاسد وان اريد باعتبار
اخر من الاوهان التي توجد فيها واحد
باعتبار انما تلت في او غير فيها استعمال
فاللفظ اول
منه

الكلام كما قال بعض المحشين تعريف بنجم الائمة حيث قال احسن بقوله لفظ نحو الخط والعقد
 النصب الاشارة فانها ردت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ينبغي الاحتراز بالجنس
 ايضا اذا كان اخصر من الفصل بوجه وهو مذهبنا كذا لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد
 لا يكون انتهى بوجه الرد ان الاحتراز عن الشيء فرع دخوله في التعريف فخطئ ان الثم ان قصد هذا
 فكلامه غاية السخافة لان مراد بنجم الائمة الاحتراز عن دخوله لاجره بعد الدخول الاصح وان يؤ
 انه قصد ما قصد ذلك الفاضل فهو دفع لاعتراض من يقول ان الدوال الاربع داخله تحت جميع القصور
 الاحتراز فلا بد لاجرها من قيد فاجاب بانها خارجة بفيد اللفظ وان كان جنسا لما عرفت فلا
 حاجة الى ان يراعى في القصور قيد لاجرها وهذا منطبق على عبارة عنانية الانطباع قولهم وانما
 قال لفظ ولم يقل لفظة اه اعلم ان صاحب المفضل عرف الكلمة بانها لفظة اه والحامل امران احدهما
 ان الكلمة لا تكون كلمة حتى تكون لفظة واحدة عرفا وثانيهما المطابقة بين المبدء والخير فكان سائلا
 يقول لم يخرج المصنف على حذوه لامرنا المذكورين فاجاب الشئ بيننا فسا الامر انما الاول فلان المصنف
 لم يقصد من اللفظ الواحد الذي قصد بها العلامة مخرج بعض الكلمات التحويلة عن التعريف كعباد الله
 علما واضحا لانه لفظان عرفا واما الثاني فبان وجوب المطابقة مشروط بان يكون الخبر صفة مشتقة
 نحو هند حسنة او في حكمها كما المنسوب نحو زيد بصر فبصر مؤول بالصفة اي منسوب الى البصر واما في
 الجوامد فلا يلزم المطابقة نحو هذا الدار مكان طيب اللفظ وان كان بمعنى الملفوظ الا انه في الاصل
 جامد لانه مصدري يعتبر في مثله الاصل نحو امرأة صو ولوجب المطابقة شرطا اخر ان احدهما ان لا
 يكون مما يتخذ فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى المفعول يقول زيد جريح وهند جريح وثانيهما ان لا
 يكون رافعا للضمير المستدل فلا يؤنث في هند حسن وجهها بخلاف هند حسنة الوجه ولم يتعرض لها
 لان مقصود حاصل ما ذكره ليس المقام مقام بيان وتفصيل قولهم مع كون اللفظ احصرا لان فيه
 حذف تائين قولهم وضع الوضع في اللغة جعل الشيء في الخير المكاره ولما كان الواضع بسبب
 تعيين اللفظ بازاء المعنى كانه يجعل المعنى ظرفا للفظ ومكانا له سمي بقوله تخصيص شيء بشئ لم

قوله
 في
 قوله

يقول تخصيص اللفظ بالمعنى ليدخل فيه الدوال الاربع كما سيأتي فان قيل المراد اما قصر الثاني على
الاول او الاول على الثاني وايا ما كان يلزم منه خروج او الميراد قلنا ليس المراد بالتخصيص
هنا القصر كما هو منطوق ارباب المعاني بل المراد به الدلالة فكانه قال الوضع دلالة اللفظ على
على المعنى بتعيين الواضع ولهذا عرّف بعضهم بقصد المتكلم افادة السامع سلنا لكن عدم
التخصيص فيهما نوع فان الوضع لما كان متعددا فيهما بعدد الازمان فكان الواضع في كل
وضع وقع في زمانا خصص فيه احدهما بالآخر فاما قولهم متى اطلق كما في لفظ زيد فانه اذا اطلق
منه الشئ الثاني وهو الهيكل المحسوس قولهم او احسن اى شوهى بالعين كما في الدوال الاربع فلما
عندنا شامدا النصيب الشئ الثاني وهو نصف الفرسخ او ربعه مثلا قولهم فهم منه الشئ
الثاني اى بعد الحكم بالوضع والمراد بالفهم هنا الثقات الذين اليه فلا يرد انه يلزم تحصيل الحال
على تقدير الفهم سابقا قيل القائل الفاضل الهند قولهم يخرج عنه وضع الحرف كذا وضع
الفعل على القول بانه موضوع للحدث وللنسبة الى فاعل معين كما ذهب اليه اكثر المحققين و
الحق انه موضوع للنسبة الى فاعل ما فلا يخرج حاصل الاعتراض ان تعريف الوضع غير جامع قوله
واجب حاصل الجواب لا يطلق اطلاقا صحيحا الا مع فهمه بفهم معناه بسببها وهى سرى و
المراد مثلا في قولك سرى من البصر ويمكن الجواب بان التسمية بمعنى يحتاج اليها لا للدلالة على الفاعل بل
لتعيين قوله بعد حاصل الجواب ان المراد بالاطلاق الاطلاق المتعارف بين ارباب
الفن المتعارف عنهم باهل اللسان تسمية السبب باسم السبب اذا اطلقوا الحرف لا يكون الا مع
فهمه من غير الحاجة الى قيد زائد هو قيد صحيحا كما اجمعت اليه على التقدير الاول قوله المعنى
ما يقصد بشئ هذا مفهومه اصطلاحا ولو قيل ما يقصد باللفظ لانه قد يقصد باللفظ و
قد يقصد بغيره كما في الدوال الاربع قوله فهو اما مفعول اسم مكان الفاعلية اى اذا
عرفت مفهومه اصطلاحا فهو اللغز اما مفعول اسم مكان اى مكان القصد سواء قصد بشئ ام لا
نقل من المكانية الى المفعولية لعل في المناسبة لانه اما مكان القاصد او المقصود قوله

سقوط

أرصد ميمى معنى المفعول بمعنى عناية وعناية بمعنى مقصود نقل إلى المقصود بشئ
فهو من قبل نقل العام إلى الخاص قولهم أو خفف معناه فاصلة معنوية كرموى اجتمع الواو
والياء فى كلمة واحدة ربيقتا أحدهما الأخرى بالسكون فقلت الواو ياء وكسر ما قبل الياء
وإذا عرفت فصا معنى كرمى ثم خفف بخلاف اليائين وقلت الأخرى المقابلة فتح ما قبلها وهذا الاختنا
وأن كان بعد من جهة اللفظ لحد وجو نظيره فلذا أخره إلا أنه أذرب من جهة المعنى وانسب بمعناه
الاصطلاحى لا شراهما فى المفعولية وإن أفرقا بالصوت والخصوص قولهم ولما كان المعنى جواسوال
وهو أن المعنى ما هو فى تعريف الوضع لا شرا المعبر عنه بالشئ قوله تخصيص شئ بشئ والمقام مقام
الاختصاص فلا يناسب كره ثانيا وحاصل الجواب أن ذكره بعد مبنى على عدم دخوله فى مفهومه فكانه
عرف الوضع بأنه تخصيص شئ لم يعبر الشئ الثانى والحامل له على هذا أنما متخذه توصيفه بمفرد وهذا
من مؤيدات كونه منفصلة لللفظ كما سبنا وأخرج حروف الجواب بغير صريح والذى يخرج فى بالى
عند الاحتياج إلى ما ذكرنا أنه بل الجواب أن الشئ الماخوذ فى تعريف الوضع وإن كان المراد به
بحسب نفس الأمر أنه مفهوما عام بنينا وله غيره فبینه بقوله المعنى قولهم فخرج به أى بقيد الوضع
وأنما لم يخرجه عند ذكره لأن الاحتراز به على هذا التسمية على خبره عن المعنى ففيل ذكر المعنى
معوله قولهم المهملة والالفاظ الدالة بالطبع أى الدالة على معانيها بنو وسط الطبيعة كدلالة
أح أح على جمع الصد فطبيعة يقضى التلظى به فإن ملاحظة اللفظ ونحوه حاله لا يقضى هذا الدالة
بل بملاحظة أن من كان به جمع الصد فطبيعة يقضى التلظى بهذا اللفظ وكما نخرج هذه الالفاظ
نخرج الالفاظ الدالة بالعقل كدلالة لفظ دين المسموع من وراء الجدار على وجود الالفاظ ولم يذكرها
لانها داخل تحت الالفاظ المهملة إذ المراد بالمهملة ما ليس بموضوع فذكر الالفاظ الدالة بالطبع بعد
من قبل رب الملائكة وجبرئيل كذا قال الناظرين فى هذا الكتاب ظن أن الحال ليس على ما قالوا
بل الفرق واضح فإن المهملة الالفاظ التى لم تدل على معنى أصلا والدالة بالطبع على معنى كجمع
الصد لكن بنو وسط الطبع كما عرفت أما الالفاظ الدالة بالعقل فقد تكون مهملة وقد تكون موضوعة

الحد

الالفاظ معاً لها فان المعنى المفرد كما سيأتي ما لا يدل جزء لفظه على جزء ولا يبين جزء لفظ الجملة
 اعني الجيم مثلاً لا يدل على جزء معناه كزبد من زيد قائم بل مجموع هذه الحروف يدل على مجموع ذلك
 المعنى فدلالة عليه كدلالة لفظ زيد على معناه قوله وتدابير الجيب السبد ركن الدين تشرحه
 الموسوي بالمتوسط قوله لانه ليس ههنا اي مقام التفضيل على تعريف الكلمة لفظ وضع قوله
 مفرد اكانا ومركبا لا خط بقوله مفرد الاغراض الا ولد بقوله ومركبا لا غرض الثاني قوله
 بل ازاناء مفهوماً كلاً فالاسم مثلاً موزون مفهوماً وهو قولنا كلمة دلت على معنى اه واغرض بان
 هذا ايضاً مفهوم مركب فاجيب بما سبق بان وان كان مركبا بالنظر الى معناه الا انه مفرد بالشيء سر الى
 اللفظ الموضوع بازاناء وفيه اثر يرجع الى ما سبق فلا حاجة الى عادة والاضواء في الجواب انه موضوع
 لمفهوم اجزاء مفرد غير هذه الكلمات وجعلنا له للاخطاء فهو في حقه انه مفرد قوله افراد
 الالفاظ كل لفظ الاسم والفعل اه لهذه العبارة حلان احدهما ان يكون قوله كل لفظ الاسم بيان
 للالفاظ الجملة وعلى هذا يكون اليان مخصوصاً بمفهوم الاسم فكانه قال للاسم مفهوم كل ولد ذلك المفهوم
 افراد وهي الالفاظ مثل لفظ اسم فعل وجزء زيد ونحوها فان لفظ الفعل والحرف والخبر والجملة
 اسماء ولذا يجزئها القول كخبر فعل ما مر في حرف جز والجملة اسم فذكر مفهوم الاسم احوال عليه
 مفهوم الخبر والجملة غيرهما ومفهوم الخبر كلام يحمل الصد والكذب افراد الالفاظ كزبد قائم وقام
 زيد وثانيهما ان يكون قوله كل لفظ الاسم متعلق ومتهم للفظا السابق بالتقدير ليس هنا لفظ كل لفظ
 الاسم والفعل والحرف ونحوها وضع بازاء لفظ اخر بل بازاء مفهوم كل افراد الالفاظ وهذا الذي
 اعتمد عليه في هذه العبارة وان كان الاول اقرب لفظاً فاما في هذا المقام فانه من مزال الاقدام
 قوله ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بالاشكال الصامير اه اي الحكم بان لا يبين مقام كون الكلمة
 موضوعاً لمعنى لفظ وضع بازاء لفظ منقوض بالصامير بالاشكال الصامير والموضوع ونحوها الراجحة
 الى الالفاظ مخصوص مفردة كانتا ومركبة فليس هناك مفهوم كل يكون اللفظ موضوعاً له كما اذا قلت
 زيد ففيل لك الذي قلت اسم مفرد قلت زيد قائم ففيل لك الذي قلت مركبة خبر قوله فان

عند

نحوها

مزال

بيان ان الالفاظ
 في الموضوع

الآ

هو

الوضع فيها اى في كل واحد من الضامير واما الامة والجمعية باعتبار تعدد الامثال انا الموضوع
له خاص لان الموضوع له خاص لان الموضوع له افراد بملاحظة ذلك المفهوم قوله فليس مناد
اى في مقام وضع الضامير واما الامة واللفاظ المخصوصة او في مقام رجوع الضمير اليها قوله
الموضوع له في الحقيقة واما في هذا القيد لان هناك مفهوم كلي يسمى الموضوع له مجازا كما
يقول ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره فيجعل هذا المفهوم موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع
لجزئيات هذا المفهوم والذي موضوع الحقيقة مبهم والمراد افرادها وان اردت تحقيق معنى
الوضع العام فاستمع لما يلى عليك فنقول لا بد للوضع في التوضع عن تسمية المعنى فان تصور
معنى جزئيا وعين بازائه لفظا مخصوصا بان الوضع خاصا لمخصوص التصو المعبر فيه عن تصور
المعنى والموضوع له ايضا خاص كزبد ان تصور معنى عاما يندرج تحت جزئيات فانه ان يعبر
لفظا بازاء ذلك المعنى العام فيكون الوضع عائنا والموضوع له عامما كالانثى الموضوع
للميو الناطق وله ان يعين اللفظ بازاء خصوصيات الجزئيات المندرجة تحتها لانها معلومة
اجالا اذا توجه العقل بذلك المفهوم العام نحوها هذا العلم الاجمالي كاف في الوضع فيكون
الوضع عام التصو المعبر فيه الموضوع له خاصا عامما عكس هذا الغرض ان يكون الوضع
خاصا لمخصوص التصو المعبر فيه الموضوع له عامما فيمكن لان الجزئية ليس جها من وجوه الكل
لشوجة العقل اليه فتصور اجالا انما الامر بالعكس ان نفس هذا على حقيقة بالذات فاعلم ان
لفظ انا مثلا لا يستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقول انا ويرا به متكلم لا بعينه و
ليست موضوعا لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منهما والا لكانت مشتركة
موضوعا رضا عابدا افراد المتكلم فوجب ان يكون موضوعا لمفهوم كلي شامل لتلك
الافراد ويكون الغرض من وضعها لاستعمالها في افراد المعينة كذا قال جماعة من الفاضل
والحق ما افاد العبد واستحسن الشرف في اشياء اليه فضل الشئ وهوانها موضوعا
موضوعا لكل معين منها رضا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شئ ولا الا اشتراك

منها

وتعدد الاوضاع ولو صح ما ذهبوا اليه لكان انا وانت وهذا ونحوها مجازات لا حقايق
لها اذ لم تستعمل فيما وضعت هي لها من المفهوم الكلي بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهو
بعيد عن النظر كيف لا ولو كانت كذلك لما اختلفت ائمة اللغة في عدد استلزام المجاز للحقيقة
اجتاج من نفى الاستلزام الى ان يثبت في اثباته بامثلة نادرة كالرحمن وقامت الحرب على
ساق وشامت الليل قولهم على جزئه وانما لم يقل جزءا لانه بحد تعريف المعنى
المفرد فلو عبر بما ذكرنا لزم ان يكون للمعنى معنى قولهم وفيه انه يؤهم اى في جعل
المفرد صفة للمعنى فوهم ان اللفظ موضوع للمعنى كان متصفا بالافراد قبل الوضع ذلك
لان الوضع تعلق بالمعنى المقيد بقيد الافراد والفعل شبهة تعلق بشئ مقيد بصفة يشق
منه في عرف اللغزان نفيد هذا الشئ بصفة مقدم على تعلق الفعل به لانه يجب ان يكون
المعنى سابقا على وضع اللفظ لانه لا مشاع وضع شئ لامر معدوم واذا كان المعنى المقدم
بصفة يجب ان يكون تلك الصفة متقدمة وانما عبر عن هذا الامر المحقق بالوهم لظهور
المراد في هذا المقام فان اتصا المعنى بالافراد والتركيب انما يكون بعد وضع اللفظ بل بعد استماع
فيه ان المعنى المفرد على ما عرفت لا يدل جزء لفظه على جزئه والمركب بالعكس الدلالة لعدم
فرعها والاحتمال المذكور مؤيد لما نقله نحم الائمة الاشرا باد من ان الافراد صفة اللفظ عند
النشأة وانما هو وصف للمعنى عند المنطقين هذا واعلم ان ذكر التركيب طبعه للباب قولهم فنبغ
ان يرتكبه يجوز اى في كون المعنى متصفا بالافراد قبل الوضع التجوز ان يقول لما كان الحال المعنى
الاتصاف به بعد الوضع تمام قبل الوضع تسمية شئ على ما يؤول اليه كما قال من قتل قتيلا
فله سلبه من قتل شخصا حيا من اهل الحرب فله سلاحه ثوبه فسيتم شخصي فبئس لانه يؤول الى
القتل انما ولا قولهم ما يدل جزئه وانما لم يقل هنا جزء لفظه ليلزم ان يكون اللفظ لفظ
اخر على ما لا يخفى قولهم ولا بدح كمن ابراد بيا نكنه الخ اى حين جعل المفرد صفة للفظ صادر
للفظ صفتا احدهما جملة فعلية اعني الوضع الاخر مفردا اعني لفظ مفرد والاحسن في الوصف

لها ومن جملة الاعراض
على لون اللفظ صفة
للمعنى يخرج جميع
الافعال لان معانيها
مستفادة اعني الاحداث
والزمان والفاعل والجو
لاشرا ان دلالة الفعل على
الافعال بطريق العطف بل بدى
اللفظ على جملة منسوبة الى
ما واقع في زمان
فهو من مفرد
شئ يود
فما مل
عنه

الشابه ليكون الكلام نسقاً واحداً كان يمكن ان يطابق بينهما بان يعبر عنهما بالفعل او
بالاسم فنحالفه الاحسن لا بد لها من نكتة هي ان تقدم الوضع على الافراد بحسب المرتبة لان
تقدم الزمان في غير معقول هنا لمقارنتها في شئ صغير ما يدل على التقدم الزمان اعني صيغة
الماضي للدلالة على التقدم الزمني وانما بحرف التشبيه الى ان يمكن ان تكون النكتة غير ما
ذكره وان الصفه الاولى لما كان لهما معاً اعني الجار والمجرور والفعل اصل في العمل
عبر عنها بقوله ان لم يساعده رسم الخط لان من قواعدهم ان يكتبوا الكلمة على صوت الوقف
بها واذا وقف على المنون قلب ثنوينه الفان خورايت يدا فلو كان المفرد منصوباً لكتب
بالالف قوله فانه مفعول بواسطة اللام الغرض من هذا دفع اعتراض واحد هما ان
الحال ما بين مئة الفاعل والمفعول وثانيهما انه لا بد من اتحاد العامل في الحال وجعلها
وهو منها مختلف لان العامل في الحال وضع وفي معنى حرف الجر وجه الدفع ظاهر ولم يقدم
الحال على صاحب مع انه نكرة لانه ظرف ولا يجوز تقديمه عليه على ما سينتلي عليك قوله
وجه صحة وقوع المفرد حالاً سواء كان من التثنية او من المعنى والغرض دفع ما يوجب من
انه يجب ان يكون الحال عاملاً مقترناً والوضع هنا مقدم على الافراد على ما عرفت و
حاصل الجواب ان الوضع وان كان مقدماً على الافراد ذاتاً وبنية الا انها مقترنان بالزمان
فان تصاف المعنى بالافراد حاله الوضع هذا التقدم من الاثر ان كانت صحة الحالية قوله
وقيد الافراد لاخراج المركبات ما قيل من انها خارجة بقيد الوضع لان الوضع للمفردات
لا لغيرها وقد علمنا الخزانة في غير هذا الكتاب من انها موضوعه وتحقيقه بوجهين احدهما
ان المراد بالوضع اما وضع عين اللفظ لعين المعنى كما في المفردات او وضع اجزائه لاجزائه
كما في المركبات وثانيهما انهما موضوعان بالوضع النوعي بمعنى ان الواضع وضع فانونا كلياً
يعرف به اللفاظ كما بين شلاً ان المصنوع مقدم على المصنوع اليه الفعل على الفاعل وغير ذلك
من كيفية تركيب اجزاء الكلام التي يحتاج في معرفتها الى علم النحو قوله كلامية او غير كلامية

الحال في صحة

الى النسبة اي مركبات منسوبة الى الكلام بان يبق لها كلام عند ارباب هذا الفن وهي
 المركبات الثمانية كزيد فانهم وغير تلك المنة سواء عداها كان مركبا اضافيا او عداها ارب
 مزجيا او نحوها قولهم فخرج بالخروج وكذا يخرج عنه جل بالشون فان الشون يشابه اللام
 في كونها من حروف المعاني قولهم مثل عبد الله علما اي كل مركبا اضافيا مفردا لان المفرد
 منه الشخص المسمى بهذا الاسم لا العبوية والذات المستحقة لجميع الكمالات بسبب العلية واما
 ما مضى وا قولهم مع انه معرب باعرايين احدهما على المضاف الاخر على المضاف اليه انما اعرب
 باعرايين مع كونه مفردا لان منقول عن مركب اضافي علم بالاستفهام ان كل لفظ منقول فاعرابه
 باعرايين المنقول عنه متنا باعرايين المنقول اليه مع قولهم بالفرض من علم التحوّلان الفرض منه
 معرفة احوال اللفظ وتصحيح عرابه فالمنا سببان كلما اعرب باعرايين احدا يكون كلمة وكلما
 اعرب باعرايين يكون كلاهما ربعا في اللفظ والميل على جانب المعنى بناسب اصطلاح اهل الميزان
 قولهم وما اورد صاحب المفضل لما ذكر ان تعريف المضم مخدّل من وجهين احدهما خرج
 فائده والاخر دخول مثل عبد الله علما اراد ان يذكر ان تعريف المفضل شئ من وجه واحد
 قولهم فانه لا يبق له لفظ واحد الظاهر ان المراد بالوحدة العرفية عند ارباب اللسان ولم يصدق
 مثل هذه الوحدة على عبد الله وقال الفاضل المحمّ المارد باللفظة الواحدة ما يتلفظ به مر
 اي نعت بحيث لا يقع ان يتلفظ به مرتين باعرايين ما فخرج عبد الله لانه يتلفظ بكل واحد من
 جزئيه باعرايين وضع الاضما وهو بعيد قولهم فمثل عبد الله خرج اعلم ان صاحب المفضل
 بعد ان عرّف الكلمة بما ذكره الشرح جعل عبد الله من اقسام الاسم المركب فالظن ان كلام الشرح
 على سبيل الاعتراف بنسبة الفاضل المحمّ كلام الشرح الى الاقراء اقراء ولا يحتاج الى الجواب بان
 المراد باللفظة في تعريف المفضل اللفظ من زيادة الشاء للظا بغير لا ثم بعيد غاية البعد في
 اعلم ان الوضع المقصود هذا من الكلام دفع ما يبق لم ترك المضم في التعريف قيد الدلالة لم
 لم يات به كما فعل صاحب المفضل بمحصل الجواب ان المضم قدم قبل الوضع وكان مستلزما

ما عداها

بسبب
 العلية وانما
 صامتها

ماء

عند
 علم

للدلالة اتي بها وصاحبها المفضل لما قدم الدلالة وكانت اعم من الوضع لانها ان كانت
 بحسب جعل الجاء على فوضيته ان كان بحسب كون الشيء الاقل مقتضى للطبع عند عرض
 المعنى فطبعته وان كان بغير ذلك فعقلية احتاج الى هذا الوضع قوله ديز المسموع
 من وراء الجدار فيدل على ان الدلالة العقلية لان ذكر ديز يوهم الدلالة الوضعية والا
 فلا فرق في هذه الدلالة بين المحلات والموضوعات وفيه بقوله من وراء الجدار لا تسمع
 منه هذا الملفظ حال المشاهدة يعلم من جهتها قوله اي منقصة اعلم ان هذا التقدير
 لفوايد حدها انه اشارة الى ان هذا الخبر يقصد به تكميل تعريفها للكلمة بتصورها
 ثانيا بضمه قبولها تحصل بملاحظة تفصيل الافكار ثانيا كونها اشارة الى نصيب الحمل
 فانه على الظاهر ان كل واحد من الافكار الثلاثة خبرها وهو لا يصح لانها اعم من كل واحد منها
 ومن شأن الخبر ان يكون اعم من المبدأ او مستالا فيجعل الخبر مقدرا للوجود صحة الحمل
 ثالثها ان الضمير ان كان مرجعه منكر او خبر مؤنثا او على العكس كان رعاية الخبر صريح
 واولى وهو هنا منكر فالا نسب بغير ضمير المذكور فاجاب بان الخبر محذوف ابعها وهو
 الظاهر ان ضمير راجع الى مفهوم الكلمة لا الى لفظها والمفهوم لا يكون اسما وفعل او حرفا
 المفهوم من داو الجمعية فاجاب بان المقصود ان هذا المفهوم منقسم اليها ومعنى انقسامه
 اليها انه ينقسم اليه في الدلالة على معنى في نفسها مع الاثر ان ويكون مفهوم الفعل في
 عليه حال اخوة اليه اشياء في الاثر حيث قال فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلاثة
 معان الوارد للجمع اجاب بان هذا يلزم لو كانت هذه القسم من قبيل قسم الشيء الى
 اجزاء وليس كذلك وانما هي من قبيل قسم الشيء الى جن ثباته ويكون ما اشار اليه الشرح جوابا
 اخر وهو ان المقصود بقوله وهي اسم اي منقسم الى الاسم انهم قوله لانها الى الكلمة
 اه غرضه من هذا ان من قوله في اشياء النفس لا يدل بصدق على ان من احداهما لا
 يدل اصلا والثاني ما يدل على معنى ولكن لا على معنى في نفسها والقسم الاقل ليس

في الكلام
 نفسية

لان

بحرف فلا يصح جعل الثاني الحرف قبته على ان المراد بالدلالة هي التي استلزمها النوع
 حتى لا يكون الالمعنى قولهم اقام من صفاتها انما قد روي في نظم الكلام لتصريح الحمل لان
 قوله ان ندك في تاويل المصدر ولا يصح ان يوق الكلمة اقام دلا لا دلا لا لكن يصح ان يوق
 صفها اقام دلا لا دلا لا قال سيد المحققين لا حاجة الى تقدير شيء في هذا المقام فانه
 فرق بين المصدر والصرح والفعل المضاع المصدر بيان او ان فانه في تاويل المصدر بانه
 باعتبار الاحكام اللغوية من حيث دخول حرف الجر عليه والاضافة ونحوها ولا شك
 ان معنى الفعل مربوط بلا تقدير انتهى وهو محذوف قال بعضهم انما ان من ان المقصود
 بنونها للتنبية على كثرة اوصاف الكلمة وفيه نظر لان معنى حصر التفسير لا ان ليس المقسم خارجا
 عما ذكر في التفسير ليس له امر اخر غيره الا ترى ان معنى قول الانسان انا عالم وليس بعالم ليس
 الا ان الانسان لا يخفى عنهما الا انه لا يكون غيرهما تنقيد من لفظين اللفظ وتحسينه قولهم
 كائن في نفسها اشارة الى ان الظرف مشتق قولها معنى لا بتداء والانهما اراد الابتداء و
 الا انها الخاصة لا ترمعناهما والا فالابتداء والانهما العامتين معنا مستقلا ان يجبر عنها
 من غير تعريف على ذكر متعلق كقولك الابتداء خبر من الا انها وسير عليك تحقيقه انتم فانظر
 اذا عرفت هذا فاحصل قولهم الحرف هادى على معنى في غير ما ذكره التمام ان المعنى الذي دل عليه
 الحرف له متعلق لا بد من ذكره فكان معناه حاصل في غير ما ذكره التمام اذا انتقل لفظه الى من السامع
 لم ينتقل معه المعنى فكان غالب الحرف كظرف حال فلا يوجب معناه بل في غير بخلاف تفسيره
 فانه اذا انتقل لفظها الى من السامع مع انتقل معه المعنى فكان غالب كلتها ظرف اذا
 انتقل ما فيه فلذا قيل ان المعنى في نفس الكلمة اذا عرفت هذا المعنى الصواب علم انه انفسا
 اخرى كلام المفاضل احدها قولهم معنى دلا لا الحرف على معنى في غير ان تصو معنى متوقف
 على خارج عنه الا ترى انك اذا قلت ما معنى من قيل في الجواب انه للبعيض وجد تصور متوقفا
 على الغير لا يمكن تصور البعض الا بعد تصور الجزء والكل وهذا معنى باطل لان سائر الامور

معنى الحرف
 حقيقي

النسبة كالقرب البعد نحوها كذا فيلزم ان يكون حرفا ولا فائلا ثانيا قول آخر
 المراد من دلالة على معنى غير انك اذا قلت من مثلام يد هي مبعضة ام مبينة ام غيرهما
 ذكرت مجزئتها يبين معناه وهو الضعف كما بقدر لا يدل على انها مشتركة ولا تشترك
 لا يفهم كون معنى الكلمة في غيرها والا لكانت الاسماء المشتركة حروفا ويزيد عليه بان لا يتم
 الحروف الغير المشتركة ثانيا ما ذكره نجم الامثلة استرا يارى حيث قال الحرف كلمة دل على معنى
 ثابت في لفظ غير ما فغير صفته اللفظ والطبي تفصيل هذا المعنى بالامثلة التي من جملة
 قوله فاللام في قولنا الرجل مثلام يدل بنفسه على التعريف الذي هو الرجل هل في قولنا مل فام
 يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة فام زيد فيه بحثا فان اراد بثبوت معنى الحرف غير
 ان معناه فام بلفظ الغير فهو باطل لان الاستفهام فام بالمتكلم حقيقة متعلق بمعنى الجملة فان
 اراد قيامه بمعنى غير ما حقيقيا فاط أيضا لما ذكره لان يلزم ان يكون الاعتراف مثل البياض
 ونحو حرفا دلالة لها على معناه فام معناه اللفاظ غيرها ان اراد بتعاضد معنى غيرها لم ان يكون
 لفظ الاستفهام وما يشبهه من اللفاظ الدالة على معناه متعلق بمعا غيرها حروفا وهذا كله
 فاسد قولهم كالبصر والكوفة الكوفة الكوفة الكوفة الكوفة الكوفة الكوفة الكوفة الكوفة الكوفة
 ستر والبصر ومعنى اللفظ انتهى الكوفة ويمكن جعل قوله كالبصر اشارة الى ذلك قولهم
 ان يقرن ذلك للبعد ارجع الضمير اليه المقترن حقيقة بل جدا لزمه التثنية ووصف الكلمة به
 من قبيل زيد حسن الكلام قولهم في الفهم الطرف متعلق بقوله يقرن ذلك المعنى حاله
 اللفظ قولهم اي حين يفهم اي بما لما سبق خرج بهما يقرن باجدا لزمه بحسب تحقيق كالفهم
 فانه لا يتحقق خارجا بل لزمه ان لا يفهم من لفظه ما يدل على الزمان بقرينة لفظية كذا
 امس ما يكون مقارنا للفهم لكن يكون فهم من ثمة حاله كما اذا اطلق ضارب فهم الزمان قولهم
 ما هو من المتفهم هذا ما انخاره البصريون وما بعده مختار الكوفيين ولكل واحد من الفريقين
 دلائل اضر بها عن ذكرها مخافة التطويل قولهم لضمته الفعل للغوى هو المصدق قال الفاضل

في لفظ

والذي يدل على ما ذهب
 اليه البصريون جملة على السواء
 لا وشا واشتقاق الفعل ضمير
 لا وسما الجواب بان من باب انقلبوا
 خلاف الظاهر معناه

الملح فيكون من باب تسمية الدال باسم المدلول والانساق من باب تسمية الكل باسم الجزء
 لأن من عادتهم ان يسمون الدال باسم المدلول اذا كان مدلولاً مطابفاً اذا عرفت هذا
 كذا فاعلم ان حصر الكلمة في اقسامها حصر على حدة بين التثنية والاثبات لا استقرار وان ذهب
 اليه بعضهم قال الشيخ جمال الدين ابن هشام في شرح الملحة اجعوا الامن لا يعند بخلافه على انما
 اقتضا الكلمة في ثلثة الاسماء والفعل بالحرف وقال ابو حنيفة زاد ابو جعفر بن ضا فسمار ابعاً
 سما الخالفه وهو اسم الفعل انتهى وجه التسمية انه خلف الفعل فقام مقامه هو مردود
 بان اسم لصد التعريف عليه فان قولك صه مثلاً اسم لقولك اسكتاي اللفظ على الاصح فهو
 بمنزلة ضرب فعل ماض فانه في هذا التركيب اسم مثلاً قولك ضرب من نحو ضرب فمعناه الفعل فلا خبا
 عنه باعتبار معناه واما اللفظ فاسم والا لزم التناقض في حال الاختصاص قولك وقد علم بذلك الواو
 اما عطفه على يحدوف اي قد بينت وقد علم او اعترض عليه المدح الدليل المذكور مرغيباً للطالب
 اولد من ظن ان هذا حصر يدون تعريف الاقسام او تنبيه من لا يكف في الاشارة كذا قال الشاهد
 اقول ويجوز ان يكون ابتدائية وقد اما للتعريف والتحقيق والبالا للسبب قولك والفعل
 كلمة تدل على معناه اعلم ان المتأخرين قد اطلقوا على ان الفعل يدل على الحدث والزمان و
 نسبة الحدث الى فاعل وهو معنى حرفي يحتاج الى طرفين فاستقلا معناه باعتبار معناه التضمن
 اعني الحدث حتى انما شفّعوا على من اطلق ان معنى الفعل مستغفل ولم يقيد بالمعنى التضمني
 وظن انه غير موافق للتحقيق لان النسبة وان احتاجت الى طرفين الا انهما جازان للفعل فهي لم يحتج
 الى امر خارج عن مفهوم الفعل كافتقار معنى الحرف اليه الا ترى ان معاً الاضافات كالمقاربتين
 والمباعدة والمجاورة واشباهها معاً اسمية مع احتياجها الى طرفين الا ان ذلك الطرفين مفهوم
 من اللفظ على قياس ما عرفت وكلام المتقدمين في عدالتي مان من اجزاء معنى الفعل مضطرب فسم
 من وافق المتأخرين ومنهم من ذهب الى ان دلالة عليه بطريق الالتزام ولهم دلائل ما حاربها
 في كتابنا الموسوم بمفتاح البيب نذكر هنا بعضها ولها ان الزمان طرف لتعلق الفعل بالفاعل

في تعريف الفعل

وهذا معنى على التحقيق
 من دخول الفاعل في مفهوم
 الفعل منه

ومعلوم ان الطرف لا يكون جزءا من الطرف ثانية ما انهم متفقون على ان الاثران مثل اسم الفاعل
 والمفعول بالزمان كافران الفعلين غير ان زمان الفعل معين ويقولون الزمان ليس جزءا
 لمعين اسم الفاعل فكذلك في الفعل ثالثا انها لو كان الزمان جزءا للفعل لم يكن تحقيق الفعل بلذنه
 وقد تحقق جميع الانشادات ابعها لو كان الزمان الماضي جزءا للماضي فكذلك في المستقبل لما
 امكن اختلافه بعارض وقد يختلف كما في قولك ان قمت لم تضرب فلا يكون جزءا لان ما بالذات
 لا يختلف بالعارض نحن حيثما ختمنا مذهب المتأخرين لا بد لنا من الجواب عن هذه الدلائل فالجواب
 عن الاول انه معا لفظ من باب اشتبا الفعل اللغو بالفعل الاصطلاحي فان الزمان ظرف للعقل
 الفعل اللغو اعني الحدث بالفاعل وهو ليس بجزء ليلزم المحذور بل جزء الفعل الاصطلاحي
 عن الثاني بالفرق بين الاثرين فان اثران الفعلين باعتبار ان جزءا معناه واثران اسم الفاعل
 به باعتبار تحققه لان كل فعل من ضرب نعمة فلا بد له من زمان ولم يفهم من لفظ صاب الى ذات
 متصفة بالضرب من غير اعتبار زمان مطلقا ومقيدا لذا عرفوا اسم الفاعل بما اشق من فعل الز
 فام به معنى الحدث ومن غير زمان مطلق وعن الثالث بعد تسليم عدم دلالة على زمان الحال يجوز
 ان يجرد الشئ عن جزئه فيصير مدلوله الجزء الاخر كما جرد والوضع عن المعنى وعن الرابع ان الزمان
 الماضي مثل جزء للفعل الماضي صوة ومعنى وقت في المثال وان كان ماضيا صوة والا انه مستقبل
 حقيقة لمكان الشرطية وعليه نفس المضاع ومثل هذه التحقيقات وان كان المحل الايق بهما بحث الفعل
 الا ان ذكرنا هنا خوفا من قصا الزمان قولهم وليس المراد بالحدث الغرض من هذا الكلام دفع
 اعراض الامام الرازي حيث قال ان مثل هذه التعريفات لا يكون عند الان الحد هو المركب من جنس
 وفصل وجوديين فصل الحرف المخرج لا خوية عدد وكذا فصل الاسم الذي به يمتاز عن الفعل
 وحاصل الجواب ما ذكرنا من الشرط قد اعترضه اهل صناعة الميزان واما الاتباء فليس المراد بالحدث
 عندهم الا المعرف بالجامع المانع واذا كان فصله عدميا فهو حد عندهم رسم عند اهل الميزان
 قولهم والله در المضم الذرفي اللغة ما يبد من الزرع كاللبن وفيه خير كثير عند العرب براهيه

قمت

زبادية

ان

تفسير الكلام

الخبر مجازا فيق در دزه ای کثر خیر و يستعمل في مقام المدح والتعجب كما هنا فاما ان يكون
الذکر كناية عن فعل المدح الصادق من نسبة على الله نعم مع انه فعل لغرابية وهو نعم منشئ
الجمائب فكان هذا الفعل لله نعم لاله واما ان يكون الذبافيا على حقيقة والمراد به لبن امه
التي غدت منه حتى صابه مخربا كاملا والمعنى ان ذلك اللبن كانه لم يصد من امه بل كان الشا
هو الله نعم قوله الكلام في اللغة الالف اللام في الكلام مثله الكلمة قال بعض المحققين
ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتوبة في اراء المرام على ما القاموس لا يخفى انه اشتد مناسبة
لما اصطلح عليه في الاولى ان يجعل النقل عنه اليه انتهى وهو كلام اشار اليه الشهيد الثاني في شرح
اللمعة قوله اي لفظ فسر ما العامة باللفظ لان الكلام بالمخوع هو اللفظ وقيل يخرج عن
التعريف يدقائم اذا ضم معه لفظ مهمل لانه مشتمل كلمتين بالاسناد لكنه ليس بلفظ لان
المركب من اللفظ وغيره ليس بلفظ قال الشريف في حاشية المطالع من الامور المعلومه بالضرورة
ان الاشياء المعدودة لا نصير امر واحد لم يعبر عنه هيئة واحدة هي جزء صور للمركب فعلى هذا
لا بد لتحقيق الكلام من جزء صور هو الهيئة وهي ليست بلفظ فالجموع ليس لفظا لما عرفت ففسر
الشرح يخرج افراد الكلام الا ان يقسم لفظا باعدبا اغلب جزائه وح فيخرج في ما قيل قوله
حقيقة او حكما اما قيد للنظم فالنظم الحقيقى ما كان له جزئين حقيقين بمعنى حقيقة كضرة
زيد والنظم الحكمي ما كان احدا كلنا وكلية ما حكينا كالقمارها ما ان يكون حقيقة بمعنى
حقيقة وحكما بمعنى حكيمة فيما تركب من كلمتين حكيتين مثل قولك غلام زيدا بوه قائم فاز
كل واحد من الجزئين بان كان مركبا الا انه في حكم كلمة واحدة اعني هذا ذاك وهذا هو الظاهر
من حقيقة اللانبيد هذا قوله فالنظم اسم الفاعل اه جوا اعراضه على المضمر واول
من تصدك لدفع الشك الهند وتقرره انه يلزم اتحاد النظم والنظم لان الكلمتين اضم
كلام وحاصل الجوا ان النظم هو المجموع دون كل واحد الذي هو النظم فلا اتحاد
ع وقال بعض الافاضل لوجعل باء قوله بالاشياء للاستعانة لم يخرج الى الجوا لان النظم

بالكسر مجموع الكلمتين والاستاء ولو جعلت بمعنى مع احتج اليه ظني انه لو عكس لكان انشبا
منع ما نقر ان الاستاء ليس لفظا والشم قد اخذ اللفظ في التعريف المراد من تضمن الكلمتين
فهما منه او شمولها شمول الافراد قولهم اي تضمننا حاصل بسبب وجوز الشم الهند
مع هذا ان يكون البناءا للاستاء اول الاصل او للمصاحف وقوله اي تضمننا بيان لكون
الطرف صفة مصدر محذوف وجوز الفاضل الهند تعلقه بتضمن وكونه صفة كلمتين
اي كلمتين متبستين بالاستاء قولهم حقيقة او حكما اي سواء كان احدا الكلمتين حقيقة
او حكما والكلمة الحكيمه على ما عرفت ما صح وقوع المفرد موقعها قولهم وحيث كانت
الكلمتا اه ان الغرض من هذا دفع اعتراض نجم الانتم الاستاء على المضحي حيث قال كان على
المضم ان يقول كلمتين واكثر ليعم زيدا بوجه قائم وزيدا قائم ابوه قولهم بحيث يفيد المخاطب
المراد من شأنه افادة المخاطب ليعتد الاستاء على الواقع في الجمل الجزئية والوصفية لعلم
المخاطب بمضمونها او تحمل الافادة على الثقات الذي من كما سبق تحقيقه قولهم او قائم ابوه
اي زيد قائم ابوه قال الفاضل المح في كون الخبر زيد قائم ابوه مركبا نظرا لان الخبر عندهم قائم
وفاعله خارج عن الخبر قول ما ذكره يمشي على مذهب صاحب الكشاف من ان الخبر ما ينتم به الفائدة
مع متعلقه اما على ما هو المشهور من ان الخبر هو الجزء المنتم الفائدة وكلام المشهوره قولهم
اي قائم الاب ليس المراد بان الخبر هو المجموع للزوم المحذوب بل المضار والمضار اليه خارج عنه
قولهم في حكم هذا اللفظ فيكون قائم متعلقا لفظا بسبق قولهم اعلم ان كلام المضم ظ لانه قال ما
تضمن كلمتين بان يكون الكلمتين في ضمنه فهو ان اكثر عنهما والحق ما ذهب اليه صاحب
المفصل لوجوب احدهما ان توقف المسند على المسند اليه توقف في وعلى غيره توقف عارضا
ثانيهما ان الاستاء نسبة لا تقوم الا بشيئين مسند مسند اليه باكثر وهما كلمتا او محكما
في قول الاستاء اليه انما قال ظاهر لانه يمكن ان يقال اراد تضمن كلمتين فقط او اراد
بالتركيب تضمن قولهم ثم اعلم ان صاحب المفصل اه اعلم ان صاحب المفصل والباب بعد

صاحب ان عرف الكلام ومثله بضرب زيد وانطلق بكر ونحوهما قال المفصل يسمى الجملة وقال
صاحب الباب يسمى كلاما وجملة وظا الحال كما فهم الشئ لكن قال هذا المحقق الشريف
واعلم انه قد وقع في عبارات المتقدمين ان الكلام يسمى الجملة فوهم بذلك بعضهم
انهم امراد فان والحق ان الجملة اعم وهذه العبارة نظير ان بقى يسمى بذا انسانا انتهى وكان
اراد تطبيق كلاميهما على مذهب الجهور وان كان محو جال الثاني بل وكلام الشئ كما ذكرنا
ناظر الى ظ عبا بينهما فلكل وجه قوله فمخ تصد الجملة الخبرية اه انما يفيد بالخبرية لان الجملة
الانشائية عنده لا تنفع اخبارا ولا اوصافا الا على تاويل في الحق الجواز والوقوع وقد
سبق مجملنا وسيا انتم نعم مفصلا فالجملة الخبرية مثل يضرب في قولك زيد يضرب والواقع
وصفا نحو يضرب ابوه في قولك تجارجل يضرب ابوه فان انشأ يضرب الى ضمير المبتدأ ليس
مقصودا بالذات والاصل بل المقصود انشأ الى المبتدأ ولما كان الضمير محصلا بحسنا
للتبطين الفعل مبتدأ اسند اليه كذا في الثاني فثامل قوله وفي بعض الحواشي اي
الحواشي المنسوبة الى المصنف فان المصنف كتب حواشيا على هامش الكتاب حال المذاكرة او الحو
التي كتبها التلامذة باملاء وهي المستثناة بالاملاء غير الايضاح شرح الكتاب لكنه قال في بحث
حروف الاستفهام ان لها صد الكلام وهو يدك على كون فأم ابوه في قولنا زيد ابوه فأم
كلاما عند والام يقع حروف الاستفهام في صد الكلام مع ان الكلام فيه ليس مقصودا
لذاته قوله الا في ضمن اسمين وفي ضمن اسم فعل انما اخرج على تقدير هذا اللفظ لدفع
الاعتراض الذي ارده الفاضل الهند واجاب عنه حيث قال لا يحصل ذلك اي الكلام
او ما تضمن كلشين او التضمن المذكور او الانشأ المقصود لذاته وعلى الاولين تشكل
الظرفية فيجاب بان الكلام كلي يفتح مظهروا للخرجه انتهى وحال حال الاعتراض ان كون
الكليتين ظرفا للكلام يشلزم كون الشئ ظرفا لنفسه لان الكليتين هما الكلام وحال
الجواب ان الكلام العام لا يحصل الا في ضمن الكلام الخاص واجاب عنه الفاضل جوابا

اخر وهو يجعل في معنى من قولهم فان التركيب الشائى اه هذا انما يفيد انحصار الكلام في الشائى
 والمدعى من ذلك فانه على مذهب المصنف يكون ثنائيا وفوق الثنائى قولهم وفي بعض النسخ او في فعل
 واسم وجهان التركيب من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقد في الذكر قولهم ونحو باز يدجوا
 عما يقان باز يدرك من حرف اسم هي كلام مفيد فاجاب بان طرح الكلام فيه مفيد وان والمبرر
 ذهب الى ان احد جزئى الكلام المذكور وهو حرف النداء الفاعل مقام الفعل والجزء الاخر مقدر وهو
 الفاعل فيكون على مذهب من تركيب الاسم والحرف الا ان بقى الفعل اعم من الفعل الحقيقي ومما يقو
 مقامه في قول الى ما ذكره الشئ قولهم الاسم ما دل اي كلمة ذلك الالف واللام للعهد الخارج والمراد
 الاسم الذي سبوقه صريحاً ونحوى وانما جعل ما موصوفاً بمعنى الكلمة لا ليرد عليه والاربعه
 وبعض المكياب قولهم على معنى كائن في نفسه جعل الظرف مستقراً صفة معنى وهو مبنى على ان
 كلمة في بمعنى الباء اي ما دل بنفسه على معنى وفي جعل في بمعنى الباء محل نظر وحرف الجارة انما
 فام بعضها مقام بعض عند بعض الكوفيين والبصريين لا يجوزون في على الاطلاق قولهم فتذكر
 مطلق الظهير يشمل الظهير ودل وما باعنيا اللفظ مذكر مفرد وباعنيا المعنى مفرد مؤنث و
 لذلك جاز في الظهير الرجوع اليها المعنى اللفظ واعنيا المعنى قولهم قال المصنف اي في شرح عباء المفضل
 وحاصله هو ان يكون الظهير المحرر في نفسه راجعاً الى المعنى والمعنى ان ذلك المعنى معبر عنه في حد ذاته اي لا يحتاج
 فهو من اللفظ الى ضم ضميمة كما تقول الدار في نفسها حكمها كذا اي حكمها اي فيها الف درهم مع قطع
 النظر عن كونها في المسجد الجامع او الحمام او نحوها تمايزاً في ضميتها والظرفية على هذا مجازية
 قولهم اي باعنيا متعلقة فذكر متعلق الحرف انما يجب ليحصل معنى في الذهن ان لا يمكن ادراكه
 الا بادرالك متعلق انه هو الاله بالملاحظة فعدم الاستقلال بالحرف بالمفهومية انما هو لفسو
 ونفسا في معنا قولهم ومحصول ما ذكره المصنف في ذلك الشرح والمحصول معنى المضمون قولهم
 بعض المحققين هو المحقق الشريف في تعليقه انه على شرح الرضيه وعبر الشئ تارة بالمحصول واخرى
 بالحواسل تبعاً لصاحب التحقيق قولهم فانما بذاته كالجسم قولهم فانما بغيره كالبياض والتوا

الظهير اي

الفاعلين بالجسم لو قال كما ان في الخارج موجودا فاما بذاته فهو موجود في ذاته وموجودا
 فاما بغيره فهو موجود في غيره لكان عابثا في ايضا معنى الجرم في ما يقابله قوله كذلك ان
 ان لا انه ما في الخارج القائم بذاته لا يصير عابثا في كذا العكس بخلاف المعقول لذ عن فانه رجع
 الى المبدأ بعينه مكرر كما قصد او بالعكس كما سبيل عليك قوله معقول اراد بالمعقول
 هنا المعلوم قوله هو مذكور قصد اى وجه المبدأ الى ادراك قصد قوله ملحوظا في حد
 ذاته بقوله قصد وهو كالا بهذا الملحوظ او بالذات قوله بعينه فان الاله كالعالم ليس
 مقصودا بالعبادة الكتاب المقصود بالذات هذا كالا بهذا الخاص الواقع بين السير والبصر فانه
 الاله عرفا هو هذا كالا بوجه قوله فالا بهذا اه قوله فالا بهذا مثلا وانما قال مثلا بوجه
 ما ذكر في الاشارة والظرفية ونحوهما والمراد بالابناء هنا معنا اللفظ قوله قصد مقصود
 على المصدبة اى ملحوظة قصد او على الحال اى حال كونه مقصودا قوله ملحوظا في ذاته نفسا بقوله
 مستقلا بالمفهوم قوله ولزمه لزم مفهوم الابد المطلق تعقل متعلقا اجمالا وتبعاله
 الا انه يتوقف فهم هذا المعنى من اللفظ عليه هذا اذا ذكر له متعلق كما نقول ابدا والسير خير من
 انهما ندوا لا نهولا متعلق كقولك الابد حسن يراد بالمتعلق المتعلق اجمالا الذي لا ينصو الا
 بدنه وهو شئ مفهوم من لفظ الابد وان كان غير مقصود بالذات كفت فيه هذه الدلالة وقوله
 تبعام فصل لقوله لاجل قوله من غير حاجة الى ذكره اى لا يحتاج اليه فهم ذلك المعنى من اللفظ و
 ان كان لا يحتاج اليه للايضاح والبيان ولا يحتاج الى كونه مطلقا فاما قوله وهو هذا الاعتبار اى مفهوم
 الابد باعتبار كونه ملحوظا قصد او بالذات مستقلا بالمفهوم قوله فط اى لا يكون مفهوما من
 لفظ من فالحصر في والمراد انه لا يحتاج الى امر اخر في كونه بالا عليه قوله لاحاطة في الدلالة ببيان قوله
 ليدل على متعلقه اى ليدل ذلك اللفظ المضمون الى لفظ الابد اعلى متعلق معنى الابد لان ذلك المتعلق
 اذ لم يجز اليه فكيف يحتاج الى لفظ يدل عليه قوله وهذا اى ما ذكره بعض المحققين من ان المعنى اذا
 لو خط قصد يكون مستقلا بالمفهوم مية هو مراد النفاذ بقوله ان الاسم الفعل معنى كاشا في نفس

الكلمة

ان
 حقيرة
 في السير محمد نزار
 محمد بن الاصل ودفعة عام مقابلة
 كرمه ام ابن سميح
 احوال لا يورد
 محمد بن
 فرج بن محمد الموسوي
 الحان

الكلمة الذالمة عاقبة الكلمة نفسها والذال على ذلك المعنى يخرج الحاجة الدالة عليه فلهذا لم يترك ذلك لانه
 علامه هو وليس مدلوله يكون بنفسه نفس الكلمة اي يكون مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجحد ويدخل
 في الحرف قوله اذا انظر العقل اي لا الخط العقل فهو الاشد من حيث هو ماله اي نسبة بين الشيء
 والبصر وربط احدهما بالآخر كما ان نسبة القياس ريفاسم مما اجمع اليها الربط الجبر البند في نفسها
 لا يكون مقصود بل كان معنى غير مستعمل بالمفهولة موقوف على صيغة لا تظن مفهولة الاشد الاعيان
 مدلول لفظ من حتى يكون معنى لفظ الاشد او من متحدين لما فانه لما سمي من ان لفظه من موضوعه
 لكل واحد من جزئيه المخصوص بل المقصود ان هذا المفهوم يجري مجرى اعتبار ان وان اردت ان
 ان كيف يتصورها ان في معقول واحد اذ يكون مقصودا بالذات والآخرى بالعرض فلو وضع لك بمثال
 من المحسوس تقول انك اذا نظرت في المرأة وشاهدت صوفيها فلك منها اثنان احدهما ان تكون شوحها
 في تلك الصورة هذا اياها فصداجعلا للفرح الذي مشهدها ولا شك ان المرأة مبصرة في هذا الحال
 لكنهما ليست بحسب تقدم باصاها على هذا الوجه ان يحكم عليها بالثقل في احوالها والثانية ان توجه الى
 المرأة نفسها ولا يلاحظها فصدافكون صا الحيرة لان يحكم عليها كقولك المرأة صيفلية وتكون الصووح
 مشاهدتها واستوضح لك المعقولة اي لفظك فام زيد فذلك نسبة القياس الى زيد ولا شك انك
 تدرك فيها نسبة القياس الى زيد الا انها في الاول مدركة من حيث انها حاله بين زيد والقيا المعرف
 احوالها فكانت امرأة فشاها بها من ربطا احدهما بالآخر ولذلك لا يمكن ان يحكم عليها اوبها ما
 دامت مدركة على هذا الوجه في الثانية مدركة بالفصل ملحوظة في انها بحسب محكم عليها ار
 بهام على الوجه الاول معنى غير مستعمل بالمفهومية وعلى الثانية مستعملها وكما يحتاج الى التعبير من
 المعاني الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية بلفظي كالتحاج الى التعبير عن المعاني الملحوظة بالذات
 المستقلة بالمفهومية بلفظ كالتحاج الى التعبير عن المعاني الملحوظة بالمفهومية المستقلة بالمفهومية
 وقوله ان يعرف حالها اي يعرف حال السيرة والبصر وهو كون السيرة بالبصر من قوله
 ولا يمكن ان يعقل اي لا يمكن معرفة ذلك الاشد الماخو على وجهه الا بدكر مستعمله المخصوص كقول

غر
 تلفت

ما في العقل فلهذا
 واما في الخارج فلا ان
 مدلول الحرف من قوله
 النوع ولا بد من تحقق هذا المعنى
 في الخارج بوضوح على ان المعنى
 منع
 عنه

ابتدأ بالبصر حسن قول^ه ولا ان يدل عليه اي لا يمكن ان يدل لفظ الابتداء على معنا الابقم لفظ ال
 على متعلقه كلفظ التبر البصر الثاني على معنيهما الذي هو المتعلق قول^ه والحاصل اي الذي
 حصل من ذلك المحصول هو الفرق بين الاسم الحرف قول^ه لكل واحد من جزئياته اي لفظ موضوعه
 لجزئياته ذلك الابتداء العام كالابتداء من البصر او من البعد او من الكوفة ونحوها هذا معني
 كلابتداء ما قيل ان الحرف وضع باعتبار معني عام وهو نوع من النسبة لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة
 الحرف^٢ لا يتعين الا بالنسبة اليه فالمراد بذكر متعلق الحرف لا يحصل في ذلك النوع الذي هو مدلول الحرف
 لا في العقل ولا في الخارج انما يحصل بمتعلقه في عقله قول^ه من حيث انها اي من حيث ان تلك
 الجزئيات حالات ونسب متعلقاتها كما عرفت قول^ه يصلح ان يكون محكوما عليه ذلك المفهوم الكل
 الذي لو خط فصدوا بالذات وصا مستقلا بالمفهومية يصلح ان يكون محكوما عليه كقولك لا ابتداء
 خبر من الانها او محكوما به كقولك الذي انما مثلث لا ابتداء قول^ه في كل منهما اي لا بد في كل المحكوم عليه
 والمحكوم به ان يكون ملاحظا بالذات مستقلا بالمفهومية يمكن ان يعتبر النسبة المحكية وبينه وبين
 غير اي بين المحكوم عليه وبين المحكوم وبين غيره كالمحكوم وبين غيره كالمحكوم عليه تلك الجزئيات
 هي نسبة بين المحكوم عليه والنسبة لا تكون مستقلة فلا يصح ان يقع محكوما عليها اربها قول^ه
 ملاحظ احوالها اي احوال تلك المتعلقات كما سبق قول^ه وهذا هو المراد بقولهم يعني كون تلك الجزئيات
 التي هي معنى الحرف بحيث لا يتعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيرها فاما
 غيرها متعلقاتها ويكون معنى الحرف فيها ان يكون متعلقا باعتبارها وبملاحظتها وانما المتبسا
 الكلام في هذا المقام لانه من مشكلات هذا الكتاب قول^ه واذا عرفت هذا اي ان بعض المفهوم ما
 يكون ملحوظا في ذاته يكون ملحوظا بغيره قول^ه بكنونة المعنى في نفسه اي على تقدير ان يكون مرجع
 الضمير هو المعنى قول^ه استقلا له بالمفهومية اي كون ذلك مستقلا في مفهومية من اللفظ
 قول^ه فرجع بكنونة المعنى حاصله ان ارجاع الضمير الى المعنى واللفظ متحد المال الا ان المستقل
 بالمفهومية هو المعنى على تقدير اللفظ على اخر قول^ه من كينونة المعنى نفس الكلمة في قوله في وجهه

لا يأتا ان نذكر على غير نفسها اول قول في المعنى الاخير هو ارجاع الضمير الى المعنى قول
وارجاع الضمير لم يصرف عن الظاهر ارجاع الضمير الى ما كان في هذا الكتاب حاصل الجواب ان عينا المفصل
في هذا المعنى لم يكن مسبوقا بوجه حصر يرجع الضمير الى الكلمة حتى يرجع هنا اليها لينوافق المقام
وارجاع الضمير عيانه الى المعنى لغيره قول وما سبق من التحقيق وهو مع الاسماء فهو ما كلفه لزمها
تعمل متعلقا لفهم خصوصيات التي جرت العا باستعمالها في المفهوم ما منصرف الى تلك الخصوصيات
بخلاف الحرف فانها موضوع لتلك الخصوصيات الغير المستقلة لان معانيها مفهومة كلية فان معنى ذو
الصاحب غير ما خولف من خصوصية من الخصوصيات وكذا انظار قول لكن لما جرت العا يعني ان العاد
جرت باسم تلك الاسماء فهو ما الكلية واستفاد من الخصوصيات عن الاضاح خلاف الحرف فان معانيها
على ما عرفت هي الخصوصيات ولا يصلح استعمالها في المعنى المطلق قول ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه
اه نوضح هذا المقام ان الافعال الثامة كضرب مثلا يدل على معنى مستقل بالمفهومية وهو الحد وعلى
معنى غير مستقل وهو النسبة الكلية للمحور حيث انها حا للذين طرئها اعني الحد والفاعل المعين
ولما كانت هذه النسبة التي هي جزء مدلول الفعل لا يتحصل الا بالفاعل وجب ذكره كما وجب ذكر متعلق
الحرف فكما ان لفظة من موضوعا لكل ابتداعين بخصوص كل لفظة ضرب موضوعا وضعاعاما
للحد الذي له عليه فاعلاها بخصوصا لكن الفرق بينهما ان الحرف لا يدل الا على معنى غير مستقل بالمفهوم
فلذا لم يقع محكوما عليه لانه لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا بالذات ليمكن من اعين النسبة
بينه وبين غيره والفعل لما اعين الحد وضع اليه غير اعني النسبة الى الفاعل وجب ذكر الفاعل ووجوب ان
يكون مسندا باعينا الحد ولا يمكن جعل ذلك الحد مسندا اليه لانه على خلاف وضعه لتمام مجموع معناه
الركب من الحد والنسبة المحصور غير مستقل بالمفهوم فلا يصلح ان يكون محكوما عليه ولا محكوما
به ولما كان المعنى ما خوذ من هذا الحد شامل للمعنى المطابق والنفق لم يخرج به الفعل فاخرجه بقوله غير
مفتر ان هذا تطبيق الكلام على ما ذهبوا اليه من ان الفعل موضوع للنسبة الى الفاعل المعين ولما
على ما اخرناه وهو مذهب بعض المحققين من انه موضوع للنسبة الى فاعل ما نفعنا المطابقة ايضا مستقرا

مرحبتن هذا الساعل مفهوم من الفعل بالنسبة موقوف على جزء الفعل فالمراد بالمعنى الماخوذة
في التعريف هو المطابقة لانه الشايع المنبسط والاعاظ المذكورة في الحدود انما تتصل على ما ينبغي ورفها
كيف لا ولو صرح ما ذكرنا للزم عليهم خلاف ما اجمعوا من عدم وجود دلالة القيمة بدون المطابقة
لانها تابعتها وبنينا لزوم ما ذكرنا ان من سمع لفظ ضرب فهم الحدث والزمان مع انهم يفهم المعنى المعطى
لان من جملة النسبة الى فاعل معين اما توجيه الفاضل الى بان العالم بوضع ضرب على الوجه العا
اذ سمع هذا اللفظ تذكر منعه بهذا الوجه حضر عند مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع
وليس هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى من حيث هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى
الموضوع له بالقيمة فاذا حضر عندنا بالقيمة التفت الى من اللفظ من حيث مرادنا شاهد الحدث
والزمان في ضمن هذا اللفظان هو الدلالة التضمنية ولا شك انهم لم يحققوا من سماع ضرب بدون فهم
معنا المطابقة وافتح به حدة من الالهام والظان انهم من الاوهام فان السامع للفظ ضرب انما يفهم الحدث
والزمان من تذكر الوضع بواسطة ان هذا المعنى جزء مدلول اللفظ دل عليه توسط الوضع وليست
شعرا الذي حدهم على ان يفتروا بين ذواتهم فوق مسايشا بها بين مدلول الفعل فانهم قالوا
انها موضوعات ككلمة لكن لفهم الخصوص وزيادة الفائدة ذكرت معها فكذا نقول في الفعل انه موضوع
للحدث والنسبة الى فاعلها الا انها استعملت مع الفواعل المعينة لفهم تلك الخصوصيات سلنا ان موضوع
للنسبة الى فاعل معين لكن عند المتكلم كان تعيين ذكر الفاعل المعينة عند المخاطب السامع هذا
وقد اختلفوا بان معنى المتكلم والمخاطب موضوع للحدث والنسبة الى فاعل معين يدل عليه اللفظ وليس الزمان
الا بتعين عند السامع فاعل وانا عذر روعه محكوما عليه فلان الحكم عليه لا يكون الا اذا مقرر
بحكم عليها بالاحكام المختلفة مع بقائها ولما كان احدا جزء الفعل الزمان وهو متجدد ونحوه مستقر
على حاله من غير ان يكون محكوما عليه فاعل في هذا المقام فانه من زوال الاقدام وباحققنا لك
سابقا بنى على هذا الحق قولنا اعني الحدث انما قيد المعنى التضمنية بالحدث لا ان له معنى تضمينا
اخر وهو الزمان ولكنه غير مقرر باحد الا زمانه الثلاثة لانه نفس الزمان والشئ لا يقارن تفسير

قوله مع أحد الألفاظ أشار إلى أن بناء إذا وقعت صلة الألفاظ أن يكون بمعنى مع ذلك
 أن الألفاظ أن المنع في هذا الاسم المثبت في هذا الفعل هو الألفاظ أن عند فهم ذلك المعنى عن لفظ الرفع
 هذا لا يخرج عن هذا الاسم مثل الفاعل في قولك زيد ضارب مس **قوله** فهو صفة في بعض النسخ بالو
 وهو الظاهر في نسخة الفاء فهي تصحح نحو شرط محذوف أي إذا عرفت ماثلونا عليك فقوله غير مقترن
 صفة للمعنى وجوهره نصيبه بان يكون حاملا من المعنى ورفعه بان يكون محبة متداخلة في ما اختاره الله
 الوصفية لان النصيب في جعله قيدا للعامل والمعنى عليه غير مناسب للرفع بحجج التي تقديره هو خلا
الاصول **قوله** سواء كان النقل فيها صريحا نحو زيد فردي في الاصل مصدر مسفرار وار مصدر ارود
 أي في بعد تخفيفه بحذف الهزة والالف يجوز ان يكون تصغيرا ود بمعنى الرفع ومعنى كوز النقل
 فيه صريحا ان مصدره في الاصل محقة ثم نقل منها وجعل اسما للفعل الذي هو امهل **قوله** انه قد
 يستعمل مصدرا ايضا أي كما يستعمل اسم الفاعل نحو قوله نعم امهلم يريدا أي امها وهذا يدل على انه
 في الاصل مصدر فنقل الى غير لكنه لم يجر ذلك المعنى المنقول عنه **قوله** اراد غير صريح نحو هيها اه ومعنى
 كونه غير صريح انه لم يثبت اسما مصدر الا انه يشبه المصدر بان يكون على وزن نحو هيها فانه وان
 لم يستعمل في الاصل مصدرا حتى يكون منقولة الا انه على وزن قوافه فكانه كان في الاصل مصدرا ثم نقل
 وجعل اسما للفعل الذي هو بعد **قوله** مصدر قوافا كتب على الحاشية الدجاجة تقول نقول في تصحيح قوافا
 رفيقات على وزن فعلة وفعلال **قوله** مخصوصه فانهما في الاصل اسمي صيغة تفعلا فانه جعل مصدر
 بمعنى السكون والكف ثم نقل من هذا المعنى المصدر الى معنى الفعل الذي هو اسكت في الكف **قوله** ار
 عن المصا أي من المعاصار التي كانت أي تلك المصا اصواتا في الاصل والمصار التي هي الاسماء المنقولة
 عن معانيها هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيها الى معنى اخر وكذا اقواله او عن الظرف
 أي منقولة عن معنى الظرف نحو ما فانه في الاصل ظرف بمعنى تدام نقل من ذلك المعنى وجعل اسما للفعل
 الذي هو تقدم فانه قيل اما لم زيد فمعنا تقدم واسبقه وكذا الجار والمجرور مثل عليك فانه في الاصل
 جار مجرور ثم نقل الى معنى الفعل الذي هو الزم فانه قيل عليك زيدا فعناه الزم زيدا فليس شئ من هذه

يخرج

زيدا

الاسماء متفرقا باحد الان منه بحسب الوضع المصطلح واما بحسب الوضع القوي فليست انما متفرقا عن كونها
مفترزة بزمان او غير مفترزة وهذه الاثران انشا عرضها بحسب الوضع الثاني وهذا شرح المقام موافقا
لكلام النحاة وظهر ان حال من التحقيق كلفه ولو كان كذلك لزم ان تكون اسمية هذه الاسماء معتبره حال
مما لافعال وعدم افعالها باحد الارضين التي هو مشيت للاسمية بحسب الوضع الاسمي وهذا بعيد
عن النظر الا لا يتقن مدار الاسمية على وضع واحد لا يكون وضع الفوار ومعتبرا غنيا وضع اخر
فاللايق بكلامهم ان تكون اسما بالنظر الى الوضع الاول وفعالا جامدا بالنظر الى الوضع الثاني
ولذا انما بعضهم الحامل لهم على كونها اسما فبوجهها لا يقبله الافعال كالشون وكلام التعريف نحوها
وان اردت التحقيق فاسمع لما ينيل عليك فنقول ان مقصودهم من انكباب هذه البكلافات اخراج
هذه الاسماء عن تعريف الفعل وادخالها في تعريف الاسم نحن نوضح من غير احتياج اليها فنقول معنى
قولهم الفعل يدل على معنى نفسه باحد الارضين على ما ذكرنا ان ذلك على حد واحد وذلك الحد مفترز
مع احد الارضين اي ذلك الحد مع ذلك التام مدلول الفعل اذا قيل صد مثلا فعناها الفعل اي
لفظ الذي هو اسكت لا ريب ان هذا اللفظ غير مقارن لاحد الارضين بل المعنى هذا اللفظ الثمين
اي السكون مقارن لاحد الارضين وهذا اللفظ بالنسبة اليه فعل فتسميتها باسمها الافعال غريبا
انها موضوع عن اللفاظ الافعال لا المعانيها فنقول نجم الائمة الرضى ليس ما قال بعضهم ان صد مثلا اسم
للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل المعنا بشئ اذا العزى الفصح بما يقول
صد مع انه لم يخط سالا لفظ اسكت بعمالم يسمه مثلا غير موافق للتحقيق فان الكلام في الاسماء والافعال
الاصطلاح لا اللغوية والافصح مثابة اللغة اسم لا علامه على سمتا وكذا الحروف قولهم نحو عسى
وكاد فان معنى عسى ان شاء الترجي فاذا قلت عسى يدان يقوم معناها ان رجى قيام زيد غير مفيد بزمان
من الارضين ومعنى كاد انشاء المقاربة فاذا قيل كاد زيد يقوم معناها ان انشاء قريب قيام زيد غير
مفيد بزمان الكه في الاصل مفترزة بزمانا فان كان مثالا كان معناها التمر بواقع في الزمان الماضي
وعسى الترجي الواقع فيه فاذا قلت عسى انما خرجت ذلك الزمان قولهم وخرج عنه المضارع

اختلف النحاة في مدلول المضارع من الزمان فقل هو الحال واستعماله في الاستقبال مجاز
 وقيل بالعكس هو الاصل وقيل بالاشتراك فعلى التقدير الاولين دلالة على احد الان من ظاهر
 وعلى الثالث كذا ايضاً لانه اذا دل على اثنين دل على واحد منهما قولهم اذا لا يقدح في الدلالة
 اى لا يمنع دلالة على الزمانين المعنيين دلالة على احدهما اى الحال بالاستقبال نعم يمنع ارادة
 المعين كالزمانين اذا اريد من لفظ المضارع على تقدير الاشتراك ارادة ما سواء هو واحد هما فان اراد
 الاثنين معاً في ارادة الواحد حدة وهو ظاهر وهذا موافق للمشهور من ان اللفظ المشترك يدل
 على جميع متعاندات التحد عن القرينة لكن لا يرد شئ منها الا معها ولا على ما ذهب اليه ابن سينا من ان
 الارادة شرط الدلالة فالامر واضح حيث لا يدل الامع القرينة معها لا يدل الا على زمان واحد فهو
 زيادة معرفة اى ليفيد ذكر بعض الخواص والمضم بسبب كثرة طرقات زيادة معرفة فان اصل المعرفة حصلت
 من تعريف لكن لما كان في التعريف قوة وخفاء بما عرفت اوضحته زيادة ايضا بذكر بعض خواصه قولهم منها
 اى من اول الامر ولذا قدم الخبر والافتقار الى المحرر قولهم بصيغة الجمع الكثرة وهي نواعل التي
 هي حقيقة فيما زاد على العشرة اذ نقل الدليل على كونها بعضية دخولها على الجمع فلو خلت على
 مفرد لكانت ابتدائية توضيح قولك هذا من الناس او من الانسا قولهم ولا توجد غير الظاهرة
 بناءً وايضاح لسابقة المراد بالخاصة عند ارباب العربية ما ذكره الشرح محو لا كان ام لا واقعا عند
 اهل الميزان فالخاصة هي الكل المحو على ما له الخاصة كقولك زيد صاحب قولهم هي اما شاملة
 ام الخاصة الشاملة في هذا المقام هي الاشياء اليه بخلاف غيرها كاللام مثلاً فانها لا تدخل الاسماء
 المعرفة بغيرها مثل القمما واشباهها قولهم دخول اللام باعتماد دخولها قولهم اى لام
 التعريف اما ان يكون اشارة الى اللام في اللام لهذا الخارجى بارادة اللام الشايع فيما بينهم
 وهى لام التعريف اما وان اللام عوض عن المضى اليه لكنه لا يلائم بما بعدها من الجر والثبوت فغيرها
 فان اللام فيها ليست عوضاً عن المضى اليه فذكرنا فاسم التعريف سابقاً فلا نعيدها وانما اخذنا
 الى الفيدلة انها قد يكون لغير التعريف كلام الامر والابتداء والجحود والتعليل والتعليك والتخصيص

ليفيد

صاحب
 اللسان قريباً
 من ثلاثين خاصه
 قولهم وبن النبىضيه

والموطية له رجوا لودلولا ولا م النجيب ولا م كى ولا م الاستغاثه قول لم ليس من امبرامسيا
 في مسفر هذا كلامه في جوارجل من حيث التي هي فيله من طي حين لما من امبرامسيا في مسفر
 المعنى من جمله الاحسا وفعل الخير الصيا في وقت السفر فاجابه موافقا للغة ليس من امبر
 امصيا في مسفر ليس من البر وفعل الخير الصو في السفر هذا الخد صريح في نفي ما جوزه العامة من
 الصو في السفر فان البر يشمل فعل الواجب المستحب اذا خرج عنهما مكرها او حراما لانه لا
 ينصوا الا باحة في مثل هذه العبادات وبضم دلائل اخرى من الطرفين تحصل الحرمة صريحا قول
 لعدم شهرته اي لعدم شهرة كون الميم حرف تعريف لا خصاصه ببعض اللغات ويجوز ان يقال ان الميم
 بدل من لام التعريف لانه يفوت الاشارة الى ان المتأخذ ما ذهب اليه سيق قول لم في اختيار
 اللام اي اخيا المش اللام على الالف واللام او على حرف التعريف قول لم هي اللام وحدها وهو
 الذي اذهب اليه والدليل عليه على ان التعريف نفيس التكثير فلد جعل علامته حرفا واحدا و
 هو الثوين فكذا علامته نفيسة لانه قد يحمل النقيض على النقيض بان الالف تسقط في الدج و
 لو كانت اصل المنع من السقوط سلمنا جواز سقوطها لما ذكر من ان الاسم الكثير الاستعمال
 يناسب التخفيف فجذا احد حروفه لكن يجبان يفوت تعريف مد نحو لها عند مد بها لان المركب ينفع
 بانتفاء احدا جزائه ولا يمكن ان نفيسها على حروف الجر لظهور علمها حسا فيعرف به ان هذا العمل
 لذلك المقد واما ثبوته في الله وقل الذكرين حرما م الانشين واضربها فعارض بخذنها في
 اكثر منه مع ان ثبوته في هذه المواضع لعله كالعلة التي اوجب ياربها اما في با الله فللحافز
 على التخفيف واما الاية ونحوها فلا لباس الاستفهام بالخبر قول لم لنعذرا لابتداء الساكن لان
 اللام زيدت ساما للغة في الحقة اولان علامته نفيسة اعني الشكر ساكنة كما مر كما تركب الاسم منها
 ومن غيرها نعد تحريكها لانه ان تحرك بالفتح التيسر بل لم الابتداء وان تحرك بالكسر التيسر
 باللام الجازة وان تحرك بالضم حصل الثقل في الامر الكثير المحتاج اليه الاستعمال واخبار العلم
 لانها التي تزداد عند الحاجة الى زيادة حرف ونحس مع ان هذه الوصل مكسوة في اكثر المواضع مبالغة

لغة كونه

خذ

في التخييف قول أي كمل أي على وزن مل واجتبع عليه بأن حروف المعالم يوضع منها حرف
 واحد ساكن وبأن الهمزة مفتوحة وقد عرفت الجواب قوله والميرد إلى أنها الهمزة وهو ضعيف
 لحذف الهمزة مع بقاء التعريف بحاله واضعف منه قول الفاضل المرحوم جاحذتها مع كونها علما
 لأن اللام الآتية لها تذكرها قوله لأنها موضوع لتعيين اهـ هذا التعليل للفاضل الرضي و
 نفس عليه بأنه قد يكون لتعيين المعنى التضمني كاللام في حسن فاتها لتعيين الذات المعبر في
 مفهوم الحسن ولا نصيب للصفت والنسبة المعبرين في مفهوم اللفظ من تعريف اللام والجواب ل
 أنها في هذه الأمثلة ونحوها لتعريف الذات الموصوف بالحسن والصفة خارجة عن الموصوف قوله
 والفعل بدل عليه تضمننا لأن معنا المستفصل هو الحذف ودلالة الفعل عليه بالتضمن قد مر
 الكلام قوله حرف التعريف أي اللام بقرينة المقام فلا بد أن من حروف التعريف حرف النداء ^{فإن}
 يدخل عليها أو يكون مبتدأ على مذهب من قال أن تعريف المنادى يوجب الخطأ اليه وباللام المقد
 كما سياتي إن شاء الله وإن اختلف إنما هو المنادى المنكره نحو يا رجل فاما المعرف قبله كما تضمن في النداء
 لا يفيدها تعريفا وهو المفهوم من كلام بعض المحققين قوله كالموصوف وقول بعض المحققين
 أن الذي زيد عليه ذات التعريف بعيد قوله وكذلك سائر الخواص بمعنى مثل اللام في أنها غير شاملة
 لأنهم لا يثبتون في الضماير ما لها تدعى سابقا أن الأسما اليه شامل لجميع أفراد الاسم قوله
 ودخول الجرا إشارة إلى العطف على المضاف اليه قوله كما في الإضافة المضافة وهي الإضافة إلى غير
 المعول المفيدة تعريفها أو تخصيصها كغلام زيد في العامل في المضاف اليه هذه الإضافة خلاف فهم
 من قال أنه حرف المقدر واختاره الشافعي نظرا إلى أن معناه في الأصل هو الموقع للإضافة بين الفعل و
 المضاف اليه حصل غلام زيد حصل زيد نفع الإضافة قائم بالمضاف اليه لا أصل للحرف ولا ينكر عمل
 حرف الجر مقدر وإن ضعف في غير هذا الموضع ذلك لقوة الدال عليه المضاف الذي هو مختص
 بالمضاف اليه منهم من قال أن عامل الجر هو المضاف واختاره نجم الأئمة الرضي قال لأن حرف الجر
 شريطة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدر كان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فعنه

المعنوية

كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه منهم من ذلك ان العا
 معية الاضافة وخبر الامور واسطها اما الاول فبعبارة من جهة ان الحرف ان كان موضع الاضافة
 في الاصل الا ان الواقع لها بالفعل انما الاسم هو المضاف فكل يعمل في وقتها الثالث فلان
 ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا المعنى المقتضى والعامل مائة يتقوم المعنى المقتضى ان اراد
 بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة
 التي بينهما وبين الفعل كما قال خلفان العامل في الفاعل هو الاسم لا الفعل وهذا القول لم
 يقل فيقول لانه مضافا معنى الفعل اليه اي لان حرف الجر وضعه لان يوصل مضافا الى الفعل ويوصلها
 على الاسماء اما اذا كان ظاهرا فظم فانك اذا اردت ان توقع مردك على يدك لا يهتاك لا بعد
 تعلية اليه بالباء لانه لازم واما اذا كان مقدرا كغلام زيد وقد عرفت ان اصله غلام حصل لزيد
 فالذي وقع المحصول على زيد هو الحرف لمثل ما قلنا قوله واما الاضافة اللفظية او جوارح سوال
 بمقدرة تقديره ان يقى ان مدعا كما اثبات ان مطلق الجر من خواص الاسم ما كرت من الدليل انما
 ثبت اختصاص الجر الذي هو اثر الحرف بالاسم فيقع جر المضاف اليه الاضافة اللفظية فان العامل
 في جر المضاف والاضافة لا حرف الجر وحاصل الجواز ان الاضافة اللفظية فرع الاضافة المعنوية
 لانها يلاحظ فيها معنى حرف الجر كالاضافة المعنوية فانك اذا قلت عمر ضابط يد كنت ملاحظا في
 الحرف ان لم تدره فكانت قلب عمر ضابط لزيد المعنوية يلاحظ فيها لفظه معنا وكانت املا
 وهو فرع لها اولها ذات فائدتين وهن اث واحد فافل فائدته كان فرع الكثيرها اولان الفائدة
 المعنوية اقوى من الفائدة اللفظية لان الالفاظ تابعة للتعاهد واعلم ان ما هنا يناقض ما هنا
 من تعريف المضاف اليه بما نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر ثم تقسيم هذا المضاف الى المضاف اليه بالاضافة
 لكون المعنوية واللفظية قوله بان يختص هذا بان يكون المضاف في صورة على وجهين احدهما ان يختص
 الاضافة اللفظية بما يخالف ما يختص به اصلها وهو الاسم ما يخالف الفرع وهو الفعل والحرف لكن
 فسر بالفعل هو ان الحرف لعدم استقلاله معناه لا يصلح لذلك وثانيهما بان يزيد الى اصلها بان

تشمّل الاسم والفعل قولهم الأتون الترم وعرفوه بأنه اللاحق للقواف التي آخرها حرف الاطلاق
وهي الواو والالف طليا الحاصلة من اطلاق الضمة والفتحة والكسرة كقوله افل اللوم عاذل والقائم
فكوله ان اصبت فندما بينا واختلف وجه التسمية فذهب بنم الائمة وسيتور جمع من الحقيقة
انما هو تنوين لترك الترم وهو النغمة انما يحصل بحرف الاطلاق لبقولها المد الصوت بها فاذا انشدا
ولم يترنوا جاذا بالتون في مكانها في لغتهم اكثرهم اوجيعهم وكثير من فيس ما المجايون فلا لانهم
يدعون القواف على حالها في الترم والذي اعتمدوا ذهب اليه في التسمية بان المحصل للترن يحصل
بالتون نفسها لانها حرف غن والية هبت بعيش ابن مشاف احد قديمه هو بخار صاحب اللب
قال بانما حتى بلوجو الترم وذلك لان حرف العلة ممتد في الحلق فاذا بدل منه التنوين حصل الترم
لان الترم غنة الخيشو وهذه الافة الحسة المشار اليها هي المشهورة وقد نقلنا في كتاب مفتاح
اللبيب فيما اخر منها التنوين العالي وهو اللحق للقواف المفيدة اي الساكنة نحو شعر وفائم الامار
خاوي الخمرن مشبلا لعلام تمناع التحق بيمين اما القواف التي تدرية ولا تدرية تجاوز الحد من غلظة
المجدة اي افرط تجاوز الحد والحد منها هو الحرف الساكن وقد تعدا وزاد عليه منها تنوين الزيادة
نحو قول الشاعر شعر سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعند في الغنة من قبل
تنوين الضرورة وفيها تنوين الحكاية كتنوين زيد قائم علماء زاده ابن الحنبل والحواشي تنوين الصرف
لانته هو الذي كان قبل التسمية وفيها تنوين الضرورة نحو قول الشاعر شعر يوم دخلت الحد حدة
عشير وقال في الغنة هو تنوين التمكن لان الضرورة ابا حنا الصرف والذي ذهب بنم الائمة وكثيرة
تنوين الضرورة وهذا الافساكها مشر كبر بين الثلاثة الا اربعة تنوين التمكن والتكبر والعو والمقابلة
قوله عطف على الدخول اه نصب عطفا على المصدر اي يعطف عطفا والمراد بالدخول لفظه في
قوله دخول اللام قوله ومن دخول الدخول اي الذي خل عليه لفظ الدخول يعني اللام المجردة
بالاضافة ولو كان معطوفا على اللام لكان التقدير منها دخول الاسما اليه لان عامل المعطوف
وهو سدا لان المتبادر من قوله لم يخل هذه الخاصة الاسم ما دخولها وذكرها في قوله كالالف

في
افساق التنوين

أبدل

عليه تقدير المعطوف

واللام او الحوقل في آخر كالثوبين والاسماء لا يصف شي منهن لانه نسبة بين المسند والمسند
اليه فخاصة الاسم مع هو نفس الاسماء لا دخول قولهم وكذلك في الاضياء اي مثل انقضاء كليهما
في الاسماء اليه انتفاءها في الاضياء لانهما نسبة بين المضار والمضار اليه هي ايضا بالرفع عطف
على الدخول لا على مدخول قولهم والمراد به كون الشيء مسندا اليه لما كان ظم العبار فيهم
معنى فاسد احب ان الضمير المحرر يرجع الى الاسم ظاهر فيكون معنا ان الاسماء الى الاسم
من خواص الاسم هذا الحكم لغوي خال على الفائدة اقله بما نرى فجعل الضمير راجعا الى الشيء
باعتبار ادعاء ان الشيء كمال ظهوره كالمذكور وحاصل المعنى ان كون الشيء مسندا اليه من خواص
الاسم والشم الهندا رجع الضمير الى الاسم لكنه اجاب بما لا يخفى من انه حيث قال اليه اي الى الاسم والحكم
عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون الصفات المستفاد من اليه المختص به عقلا
في هذا المحصر فانهم طبق المحم الى اسم عليه حاصل المراد من ان الضمير ان كان راجعا
الى الاسم لكن الحكم عليه باعتبار نوعه فكانه قال الاسماء الى نوع الاسم مطلقا من خواص افرادها
الشم والمراد به كون الشيء ليس ان الضمير راجع الى الشيء المعلوم كما عرفت بل الى الاسم باعتبار
انه شيء فكانه قال من خواص الاسماء ذلك الشيء هو الاسم ظني ان هذا كله تكلف لمقصود
المضمر ان الاسماء اليه الذي مراد في الاسم من خواصه يوجد في جميعه ان مراده ان الاسماء اليه المختص
بالاسم هو من خواص الاسم حتى يحكم عن الفائدة وفائدة التبيين مثلها التبيين على المحل وهذا
كما يبق من خواص على ما شاع عن اي ان الشجاعة التي شوهدت منه لا تصد من غير لان الشجاعة
المختصة به من خواصه قولهم لان الفعل وضع اه يعنى ان العرب خلطت معنى الفعل ووضعته
الى امر مرتبط به وهذا هو المعنى المسند اصطلاحا والافعال تعرف المسند اليه اصطلاحا
جديد قولهم لوازمها اه لوازم الاضياء المعنوية التعريفية التحصيلية زيد غلام رجل وهما من خواص
الاسم كما عرفت في لام التعريف من لوازم اللفظية التخفيفية هو اما بحذف الثوبين كضارب زيد
او ما يقوم مقامه من فني التثنية والجمع كضارب بازيد وضاربوا زيد الثوبين لا يدخل الفعل كما عرفت

جديد

ولا ينبغي ولا يجمع حتى يحذف نونه وأما نحو يضربون فهو تشبيه جمع للمضمر لا للفعل والتخفيف
 في نحو حسن الوجه محو عليه طرد الباب قولهم وأما فسرناه اه فإن ملاحظة الظم يقتضيه التفسير
 بأمر عام شامل للمضار والمضار إليه ملاحظة ما سمي من قول المضمر والمجرر علم الاضمار يقتضيه تفسيرها
 بالثاني للوافية فالعدل وعنها لفائدة المذكورة قولهم الفعل والجملة اه اشارة الى الخلاف
 الواقع فيه فذهب المصنف وجماعه الى ان المضار اليه هو الفعل وذهب آخرون الى انه هو الجملة ولحقنا
 بنح الأئمة هذا للمضار اليه هذا الباب كما على المضار اليه قولك انيتك من الحجاج ميراثه الجملة الاسمية
 بالاتفاق قولهم اي يوم تقع فاما المضار اليه الخفيفة هو المصدر المدلول عليه بالفعل بالدليل
 عليه تعريف المضار به مع خلو الفعل من التعريف نحو انيتك يوم قدم زيد الحار والبارد فان الحار
 صفة اليوم وهو توكيد ظاهر فانه التعريف من قبل المصدر المرفوع باضمار العلم هذا واعلم ان بنح
 الأئمة قد جمع بين القولين حيث قال والظن ان المضار اليه لفظا في يوم قدم زيد الجملة الفعلية كما ان
 الاسمية في قولك انيتك من الحجاج ميراثه المضار اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضار اليه الزمان
 في الجملتين قولهم مطلقا بمعنى سواء اريد منه المضار والمضار اليه بالنسبة التي بينهما ومعنى المضاف
 بالاسم ان يكون طرفاها اسما قولهم فان مر مضافا الى الفعل للجملة لان الكلام ليس فيها اي اسم قسمنا
 هذا لك تقدير منقسم وفي قول المضمر وهي اسم فعل وحرفا بوضع لك تقدير اللفظ قسمنا هذا فلا
 نعيد قولهم معرب ومنه المعرب ما خو من الاعراب بمعنى الاظهار وان الالف ساقا للمعرب ح الاسم
 الذي صامظهره ثم يرفع التباسه فسا بالاعراب المبني ما خو من البناء وهو الفريد وعدم التعريف
 مشا للبناء المحكم الذي لا يغيره التراجع قولهم فالمعرب لفظا للتفسير الكلام للعهد الخارج قولهم والله
 هو قسم من الاسم لانه في صنف لا يذكر الا افساها كذا جميع الحدود التي يذكرها في تعريفه الاسم
 قولهم اي الاسم الذي ركب مع غيره اه الغرض من هذا الكلام رفع اعتراض الشارح ومحصلهما ان
 المركب يطلق على احد الجزئين بالنسبة الى الاخر وعلى مجموعهما كما طلان الزوج على احد الخفين وعلى
 مجموعهما مراد المضمر المعنى الاول مع ان استعماله في الثاني اشهر والافاض المشتركة لا تقع في الحدود

فصلا عن ان يكون المقصود منها معنى غير مشهورة ولو سلمنا هذا لكن لا نسلم ان كل مركب مع غير
معرب بل اذا كان مركبا مع عاملة وحاصل الجواز ان الاستعمال اللفظي المشترك في الحدود معيب
بلا فريضة وهي هنا موجودة لان المقصد بصدده تعريف المعرب الذي هو قسم من اقسام الاسم والاسم لا
يكون مركبا بالمعنى الثاني فاندفع اعتراضه الاول والمراد من المركب المركب مع عاملة لانه الشايع
اهل هذا الفن فاندفع اعتراضه الثاني وهذا التقدير كما يدفع الاعتراضين يدفع اعتراض صاحب
الموسط حيث قال في لفظا ان يقول عليه النفس بنفس مبنى الاصل لانه يصل عليه مركب لم يشبه
مبنى الاصل لا يشبه عليه مركب لم يشبه مبنى الاصل لانه يصل عليه مركب لم يشبه مبنى الاصل
لاشاع مشابهة الشيء لنفسه حاصل الدفع ان المركب صفة الاسم مبنى الاصل ليس باسم يندفع
ايضا بقوله تركيبا يتحقق معه عاملة لا عامل فمبنى الاصل فذكر الاسم في التحقيق وتحقيق العامل
من ان يكون موجودا في اللفظ او محذورا لفظيا او معنويا قوله عند المضمر وان كان عند
الكشاف معرب كما سيقول ان لم يناسب الغرض من هذا الكلام دفع الاعتراض الوارد على
ظاهر عينا المنع بانه يخرج منه غير المنصرف لم يشبه مبنى الاصل اعني الفعل بالفرعين كما سيقا
واسم الفاعل فانه يشا للفعل الماضي بوقوعه موقوعه حاصل الجواز ان المشابهة وان اطلقت في
التعريف الا ان المتبادر منها هو المشابهة الثابتة المؤثرة في وضع الاعراب قد ضبطها الشيخ بن مالك
بوجهين اربعة اولها المشابهة الوضعية كما في الضمير ثانياها كون الاسم متصفا للمعنى من معاني الحروف
كبن ومعنى ثالثها كونها نابتا عن الفعل كهيثا وريدي نحوها رابعها افتقار الاسم الى متعلق كما في
وذلك كالا سماء الموصوف قولنا اي المبنى الذي هو الاصل المقصود هذا من التحقيق بغير ايراد
الفاضل الاسر ابان وتقره ان المتبادر من قوله مبنى الاصل مبنى في الاصل اي الاصل فيه البناء فالاضافة مثلما
في ضرب اليونيدخل فيه جميع الافعال المضارعة الا الاصل في جميع الافعال البناء فينبغي ان يبين ما
شابه المضارع من الاشياء وحاصل الجواز ان الاضافة بانه اي مبنى هو اصل البنيا فالالف واللام
عوض عن المضاف اليه فخرج المضارع لانه ليس بمفعول ولا هو اصل البنيا قوله وهو الباضى قال سبند

المدققين جعل بعضهم الجملة فسار اربعاً قولاً في باب من ان بناء اسما الاشياء لا يحتاج الى التفتيش
 الرافعة لهما وهما اثنا الاشارة التحشية والوصف كحسب الحرف الى غير ذلك حسب كثرة ال
 ان علت بناها ثقتهم بمعنى الحرف هي الاشياء لانه كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل
 عليها لا يخرجها عن معنى الحرفية والاولى ان يربطها في محلة اسم نعم قولاً اسما المعدود مثل زيد
 وعمرو وبر قولاً المعرب اللغوي العرب في اللغة الاسم الذي اجر عليه الاعراب بالفعل كقولك
 تجاوزت الشارع ليس لانه يرجع الى اهل اللغة وقد سمع منهم انه كما وضعنا فلا مجال للنزاع ^{قوله}
 فاعبر العلامة صاحب الكشاف انه حاصل المذهبين ان العلامة اكتفى في تحقق المعرب بكونه قابلاً
 لوجوه اسبانيا الاعرابية سواء وجد كزيد من قائم زيد ولا كزيد المضم لم يكف به بل زاد مع الغلبة
 وجوه الاسبانيا التي هي استحقاق الاسم ان يعطى الاعراب في التركيب تحقق العامل معه عدم المشابهة
 قولاً في كون الاسم معرباً يكون كالمعرب اللغوي قولاً فلم يغير احد لان العلامة اعبر الاعراب بالقوة
 البعيدة والمضم اعبر بالقوة القريبة من الفعل قولاً ولذلك اهـ اي ولا جل ان جرب الاعراب بالفعل
 ليس شرطاً في المعرب اصطلاحاً يثبتون زيد من قولك تجاوزت زيداً رايت زيدا محذوف الاعراب
 معرباً ويقولون ثارة لم تعرب الكلم وثارة اخرى هي معربة فتجزم عليها اسما الاعراب نفسها واشياءاً
 وينعش السامع لهذا الكلام على فائده بانك لم تركب اعراب هذه الكلمة مع انها معربة وليس هنا
 علامة باعثة على الحذف واخبرنا عرفت هذا فاعلم ان القنوا ما ذهب اليه هنا الكشاف والدليل عليه
 ان المعرب المبنى متقابلاً ان وجد اجتماع النحاة على ان المبنى ما شابه مبنى الاصل لم يذكر وايفه في
 عدم التركيب الا في قول الشيخ ابن مالك الاسم منه معرب ومبنى تشبه من الحروف مدق المعرب
 على هذا هو الذي انتفت فيه تلك الشبهة سواء ركب مع عاملاً ولا والمضم نفسه عد المبتدأ لم يعد
 في جعلها الاسما المغمضة مع ان مذهب مخالف الاصل في الاسم الذي هو الاعراب هذا وقد جعل بعضهم
 الاسما المفردة اسماً ثالثاً بما لا يوقوثة رشي على هذا القاضي البيضاوي قولاً لان الغرض
 اى الغرض الاهم من جميع المسائل انما يعرف احوان لو اخر الكلام من كونها معربة او مبنية وانما

حقه

ول
افادة

كل من العرب والبنى ولم يعرف هذه الاحوال بالتمام من العرب كان من سماع منهم ان زيد
مثلا في جاز يد مروج فكان من اهل السلف فيكون كلامه بالاموافقا لما سمع منهم نوح
فعرفة علم النحو لا تفيد الا معرفة احوال طلائع الثعالب بان هذا الاسم يستعمل على احوال
منعوى ونحوها وهذا فائدة غير متعده بها وانما قلنا اى الغرض الاهم ان من جملة الاغراض
معرفة الهيئة التركيبية من تقديم ما حقه التاخير وبالعكس كوجوب تقديم المنطقى بمعنى
الاستفهام ووجوب تاخير الفاعل عن المفعول في بعض الاحوال فاوله المقصود من معرفة
العرب مثلا الفاء فصحة اى انه اعرفنا الغرض من علم النحو من جملة مثل العرب فاعلم ان
المقصود منه وقوله مثلا يحتمل ان يتعلق بالمعرباى ذكر المعرب على سبيل التمثيل لان
المقصود من معرفة البنى ان يعرف انه مما لا يختلف اخره الى غير ذلك من مسائل النحو ويحتمل
ان يكون متعلقا بما بعد بنى ان يكون العرب مما يختلف اخره مذكور على سبيل التمثيل
ومثله ساير احكامه المشار اليها فيما بعد وحاصل الكلام ان المقصود من البحث التفتيش
عن احوال العرب معرفة انه من اشياء المتخالفه الا واخرى كلام العرب ليحصل اخره في كلام
غيرهم مختلفا لينطبق الكلامان وح معرفة الاسم العرب متقدمة على معرفة الاختلاف
لان معرفة الاختلاف انما تحصل بعد البحث والفحص عن احواله ولا يمكن البحث عن احوال
شئ واحكامه الا بعد معرفة ذلك الشئ فلو كانت هذه المعرفة المنقلبة للعرب حاصلة
بمعرفة الاختلاف تعرف للمعرب وجب ان يعرف العرب لا قبل البحث عن احكامه فانه مما
يختلف اخره كما فعل الجمهور ويكون المقصود من هذا التعريف معرفة انه مما يختلف اخره
لما عرفت من انه المقصود من البحث عن احوال العرب معرفة العرب ح موقوفه على معرفة
اختلاف المذكور لانها صايات معرفة له ومعرفة ما موقوفه على معرفة لان المقصود من البحث
عن احواله معرفة ما ولا يمكن البحث عن احوال شئ الا بعد معرفة فيلزم التدوير بما فاذا
اريد دفعه فينبغي ان يعرف العرب بغير اختلاف فيجعل الاختلاف من جملة احكامه فيكون

معرفة ما موقوف عليه معرفة ايستدقونه عليها كما فعله المفسر هذا تحقيق الكلام وانما
لما كلام الشئ وكلام المفسر في الشرح وانما المفسر قد شرحه حاله يناسب ان يخرج في قبلك
شئ فيرجع اليه قوله فيطابق كلامهم الغناء فيصير اي اذ جعل اخره مختلفا طابق كلامهم
قوله فيعرفه الغناء من اينه فيصير اي اذ اعرفت ان المقصود من معرفة العرب لا بخلافه
ما تقدم من على معرفة الاختلاف قوله وجب يعرف على صيغة المجهول من باب التفعيل قوله
ليعرف على صيغة المجهول ايضا الا انه من المجرى وهو على القول يعرف ان يعرف بذلك التعريف
لتحصل هذا المعرفة قوله فيلزم تقدم الشئ على نفسه هذه هي النتيجة الفاسدة اي اذ
عرفت نيتك المقدمين فالماصل منهما تقدم الشئ على نفسه اي تقدم معرفة الاختلاف
على معرفة الاختلاف او تقدم معرفة الاختلاف وتقدم معرفة المصرب على معرفة العرب
وهذا هو الدور الصريح قوله فينبغي اي اذ اعرفت نيتا تعريفهما فينبغي الحد عنه الذي
حمل المجهول على ذلك التعريف جو الاعراب في افراجه فتوهو حقيقة العربية ذلك ولم يعرفوا
انه من عوارض المفارقة كما عرفت في الشئ الهند فلهذا فع الاعراض عن تعريف المجهول بامكان
معرفة الاختلاف بالاستعمال كزبد بالاسند لال بالواحد كجر او بالجمع كجبل ولا يتحقق ما فيه
قوله اي من جملة احكام تمهيد ما سبقت ذكر من ان تركيب المصرب مع عامله ابتداء وحده والاعراب
في اخره من جملة احكام المصرب قوله من حيث هو مصرب وانما قيد بهذه الحثية لخراج البنية
فانه ايضا ما يختلف اخره بقدر الكن لا من حيث انه مصرب انما نجم الائمة عن هذا الاعراض بان المعرفة
يختلف اخره تقدير اي تقدير الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر ما للتقدير كما في المقصود والائمة
كما هو المقصود بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير المانع من الاعراب في جملته
وهو مناسب للبني لا في اخره نحو هو لا وامر قد يكون المانع ايضا في اخره كما يكون في جملته نحو
هذا فلم يأت في نحو هو لا في محل الوقع اي في موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصود في جائته
الفئة فانه يبين ان الرفع مقد في اخره قوله حقيقة او حكما والمراد بالنبدل الحقيقة ببدل

ذات الدال مثل جاني بول در ايت اباك ومرت بابيك بالتبدل الحكمي تبدل دلالة
 المقصود من كونه علامة نصبك علامة جزم مع بقاء الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل
 الذات كما في قول رايث مسلمين ومرت بمسلمين قولها او صفته المراب وصفته الصفه
 اللغوية اعني الحالة وتغيرها في قولك جاز يد رايث زيد فان ذات الحرف لم يتغير بل
 المتغير وصفها وهو كونه مفعولاً منصوباً قولها اي بسبب وهذا اظهر من جعلها اللوثة
 او لامة كما فعل الفاضل الهندك قولها لتلا ينقصه فان زيدا لم يختلف مع اختلاف
 العوامل عليه فهو معرب لكن اخره لم يختلف فهو من قبيل ما في قولها اي يختلف لفظ اخر
 فالشون عوض عن المضامين المقدر وان كان هذا خلاف المشهور وحاصل ان المعرب يختلف
 من جهة لفظ اخره اي صوت اخره فهذا التميز يرفع الابهام الواقع في النسبة الواقعة في جملة يختلف
 قولها اختلاف لفظ اي منسوب الى التنبط فخذف المضار اجري اعرابه على المضامين التي لم يقل
 اختلاف فاملفونظا كما قال الشاه الهندك لان وصف الاختلاف بكونه ملفونظا بما في قولها فان قلت
 حاصل الاعراب ان المفهوم من قوله وحكم ان يختلف ان هذا الحكم ثابت لجميع المعربات ليس
 كذلك فان في بعض المعربات لم يتحقق اختلاف الا واخره لا اختلاف العوامل وهي اشياء التي وقعت
 معرباً ولا فان فيها حد والاعراب بدخول العامل لا اختلاف الاخر باختلاف العوامل قولها هذا
 حكم اخر اي حد والاعراب بدخول العامل قولها فليكن هذا الحكم اي اختلاف المذكور قولها
 الاعراب اه الالف واللام للهمزة الخارجة وهو اشارة الى الاعراب المذكور في ضمن المعرب فقولها
 حركة او حرف لما اشهر كون الاعراب بهما استعمل لفظه ما المشترك بين المعاني التعريف
 وارادها ولفظه وليس للترديد فان الاعراب حركة وحرف بل ذكرها للاشارة الى انها لا
 يجمعان في موارد الاستعمال بل يتحقق احدهما في بعض المعربات والاخر في بعض قولها اي اخر
 المعرب أمّا التون في الزيد والزيدون فهما بمنزلة الشون ولذا سقطت الالف فافترس الاسم اللف
 والاول قولها ذانا او صفته تميزان عن النسبة في اختلاف اخره اي ما اختلفت ذات الاخر كما اذا

كان اعرابه بالحروف وصفه كما اذا كان في بالحركات قولنا العام والمقتضى فان العامل مثل
 خا ورايت المقتضى للاعراب كالفاعل والمفعول والاضافة وان كانا سببين للخلل
 الا انهما ليسا حركتين ولا حرفا قال في الحاشية لكنه يشكل انهما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء
 الجارة فالاولى ان يسند اخرهما الى التبيين القريبة المفهومة من باء الجارة وابقاء ما الموصوف
 على عمومها انتهى قول المنبسط من الحرف الواقع تفسير اعراب ان يكون بحلة اخر الاسم العربي
 وخرج فخرج الباء الجارة قولنا على عمومها بان يكون نكرة موصوفة بمعنى شئ قولنا من اليتامى
 البعيدة فانك اذا قلت جازيدا مثلاً فجاء سبب لفاعل زيد وهو الرفع الذي زيد الرفع
 سبب لاختلاف الذي في اخر زيد فالاعراب سبب للاختلاف بلا واسطة والعامل والمقتضى
 وان كانا سببين للاختلاف الا ان سببهما بواسطة قال نجم الائمة ويمكن الاعتذار للمصنف
 بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل كالعلة الموجبة بان يوق بقاء الاستعانة دخولها في
 الالة اكثر منهم في الوجود انتهى هو وقع للاعتراض بوجه اخر قولنا بقيد الحاشية اي الحاشية التي
 سابقا قولنا على اختيار المضم منعلق بحرف وانشار الى ما ذهب اليه بعض النحاة من انه منسب
 لاضافة الى المبنى فخرج بالفصير المراجع الى العربي قال بعضهم ويحتمل ان يتعلق بخرج اي اخر
 حركة نحو غلامى مطم على اختيار المضم لانه عند البعض اعراب في حالة الجز وهو احتمال بعيد قوله
 اختلاف هذه الحركة كما تقول جاعلامى رايث غلامى ثم يغلامى انه مختلف حكما وهو
 الاظهر لوافق ما سبق قولنا ما قبل باء المتكلم ولهذا كانت موجوة قبل دخول العامل
 قولنا ثم حد الاعراب لما ذهب اليه الشانك في احد قوليه ان قول المضم ليداه
 من ثمة الحد قد خرج بها حركة يا غلامى لانها لا تملك على معنى من المعنى المعنوية والشاخرى هذا
 الحركة بقيد الحاشية كما عرفت جعل العلة خارجة عن الحد قولنا اختلاف وضع الاعراب
 وليست ايضا على عدم جريان الاعراب في الافعال بالحروف فان المتكلم التي فيها لم تغور على كل من
 بل كل معنى من مساينها لصيغة ولفظا بقرانه كعنى للفرد فان صيغة ضرب والمثنى ضربا وقس

حاشية
 حاشية

غلام

وليث

عليها وكذا الحرف فان الابتداء من الظرفية طوافي والحاصل ان الميراث لك المتاع بعضها
من بعض هو اختلاف صيغها بخلاف الاسماء فانه قد يوجد اسم واحد معاً مختلفاً بغيرها الا
الاعراب نحو ما احسن زيد وما احسن زيدان بمعنى الاول شئ احسن زيداً ومغنى
الثاني ما احسن زيداً احسن ومغنى الثالث اي عوض من اعضا زيد واي خلق من اخلاق زيد
احسن قوله هذا المغنى اي ان قوله ليداه تنبيه على فائدة اختلاف نضع الاعراب قولاً حيث قال
في شرحه على الكتاب قولاً لانه خارج اي لم يرد بقوله ليس هذا من تمام الحذانه خارج عن
الحذو اللام فيه متعلقه بامر خارج عن الحذو وهو الفعل المفهوم من نحوى الكلام وهو وضع
المجهول فهو على ذلك الفعل المفعل كما نوهى بعض الشراح بل ارد به ان الحذو قد تم قبله لكنه
على للاختلاف المذكور في الحذو وقوله اللام بالنصب معطوف على اسم ان فهو داخل في خبره
وقوله المفهوماه صفة الفعل اعني وضع قوله فانه بعيد بعد مفهومه من نحوى مثل هذا القبا
وان فهم فلا يفهم الاخر من هذه الرسالة انما وضعت لتعليم الصبيان وبين الخ بعد بقوله اي لا
نظر الى وضعه فليس لا تبعاً وهو حسن قوله فاللام فيه اي اذ اعرفت ان ما ذكره بعضهم بعيد
فاعلم ان اللام فيه قوله ليداه الاختلاف ان قيل لم اسند الدلالة الى الاختلاف مع ان الاعراب
الدال على المتاع عند المضم انما هو ما به الاختلاف اعني الحركة او الحرف الاختلاف كما ذهب اليه الجمهور
ولان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الاخر حتى ياتي اعراباً فالتساكن الدلالة على المتاع مستند الى
الاعراب من حيث الاختلاف فكانه الاختلاف ايضاً دال على المتاع انما سبب انشاء هذه الاحتمال ايضاً قوله
الفاعلية فيه رد على الشئ الرضي حيث ستر المتاع يكون الاسم عمدة وفضل بلا واسطة حرفاً بحرف وبواسطة
قوله والمفعول على صيغة اسم الفاعل الاعراب بالفارسية دست دست كرمه من چیزها و فيه رد
على الشئ الهند حيث ذهب الى ان المعنوة على صيغة اسم المفعول اي ان الاسماء تتعاقب والمتاع بان يحكى
اسم في اخذ الفاعلية ويحكى غيره وياخذها وكذا وجه الرد ان هذه المتاع انما اقتضت الاعراب
باعتبار كونها طارئة على الاسم فاجتنب الى ما يترتب من هذه العوارض عن العوارض الاخر لا بسبب كونها

العضو

الخ

معرضه للاشياء هذا مع ان المروي عن المضم كسر الواو قولهم على التضمين اه التضمين ان تشبه
كلمة معنى كلمة اخرى والاعية بذكر شيء من لوازم الكلمة الثانية ههنا قد اشربا لا عوار على
معنى الاستيلاء والاعية بذكر الباء المتعدية والاعية لا عوار من الافعال المتعدية به بنفسها لئلا
اي لئلا تلك المتعاقبات الفاعلية معنى العدة والمفعولية معنى الفضلة فاختلفت ههنا سببا
الاغراق قولهم بسببها اي بسبب ما ث قولهم فوضع اصل الاغراق ههنا قد دفع اعتراض نشا من
الكلام السابق فقرر به انه قد ظهر من قولك فاذا انداك المتعاقبات الاخر الكلام ان وضع الاعراب
لاختلاف المتعاقبات ان ظاهر عبارة المضم ان وضع الاغراق للدلالة على نفس المتعاقبات على اختلافها
حاصل ما اجاب به ان وضع اصل الاغراق غير ما هو مع جتيه الاختلاف للدلالة على تلك المتعاقبات
وضعه مختلفا فعله اختلاف تلك المتعاقبات وكذا المضمين مفهوم ما من عبارة المضم فانه قال الاغراق
حركة او حرف اختلاف اخر به ليدل على المتعاقبات جعل الدال هو الحركة والحرف مجردين
عن قبل الاختلاف فلهذا هو الشق الاول وان اخذته مفيدا بالقيود فهو الشق الثاني فكانه
قال الحركة والحرف المفيد بالاختلاف يدلان على المتعاقبات المختلفة قولهم جعل الاغراق مطلقا
الاغراق سواء كان بالحركات والحروف اما في الاخر الاول فظم واما الثاني فلان الحرف الذي هو علا
الاغراق لما كان اخر الحروف فكان الاخر ظم فلهذا يجوز ان يكون لما وقع بعد اكثر الحروف فكانه
وقع بعد الكل لان اكثر فيحكم الكل قولهم على صنف اي صنف المستعمل غير الفاعلية والمفعولية
وهذه بنحى الائمة ان هذه صفات اللفاظ وعلى ما خيرا غرابان الدال على الوصف بعد الوصف
قولهم من عربيه وقيل اذا كان في الاخر الاسم هذا التغيير كان كلامك محبوبا عند المخاطب
فسيتمى اربابا ما خوذ من قولهم امرأة عربية محبوبه قولهم اعراب الاسم لا مطلق الاعراب
فانه اربعة لدخول الجرم والدليل على القيد انه في بحث الاسم قولهم ثلثة اشارة الى ان
لجموع قولهم رفع ونصب جرم واحد فصيح حمله على المبتدأ لان الرفع وحده مثلا ليس انواعا
فيكون العطف مقدما على الجمل كما في قولك البعث ستقف جدرا ان على طريقة الجموع

قبله

ولا ضائفة

وحدار هذا

واما على طريقة الزمخشري وهي التي اخبرنا بها من ان الخبر هو الذي يتم به الفائدة مع منقلبه
 ان كان فلا حاجة الى مثل هذا التقدير قد سبق الكلام في مثله فارجع اليه قوله رفع
 ونصب جزمي الرفع رفع لا ارتفاع الشفة السفلى عند اللفظ او الرفع مرتبة بين
 انجويي يسمى النصب نصبا لمصا الشفتين على حالهما عند اللفظ به اولاً لا يقتضيه الفضل
 في الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وسمى الجرح لان عامله يحرك الفعل الى اسم لا الشفة
 السفلى ينجر الى اسفل عند اللفظ به قوله الاعرابية هذا على مذهب البصريين والخصر على
 مذهب الكوفيين والرابع الجزم قوله في الحركات البناءية واما بالحركة الرابعة فهي السكون
 على قلنا بالضرورة لقول المصنف بالقيمة رفعاً قوله فالرفع الفاء للتفسير قوله اي علامة كون
 الشيء فاعلاً فالياء في الفاعلية للمصدرة ومعنى الياء المصدرة انها التي اذا دخلت على كلمة اولها
 بالمصدرة واما احبب اليه في هذا المقام لتسحيح الكلام فان الرفع ليس علامة الفاعل اعني الذات المضافة
 بالفاعلية بل علامة وصفة اعني كونه فاعلاً والافالذات لا تحتاج معلوميتها الى الاعراب قد تر
 قوله كالمبتدأ والخبر فانهما وان لم يكونا فاعلين اصطلاحاً لكنهما في حكم الفاعل من جهة ان الفعل
 مبدئيهما وكون المبتدأ مستلماً اليه كون الخبر ثانياً من الجملة وذهب الهندك ان جعل الياء
 للنسبة هو عند التحقيق يرجع الى ما ذكره الشئ مع ان مخاره اقرب الى الفهم من ما اخاره الفاضل
 الهندك واما اخض الرفع هذا الاختصاص من اضاف بالنسبة الى المفاعيل والمضا اليه انما قلنا
 ذلك الوجوه الرفع في غير الفاعل كالمختصا وبين الاختصاص في الفاعل لكونه اصلاً في الاعراض
 ما جرى عليه المحشون والاعراض قد قصد المحصر في لانه ما ذكره من المقتضى داخل في الفاعل
 على ما عرفت من قوله حقيقته او حكما فهو شئ واحد له فردان بخلاف المفاعيل فان كل منها نوع
 من انواع المنصوب واربنا ثقل الرفع ونقصه النصب يظهر مما سبق في وجه التسمية قوله فاعطى
 اقول ضمن الاعطاء معنى الحمل فعاد الى المفعول الثاني باللام قوله ولما لم يبق له ونقول الكسرة
 لما لم يبلغ مرتبة القيمة في الثقل ولا مرتبة القيمة في الخفة والمضا اليه لا يبلغ ابط مرتبة الفاعل

بها

قوله

وصفة

في القلة ولا مزية المفعول في الكثرة فاسبغ عطية. قولهم العاقل الالف واللام لعهد الخارجي
وهو اشارة الى العاقل المذكور سابقا متصفا بمرئيه العرب قولهم او معنونا كعاقل الابداء
قولهم اي يحصل انما فترية لان المتبادر من القوم هو القيام مثل قيام الياض بالجسم والمعنى
قائم بالاسم لا العاقل بل العاقل فيه موجو قولهم اي معنى اشارة الى ان اللام في المعنى للعهد
الخارجي اي المعنى المذكور سابقا في ضمن المعنى للعهد الذي هو لا يؤولهم ان المراد معنى معينا
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠
١٠١
١٠٢
١٠٣
١٠٤
١٠٥
١٠٦
١٠٧
١٠٨
١٠٩
١١٠
١١١
١١٢
١١٣
١١٤
١١٥
١١٦
١١٧
١١٨
١١٩
١٢٠
١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨
٦٧٩
٦٨٠
٦٨١
٦٨٢
٦٨٣
٦٨٤
٦٨٥
٦٨٦
٦٨٧
٦٨٨
٦٨٩
٦٩٠
٦٩١
٦٩٢
٦٩٣
٦٩٤
٦٩٥
٦٩٦
٦٩٧
٦٩٨
٦٩٩
٧٠٠
٧٠١
٧٠٢
٧٠٣
٧٠٤
٧٠٥
٧٠٦
٧٠٧
٧٠٨
٧٠٩
٧١٠
٧١١
٧١٢
٧١٣
٧١٤
٧١٥
٧١٦
٧١٧
٧١٨
٧١٩
٧٢٠
٧٢١
٧٢٢
٧٢٣
٧٢٤
٧٢٥
٧٢٦
٧٢٧
٧٢٨
٧٢٩
٧٣٠
٧٣١
٧٣٢
٧٣٣
٧٣٤
٧٣٥
٧٣٦
٧٣٧
٧٣٨
٧٣٩
٧٤٠
٧٤١
٧٤٢
٧٤٣
٧٤٤
٧٤٥
٧٤٦
٧٤٧
٧٤٨
٧٤٩
٧٥٠
٧٥١
٧٥٢
٧٥٣
٧٥٤
٧٥٥
٧٥٦
٧٥٧
٧٥٨
٧٥٩
٧٦٠
٧٦١
٧٦٢
٧٦٣
٧٦٤
٧٦٥
٧٦٦
٧٦٧
٧٦٨
٧٦٩
٧٧٠
٧٧١
٧٧٢
٧٧٣
٧٧٤
٧٧٥
٧٧٦
٧٧٧
٧٧٨
٧٧٩
٧٨٠
٧٨١
٧٨٢
٧٨٣
٧٨٤
٧٨٥
٧٨٦
٧٨٧
٧٨٨
٧٨٩
٧٩٠
٧٩١
٧٩٢
٧٩٣
٧٩٤
٧٩٥
٧٩٦
٧٩٧
٧٩٨
٧٩٩
٨٠٠
٨٠١
٨٠٢
٨٠٣
٨٠٤
٨٠٥
٨٠٦
٨٠٧
٨٠٨
٨٠٩
٨١٠
٨١١
٨١٢
٨١٣
٨١٤
٨١٥
٨١٦
٨١٧
٨١٨
٨١٩
٨٢٠
٨٢١
٨٢٢
٨٢٣
٨٢٤
٨٢٥
٨٢٦
٨٢٧
٨٢٨
٨٢٩
٨٣٠
٨٣١
٨٣٢
٨٣٣
٨٣٤
٨٣٥
٨٣٦
٨٣٧
٨٣٨
٨٣٩
٨٤٠
٨٤١
٨٤٢
٨٤٣
٨٤٤
٨٤٥
٨٤٦
٨٤٧
٨٤٨
٨٤٩
٨٥٠
٨٥١
٨٥٢
٨٥٣
٨٥٤
٨٥٥
٨٥٦
٨٥٧
٨٥٨
٨٥٩
٨٦٠
٨٦١
٨٦٢
٨٦٣
٨٦٤
٨٦٥
٨٦٦
٨٦٧
٨٦٨
٨٦٩
٨٧٠
٨٧١
٨٧٢
٨٧٣
٨٧٤
٨٧٥
٨٧٦
٨٧٧
٨٧٨
٨٧٩
٨٨٠
٨٨١
٨٨٢
٨٨٣
٨٨٤
٨٨٥
٨٨٦
٨٨٧
٨٨٨
٨٨٩
٨٩٠
٨٩١
٨٩٢
٨٩٣
٨٩٤
٨٩٥
٨٩٦
٨٩٧
٨٩٨
٨٩٩
٩٠٠
٩٠١
٩٠٢
٩٠٣
٩٠٤
٩٠٥
٩٠٦
٩٠٧
٩٠٨
٩٠٩
٩١٠
٩١١
٩١٢
٩١٣
٩١٤
٩١٥
٩١٦
٩١٧
٩١٨
٩١٩
٩٢٠
٩٢١
٩٢٢
٩٢٣
٩٢٤
٩٢٥
٩٢٦
٩٢٧
٩٢٨
٩٢٩
٩٣٠
٩٣١
٩٣٢
٩٣٣
٩٣٤
٩٣٥
٩٣٦
٩٣٧
٩٣٨
٩٣٩
٩٤٠
٩٤١
٩٤٢
٩٤٣
٩٤٤
٩٤٥
٩٤٦
٩٤٧
٩٤٨
٩٤٩
٩٥٠
٩٥١
٩٥٢
٩٥٣
٩٥٤
٩٥٥
٩٥٦
٩٥٧
٩٥٨
٩٥٩
٩٦٠
٩٦١
٩٦٢
٩٦٣
٩٦٤
٩٦٥
٩٦٦
٩٦٧
٩٦٨
٩٦٩
٩٧٠
٩٧١
٩٧٢
٩٧٣
٩٧٤
٩٧٥
٩٧٦
٩٧٧
٩٧٨
٩٧٩
٩٨٠
٩٨١
٩٨٢
٩٨٣
٩٨٤
٩٨٥
٩٨٦
٩٨٧
٩٨٨
٩٨٩
٩٩٠
٩٩١
٩٩٢
٩٩٣
٩٩٤
٩٩٥
٩٩٦
٩٩٧
٩٩٨
٩٩٩
١٠٠٠

الى الغرض فلم يكن بناء حاجة التكلف الاثقل وثانيها انما انقصرنا الى علامات تدل على المعنى
 وتعرف بينها وكانت الكلم مركبة من الحروف وجبت ان تكون العلامات غير الحروف لان العلامات
 غير المعلم وثالثها ان الانسب ان يكون الدال على صفة الشيء كالصفة الدال عليه قوله والفتحة
 نصب كنب قدس سره في الحاشية هذا التركيب فيل العطف على معي عاملين مختلفين لكن
 المفعول المقدم مجرد عن المنسب اجزاء وان لم يجره الجوهري انتهى ببيان الفتحة معطوف على الضمة
 والعامل فيه الباء وقوله نصبا معطوف على رفعا وهو منصوب على الظرفية والعامل فيه الفعل
 المفعل اعني عرب قوله على الحالية والمصدرية كنب في الحاشية على معنى انه عرب هذان القسمان
 بالفتحة كما كونهما مرفوعين واعرابا بالفتحة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصب اجزا انتهى قول
 التقدير الاول اشارة الى النصب على الحالية وبين في بيان المصدر بمعنى اسم المفعول لنصب الحالية
 وان صاحب الحال عاملة محذوفان مدلول عليهما بالمقام لكونه فعلا خاضعا لظرف رفع لغو
 نقول المحقق الشريف ان العامل فيه الظرف القائم متعلقه فاسد الثاني اشارة الى النصب على
 المصدرية فثبت على بيان الفعل المفعل على بيان المصدر المحقق محذوف عن لفظ اعراب لكن لما
 حذف اجزا اعرابه على المضامين رسم باسمه لو قدره برفع رفعا وينصب نصبا السلم من
 هذه التكلفات قوله وهو ما يكون بالالف هذا مفهومه اصطلاحا وهو شامل لما كان
 مفردا مؤنثا كسلما او مذكرا نحو حسانات وديهما ومعلوم ما في شهر معلوما وبسلامة النظم
 كما ذكرناه او غيرها ككثرات وعرفات بكسر الكاف وفتح الشين جمع كسر وتسميته جمع
 المؤنث السالم باعينا الغالب قوله لان الحم تعليل لكسر الكاف قوله منقوصا وافية لان
 الواو تنقص منها حال افرادها واذا اضافها الى ياء المتكلم قوله اصله فوه والذليل عليه
 على افواه حذفنا الحذفان لان الاعتماد في المخرج عليها ضعيف فاذا وقعت ظرا حذف
 لا شغلا في الحذف عليها فاضيف الكاف ضمها الفاء المناسبة الواو فصار قوله اصله
 دو ونقلت ضمها الواو الى الواو وحذفنا تخفيفنا وضمنا الدال للاتباع والتماء الطبقوا

اعني
 اشياء الستة

على ان اصلها ذو فوه هو القنوا لقولهم وبيان قولهم فاعراب هذه اشارة الى متعلق الجاء
والمجرى وادعنى قوله بالواو قوله بالاشارة فان اخوك وباقي الاشارة بكسر موحدة قوله
كنا الاسماء من انهما معربة بالحركات التقليدية وهو الاصح او مبتدئة كما ذهب اليه بعض النحاة
الشم للذهبيين قوله بكونها الى الكاف مع انها اذا اضيفت الى غير الكاف كما هنا مثلا اعراب
بالجوه فذايتم واعلم ان في اعراب هذه الاسماء ما اختلف فيه ما ذهب اليه المضم وهو المشهور
ثانيها انها معربة بالحركات اللفظية الواقعة قبل الحروف ثالثها وهو مذهب سيبويه انها معربة
بالحركات مفصلة وكان اصل ابوك ابوك استقلت الضمة على الواو وسكت فتم ما قبلها
للانباع وقد ثبت الضمة على الواو رابعها وهو مذهب الفراء انها معربة بالحركات اللفظية و
الحروف انهم خامسها انها معربة بالحركات اللفظية كحالة الافراد وعليه قوله من نغزا
بجاء انما هي مبتدئة فاعضوهن اية لانكوا نغزي اى انشبت هو الذى يقول بالقلان يخرج
القاس معلة الضال الى الباطل وقوله فاعضوه بالضاد المشددة اى قوله اغضض على من ابد
اى على ذكر ابيك الذى اى قولوا انه اسم من ابد لا يجيئ الى الضال الذى اده اى تمسك بدنو
ابيك الذى انشبت عسا ان يعمل فاما نحن فنجيبك لانكواى لا نذكر واكتاية الذكر
هو الهن لاذكر والصرح اسم الذكر هو الا بربكواى بفتح ناء وسكون الكاف بعدها نون
سالمها كونها مقبوضة لعضا عليه حررة قوله مكره اخاك لا بطل واقل من قاله عمر العاص لما
عزم عليه معوية ليخرجن الى مبارزة امير المؤمنين على صلوات الله فلما التفتا وكا من ذلك
الضولة المحيد بنة المشملة على قزير بالرجال انطلق هماما الى بطل قال مكره اخاك لا يبطل
لا ثقلى لظنك انى شجاع افدر على حمايذ او على نفل وايزبل انا اخوك يا امير المؤمنين جري
على ملا فانك معارضة اللعين وقيل واقل من قاله ابو حشر حين قال له خالد وقد بلغه
ان ناسا من اشيخ غاريثيون وهم قائلون اخوكم هل لك في غارفة نيا العلنا منيها
انطلق به حتى فاسم على فم الغارثم دفعة الغارثقال صرا ابا حشر فبق بعضهم ان ابا حشر

بطل

قائلون

بطل

لا يطل يقال له ابا خنصر مكره احواله لا يطل وكلاهما يقال لا هذا القول وانما الخلاف في
 الاوليه ونحن قلنا كذا لائل المذهب ما اخبرناه والدليل عليه الجواز من ادلة الخصم
 في كتابنا الموسوم بالفوائد النحوية تركناها هنا للاختصاص قولهم ثامنا الواحشيه ثامنا
 وبين المفردات بالحركات اعرابها بالحرف فحصلت الواحشه والناسبه بينهما ما يبرز
 المفردات مرغوب اليها لانهما اصل المشتق والجمع فاعرجم بعض المفردات اعرابها بما جابا لثالث
 المناسبه قولهم كل اعراب سما لان هذا الاعراب للناسب بينهما فالرعايه من كل وجه
 مطلوبه قولهم منبثه عن تعدد لانك اذا قلت اخوك او ابوك مثلا فيفهم منه اثنان انت
 والآراء الاربع المراد بالتعدد التعدد المستقما من تعدد الالفاظ باعتبار فهم كل معنى من لفظ
 كالمثال المذكور فان الاخ مستقما من لفظ المضا والمخاطبة المضا اليه فقول الفاضل
 الملح واعلم ان الظاهر انه جعل كل من الانباء عن التعدد ووجوه حرف كسرها بجعل الاعراب
 في هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحرف لا يستقيم لان الابن فالولد والوالد والام و
 القربى غير ذلك منبثه عن التعدد فالاولى ووجوبه من عادة الملأ غلط صريح ووجهه
 قولهم واو خود حرف كسرها فاستخرجوا من جلب حروف اجيبه قولهم سما عايمز يرفع الابهام عن
 نسبة الوجوه الى الحرف وايضا قد سمع وجود ذلك الحرف عند الاضافه الى البناء وقت ارادة الاعراب
 الاسماء وان حذف ما لا افراده وحالها الاضافه الى الياء بخلاف المحذوفه الا واخر كيد دم فاز اصله
 يكد وموفاته لم يسمع رد ذلك المحذوف مطم وقت الاضافه لا غير قولهم يلحون في الاعراب
 قولهم وهو كلا وانما لم يجعلوا مشتق مع انه لا يطلق الا على الاثنين لانهم لم يسمع مفرد كل بجوا
 ارجاع الضمير المفرد اليه قال نعم كلنا الاثنين اتسا كلنا هذا ما ذهب اليه البصريون وعند الكوفي
 الالف في كلا وكلنا الاثنين ولزم حذف نونيهما للزومهما الاضافه وقالوا اصلهما كل المفيد
 للاحاطه فحذف بحذف احد اليمين وزيد الف الثانيه حتى يعرف ان المقصود الاحاطه في
 المشتق لا في الجمع قد عرفنا قولهم كلنا واناها لا يجوز ان تكون زائدة لان فصيل لم يوجد

٢٠
 حيث المنه
 وشروطه ومن حيث
 الاعراب فان اعراب المفرد
 بالحركات اعرابها
 بالجوهر فحصلت
 الواحشه

في الكلام ولا يجوز ان يكون للثانيتين لانهما لا تكون الا بعد ثلثة وهذه في وسط الكلمة
قوله عوض من الواو والالف بعدها للثانيتين فليها ياء مع ان الالف للثانيتين لا تغلب
ليكون فوابين الوقف الوصل قوله فرع كلا لان المؤنث طار على المذكر لانك تقول فنانا
ثم تقول ضاربة قوله واثنان وليس بمثنى اذ لا مفردة له من لفظه والالف النون
ليس في اثنين بل هما من جوهر الكلمة قوله ما يسمى اصطلاحا فيه ذكر على الشئ المسمى
حيث قال اي جمع المذكر السالم وما على صيغة فيكون من باب حذف المعطوف والمراد
صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو صينين وتبين وتولين من جموع المؤنثات ولو قال الجمع بالواو
والنون لكان احسن انتهى مع بيان الراجح من جموع المذكر على مفهومه اللغوي وهو كون
مفردة مذكر افعلة هذا يخرج مثل سنون واضربه وليس كذلك بل المراد به الجمع اصطلاح
النهاية وهو ما جمع بواو ونون قوله الواو افعالوا لم يوجد في كلام العرب كلمة اخرها و
او بعد ضمها والوكك واجاب بعضهم بان الواو في معرض التغير فلم يعتد به اخرون بان الواو
لما قام مقام الضمة صلات كانهما ضم قوله لا عن لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوا ان يكون
مفردة عن لفظه وهذا من معنائها فان زو بمعنى صبا والو بمعنى اصحابا قوله واخوانها قول
وقد حمل ايضاً على جمع المذكر في الاعراض جمع بنون جمع ابن واخرج من بكسر الهمزة و
حكي بنون فتحها بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء ارض ذات حجارة سود
فما في نسخ شرح الالفية من حرة وحين تصحيف النساق قوله لانه اي ان ثلثين ثلث عشر
فلو كان عشرون جمع عشر لفتح طلاق عشرون على ثلثين كما صح طلاق زيدون على زيد
وزيد ونيد قوله ولا يبين اه اي يدل الجموع اذا اطلقت على اعداد معينة الا بغير نسبة
بخلاف هذه الاعداد فان الثعابين معلوم منها عند الاطلاق قوله وكثرة النسبة بالنسبة
الى الجمع ذلك لان الجمع يتوقف على افراد ثلاثة وهو كونه على المذكر عاقل بخلاف النسبة
فانها يتحقق بغيرين بدون شرط وما كان اقل شرطاً كان اكثر افراد قوله لو قوع كل منها

اه فانك اذا قلت جاء غلام زيد نرى ان الكلام مستقل بنفسه بدون ذكر زيد الا ان
 ذكره لرفع الاشتباه قوله الذي اشير اليه تفسيرها حكم المعرب حيث قال لفظا او تقدير
 وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله التقدير واللفظي المعرب باللام العهد بما اراده
 قوله ولما كان التقدير اه والا كان المناسب تأخره عن اللفظي لانه اصل له اذا اصل
 في العلامات ان يكون ظاهرة قوله تقدير لا عزا والالف واللام قائم مقام المضاف اليه
 قوله اي في الاسم فاموصو لا مصدرة كما قال الفاضل الهندك لفسوا الملازمة لما سبق
 من بيان حال الاعراب بها اسما كما عرفت قوله ومحمد فراه فان المحذوف لعله في حكم
 الثابت فلذا لم يحذف الاعراب على الصاق قوله قبل دخول العامل متعلق باشغول قوله
 غير مرفوع لان كسر الجرح هي التي يحدوها عامله وقد عرفت انها سابقة على العامل هذا وقد
 ذهب بعض الى ان مثل غلامى لم يربح لا منى لئلا يتوسط اه بالامتراج والاعراب والنامن
 صفا الاخر والجوا ان مثل هذا الامتراج لا يخرج الاخر عن كونه اخر الا ترى الى امتراج لا
 بعلبك فانه مع كونه اشدد من هذه الامتراج ذهب كثير الى الاعراب الجزء الاول منه قوله
 مله حال من مدخول الكاف العامل فيه الفعل المفهوم من الكلام وهذا يقدم قوله
 في هذين النوعين اشارة الى ان قوله قطم فيد لعصا غلامى ان كان قائدا للضم مخففة
 بغلامى فانه رده من قال ان مثل غلامى معرب لفظا في حال الجرح قوله اي في حالة
 الرفع والجرح اشارة الى ان قول المضم نعدا وجر اخذت للاستشغال لاحال كما جوزه الش
 الهندك قوله عطف على قوله كفاض لا على فاض كما جوزه الش الهندك لانه يوجب زيادة
 واحد من الكاف ونحو والاصل عدم الزيادة قوله يعني تقدير الاعراب للاستشغال اه
 المفصو بهذا الكلام بيا ان مراد المضم من الامثلة ان تقدير الاعراب للاستشغال فيكون
 في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف لا شيقا جمع صو الاعراب التقديرى
 حتى يد على المضم انه ترك بعض الامثلة كشال الاعراب التقديرى في الاحوال الثلاث كما في الاسما

اي ٢

وهو ٢

تقدير ٧

التمهيد والجمع المذكور المتصاف الى الاسم المعرف بالذم نحو جأ اخو الحارثاء ونحو جأ
 صالح القوماء وامثالها تامة اعرابية تقدير قولك فلم يبق علامة الرقة لان علامة الرقع للو
 لا ما يتدل منها قول الفاضل الجاريد في كتاب المعنى وفي ما ذكر ابن الحاجب نظر لان البناء
 الاول فيه عوضا من الواو كلما كان عوضا مذكورا يكون لفظا لا تقدير لان المعوض
 كالمعوض عن طير بنوا قولك وقد يكون الاعراب بالحرف صلبة اما اذا كان حرفا اعرابيا
 مائة ولا في ساكنها قولك اي ما عدا ما ذكرنا بطله توجية افراد الفهم مع تعدده مرجعه بان
 راجع الى المذكور قولك فيما تعد فيه الاعراب استشفل يعني ضمير ما عدا راجع الى ما ذكر
 من قسمي الاعراب المتعد والمشتغل لا الى ما ذكر من الامثلة المذكورة حتى يدان الاعراب في
 بعض ما عدا من المذكورة تقدير ايها كما ثلونا عليك قولك ولما ذكر في تفصيل بيدنا اربنا
 بحث غير المنصرف بما قبله ونكتة ذكر غير المنصرف وترك المنصرف قولك وكان غير المنصرف اقل اي اقل
 افراد لان شرائطه معاندا اكثر وقد عرفت ان كل ما كان الشيء اكثر شروطا كان اقل افراد
 قولك واكتفى بتعريفه عن تعريف المنصرف لان الاشياء تعرف باضدادها قولك اي اسم معرب
 جعل ماصولا لا موصولا لئلا يلزم تعريف الخبر وشكرك المبتدأ لان غير الاصل التعريف ان اضيف
 الى المعرفة لئلا يغلطوا في الابهام ولكنها اصل تخميصا يجوز كونها مبتدأ قولك مؤثران باحاطتهما
 اشارة الى اخراج مثل جئلي فمما اذا جعل على غير القسم اقل لانه وان اجتمع منه علمان لا
 انهما ليسا مؤثرين بل المؤثر احدهما لكنه داخل في القسم الثاني قولك واستجماع شرائطهما
 اشارة الى ان العلتين لا يؤثران الاثر الا في وهو منع الكسر والثوبين بام تنغم اليهما الشرط
 والا لكان مخو نوح غير المنصرف بالاشفاق وليس كذلك قولك مجموع ما هذين البتين الفرض من
 هذا الكلام الرد على فاضل المبتدأ لانه قال في راجعه الى العلة لا العلة لان كل واحدة علة
 لا علة بينا الرد ان الضمير راجع الى العلة النسخ الا ان العطف مقدم على الحكم فكانه عطف على
 بعضها على بعض فحكم على المجموع بان خبر المبتدأ تقدير لفظ مجموع فيا لكون الخبر مجموعا

بحث
 المنصرف
 غير

اي

مؤ

اليه

كجا ٧

اول ٧

البيين لان الخبر قد تم توهم لبعض الافاضل وانت قد عرفت الكلام سابقا فارجع
 قولك نقل عنه قدس سره ان البين موانع الصنف تسع كلها اجتمعت ثتان فيه فضا
 للصنف تصويبا اذا اجتمع فيه علتان فالصنف ليس بصواب بل خطأ ولون ذكر البيت الاول
 لا يستغنى عن التصريف الا انه لا يكون جامعاً لمخرج ما فيه علته تقوم مقامها قولك من قبلها
 الف المراد من القبيلة المكانية قولك ويمنع النون اشارة الى ان النون فاعل معنى انصح كونه
 صاحب حال والى ان الحال فعل مقدّر والمفهوم من المقام لان الكلام في تعداد موانع الصنف
 قولك لا يفهم من هذا التوجيه لان قولك من قبلها الف كلام مستقل لا يتعلق بما قبله
 حتى يشارك في الفيداعنى الزيادة وحاصل المعنى ويمنع النون الصنف حال كون النون زائدا
 ومنعها الصنف مشروط بكون الالف حاصلة قبلها والذي يخلج بيانه زيادة الالف على هذا
 التقدير معلوم لان الظرف اعنى من قبلها لا بد له من مطلق اما عام او خاص وهو هنا من
 جنس قولك زائدة لانهما عليه قولك وتقدم الالف اى ان مكان الالف متقدم
 على مكان النون قولك جاء زيد راكبا من قبل اخوه فاعل راكبا والظرف اعنى من
 قبله متعلق راكبا والمعنى جازيد حال كونه راكبا اخوه من قبل كونه راكبا ان القبيلة
 هنا زمانية وفيما نحن فيه مكانية وان امكن ان تكون من قبلها ايضاً قولك تقرى فيكون
 بقاء النسبة محذوفة تخفيفاً قولك وقال بعضهم اثنان وهى الحكاينة والتركيب اما الحكاينة
 ففى وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم واجهل او مع العلية نحو يزيد ويشكر فان امتناع
 الصنف فيها بطريق الحكاينة الفعلية يعنى كالم يدخل عليهما الكسر والثنون قبل نقلهما
 يعنى كما يدل من الفعلية الى الاسمية ككلم يدخل عليهما بعد النقل واما التركيب ففى البواكير كبيت
 بالناء ظاهرة او مقدرة او بالالف هو اما تركيب الثانية مع العلية نحو فاطمة وتركيب حرف
 الناء نيت مع الاسم نحو جلى وتركيب العدل فى عمر فانه مركب من عليين تفيد لان المواضع قصد
 التسمية بها فعدل عنه خوف اللبس لى عمر فى نحو ثلث فانه بمنزلة ثلثة وتركيب الجمع فانه

ان ٧

ل ٢

ل ٢

بمنزلة جعاز كيب الاسمين في نحو بياك وتركيب الالف والنون مع العلمية او مع الوصفية
وتركيب العجبة وهو ما نكرارها في العجى والعربى او تركيبها مع العلمية قوله احد عشر هذه
العلل السبع مع العلين اخرين احدها مشابهة لالف الثانية مثل اربطى فانه اسم لشجر يدبغ
به الجلود وهو منصرف لان الفعل لا لحاق لا للثانية بدليل قبولها ناوله كقولهم اربطاه فاداً
جعل علماً المذكراً منع من دخول ثاء الثانية عليها بسبب العلمية فصارت الفد شبهة بالـ
الثانية في عدم دخول ثاء ثاء عليها فتمنع من التصرف للعلمية وشبه الف الثانية و
الثانية مراعات الاصل في نحو احر جدد النكير كما سينل عليك قوله من حيث اشماله
على علين انما قيد بذلك لان المتبادر من قوله وحكمه كذا الانحصار مع ان له احكاماً كثيرة
لكن كل حكم من جهته فن حيث انه معرب حكمه الاختلاف ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير
ذلك فنبه على ان المراد ان هذا حكم من حيث اشماله على علين لا ان ليس له حكم الا هذا الحكم
والحق قد غلط في فهم قيد الحثية حتى نسب الى عدم الحثية فراجع كلامه ان كنت في شك مما
نقول قوله في شبه الفعل اه اعلم ان اشباهه الفعل ثلث مراتب اعلاها يوجب البناء ومنع
جميع انواع الاعراب اوسطها يوجب عدم الانصاف ومنع بعض انواع الاعراب انما فيها اذاها
يوجب كون الاسم عاملاً كاسم الفاعل فاحفظ هذه المراتب فانك ستحتاج الى معرفتها بعيد
هذا قوله الذي هو علامة التمكين بهذا ان التثوين الممنوع الدخول على غير المنصرف هو
تثوين التمكن لا مطلق التثوين والا لا استغنى عن مراتب فانه غير منصرف لكن تثوينه تثوين المقابل
وقال صاحب الكشاف ان التثوين في عرفنا واشباهه تثوين التمكن وعدم سقوطه لان الثاء
فيها ضعيف لان الثانية فيها ضعيف لان الثاء التي كانت تحض الثانية سقطت والثاء فيه
علامة جمع المؤنث وروى الفاضل الرضى بان عرفاً مؤنث وان قلنا انه لا علامة ثانية فيها لا
متحدة للثانية ولا مشتركة لانه لا يعو الضمير اليها الا مؤنثا نقول هذه عرفات مباركا فيها
ثم قال والاول عند ان التثوين للتصريف والتمكين وغيره عدم سقوطه لا لو سقط لبعده الكسر في

السقوط وتبع النسب هو خلاف ما عليه جمع السلام من الكسر في مفعول لا تابع فهو فيه
 كالثنوين في غير المنصرف للضرورة والمحققة غير منصرف ثنوين التمكن لكن لم يجد
 منه كما حذف من كل اسم غير منصرف لوجود مواخيه اعني الكسر في ثبوت الثنوين فيه لثبوت الكسر
 لانه ثنوين متقابل فلو لم يمنع الغرض من هذا التقليد ان ينصرف غير المنصرف للضرورة
 واجبة المعنى اذ خلة في القسم الجازم وحاصل الجواز ان الجازم قد يطلق ويراد به ما يقابل الواجب
 وهو المنساق الطرفين وقد يطلق ويراد به ما يشمل الواجب الجازم بمعنى الغير الممتنع سواء
 كان واجبا كما في حالة الضرورة او جازما كما في حالة التماسك قولهم عند المنصرف وانما عند غير
 غير المنصرف ما لم يدخل الكسر في الثنوين فاذا دخل احدهما ما منصرفا حقيقته قولهم وقيل لما
 بالقرآن الفايصل هو الفاضل هو الصرف في اللغة بمعنى التغيير والمعنى ويجوز تغيير حكمه الى حكم
 اخروج لا يحتاج الى ان يقى المراد بصرف جعله في حكم المنصرف ولكنه بعيد من الشاق وانما معناه
 اصطلاحا فهو خلوة عن العتئين وما يقوم مقامهما حالة الضرورة لا يصير منصرفا بهذا المعنى
 قولهم صنف على مضاف هذا البيت مما قاله فاطمة في مرثية النبي واوله ما ذاعل من شتم نبيه
 احدان لا يشتم مكي الزمان غواليا والغواليا جمع غالية وهي الریح الطيبة والمعنى ما الذي لا يشتم
 وقع على من اشتهر نبيه احد ان لا يشتم مكي الزمان وامثله انواع الطب في الاستفهام للانكار
 والمعنى لم يقع عليه شتم لانه استغنى عن شتم الغوالي يشتم ما هو احسن منها رابحة وقد ترجم بعض
 الشعراء العجم هذا البيت بقوله بجانم ريخته چندان غم در مصيبتها اگر برون هاريزند كرد
 چون شها قولهم انزعاف الزحاف حذف يقع في الشعر فنه ما يخرج عن السلاسة
 ومنه لا يخرج قولهم لان حرف الرقي وهو الحرف الاصل من حروف فنية الذي يكون
 في اخر الالباء والغرض من ذكر البيت الاول حصول العلم بان الحرف الروي التال المكسور قولهم
 حيث حرفه تعليل للتشيل بهما قولهم مثال المجموع اه اشارة الى ان ذكر اغلا ليس زائدا
 لان المقصود تشيل للمجموع قولهم كالكالب اسار وانا عيم قال في الحاشية فالكالب جمع الكلب

٧٠

تهر

الاكلت

وهو جمع كلب اساور جمع اسورة وهو جمع سوار وانما عجم جمع انعام وهو جمع نعم انتهى
 هذه الاشياء تكررت في الجمعيّة فكل جمع قائم مقام علمه فكان علين وكل علمه فرع لشيء
 لان الجمع فرع المفرد ولزوم الجمع لعدم اللزوم قولهم كالمجموع لها الموافقة فانها في
 حكمها الموافقة في الجمعيّة والوزن وعد جوارجها ثانياً جمع التفسير علم ان في قيام الجمع
علين قولاً واحداً ما ذكره الشّ وهو مختار المصنف ثانياً ان الجمعيّة وصل الى احد الشاه
 بحيث لا يقع جمع ثانياً جمع التفسير فكان له كمال في قوة في الجمعيّة ثالثاً وهو الذي اختاره و
 ذهب اليه اكثر النحاة ان قيامه مقام سببين وقوة لكونه لا نظير له في الاحكام العربية قولهم
 وعراء اعلم ان الف الثانية في نحو عراء هي الهزة المقلوبة عن الالف لاجتماع الالفين لا الالف التي
 قبلها كما يثوبهم من اسم قولهم فصا الثانية مكرراً لان كونها الف ثانية علمه وكونها لانه
 للكلمة بحسب الوضع منزل منزلة ثانية اخرى كان فيه علنان فرعاً لان الثانية فرع
 التذكير واللزوم فرع عدم اللزوم قولهم فلو عرض اللزوم نحو اسؤال نصره ان يوفى الف الثانية
 فامث مقام علين لاجل لزومها والثاء قد يعرض لها اللزوم بسبب العلية كفاطمة مثلاً لان
 الاعلام محفوظة عن النقص فيجوز ان ينفي ان يوافق في فاطمة ثلثاً سبباً العلية والثانية ولا
 حاصل الجواب ان الثاء وان كانت لازمة فيها قلت الا ان لزومها عارض بسبب العلية ولهذا
 لو لا يبقى ذلك اللزوم بحال فلم يكن هذا اللزوم العارض نازل منزلة علمه كاللزوم الوضعي
 قولهم مثلاً لانها قد تكون لازمة العلية كما في عبارة وغرفة الا ان هذا اللزوم لما لم يكن معبراً
 في نوعها كان غير قولهم فالعدل الف التفسير العدل في اللغة الميل في الاصطلاح ما
 ذكره المصنف قولهم مصدر من المفعول الغرض من هذا التقدير رفع الاعراض الذي ورد
 الشّ الرضى على المصنف وهو ان العدل عبارة عن الاخراج لا الخروج لان العدل متعدد الخروج
 لازم وتفسيره بالضرورة لا يجوز وما حصل الدفع ان العدل مصدر مبنى للمفعول وكل الخروج
 بمعنى كون الاسم مخرجاً فهو تفسير للتعدي بالاعتد والحاصل ان الاسم المعدول معنا كونه مخرجاً

فيه ٢

فيه ٧

لزوم الثانية

غير

وحاصل

عن الضيغة الأصلية وهذا هو المناسب للقيام لان المتصو جعله صفة للاسم الغير المنصرف
فانما بالالتكلم ويمكن ان يكون هذا هو الغرض من هذا التقدير بل يمكن ان يوق غرضه ان العدل
صفة المتكلم لانه العادل الخارج صفة الاسم لا يجوز تفسير صفة شئ بصفة اخر فتدبر بما يرجع الى
انها صفة الاسم فتدبر قولها اي خروج الاسم بقرينة ان البحث في الاسم خروج الفعل لانه
لا يسمى عدلا اصطلاحا قولها اي عن صوته فتر الصيغة بالصولة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة
باعتبار ما يعرضه من الهيئة فيؤخر صيغة الماضي وهي ليست بمادة مبنية قولها التي تقتضي اصل
اه هذا في جميع مثل المذكورة ظالا في عرفانه ليس له اصل وقاعدة يقتضي ان يكون عليها ويمكن ادخاله
في جملة اخوانه بان يوق لما اقتضى ضرورة منع الصولة الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه سمي باسم الفاعل
من العارضة فمر اسم فاعل من العارضة خرج من صيغة التي على مقتضى القاعدة وهي عامر الى غير كذا اذا
الفاضل قولها ولا يخفى اه اي لما عرفت معنى الصيغة الأصلية فلهذا خرج المشتقات كاسم الفاعل
واضربه عن تعريف العدل فان ضارب المشتق من الضرب ليس له قاعدة تقتضي ان تكون على صيغة
الضرب فان القياس في اسم الفاعل من الثلاثي المجزأ ان يكون على وزن فاعل بل هناك خروج صيغة
من صيغة اخرى لا يخرج الاسم من صيغة الى صيغة اخرى فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف للعدل
والصفة قولها فاضافة الصيغة نتيحة لقوله ولا يخفى وحاصله انه اذا كان صيغة المصدر مغايرة
لصيغة المشتقات فخرج جميع المشتقات باضا الصيغة الى الاسم سواء كان ذلك المشتق اسما او فعلا
لانها وان كانت خارجة عن صيغة الا انها خارجة عن غير صيغة كما عرفت للعدل وغيره فبيان
يكون ذات الاسم يخرجها عن صيغة نفسها تماما قال كل ما لان بعضها كالا فاعل المشتقة خرجت
من قيد الخروج فان المراد بخروجه خروج الاسم لكن بقي بعض المشتقات كاسم الفاعل والمفعول
ويخرجها فخرج المحو بقيد صيغة واسما الاخراج الى ما خرج سابقا اتا مجازا او تأكيد قولها
وان المتبادر محو في ان الكسر على الاستيناء والواو له والفتح على المفعولية لا علم المفعول قولها
المحذوفة لا تجا وكذا محذوفة الاو ابل مخوعة ومحذوفة الاواسط كقول قولها لا يبعد ان

ل2
فباضافة

ل2
صيغتها

ل2
صيغته

بخبراه لان هذا التغاير هو المبادر من حيث ان الصيغة الاولى موافقة للاصل والافاعه
 فاذ اخرج عنها الى ما يغايرها مبادر من المغايرة هذا الفرد المذكور قوله المغايرت القياس
 القياسية المستوية الى موافقة القياس كالمقام والمنام فان اصلها مقوم ومنوم غير
 جار على القياس لان قياس الواو والمحرك في الاصل قلبها الفاء ولما قلبت الفاء وصا الى
 صيغة اخرى كانت الصيغة الثانية موافقة للقياس حيث حصل فيها القلب فلا يكون
 مقام ومنام في الاسماء المعدلة حتى يمنع صرا اذا جعل علما للعدل والعلية ويمكن
 خروجها من الجزاء بلا شك فان المبادر من الخروج اذا اطلقها لا يستند الى علمه خارجة
 وفي مقام واضر به علمه الاخراج موجوه وهي تحرك الواو قوله من المجموع الشاذة بيان
 امثل قوس وانبت كونها شاذة بسبب تحرك الواو والياء فيهما بحركة الضمة التي هي ثقل
 عليهما فالقياس في الجمع اقواس واناب قوله على اقوس وانبت لهذا ايضا فان اليهما
 فيو جمعها لو كانا يخرجين عن اقواس واناب اليهما قوله فان بعض المثارحين اه حاشا
 ان بعض المثارحين نقل عن بعض العلماء جواز تعريف الشئ بما هو اعم منه واختاره
 المحقق الشريف فلعل الحاجي يذهب الى هذا لان مقصود نميز العلل بعضها عن بعض ولا
 ريب بحصل تعريف العدل بما ذكره فاصد فلو دخل في التعريف المغايرت القياسية و
 الشاذة والمشتقات ونحوها عن الامور التي تكلف اخراجها لاضر فيها لان هذا التعريف
 ليس باخراجها كان الشا الفاضل ان نفي هذا التوجيه حيث يعترض له انه ولكن الظم ان المقصود
 في هذا المقام نميز المنصف من غير المنصف ولا يحترق نميز العلل بعضها عن بعض وعلى هذا
 التوجيه لا يمكن التمييز فانما استتمى بالمجموع الشاذة لم يعرف انه منصف او غير منصف بل شئ
 انها غير منصفة لتحقيق العلية والعدل ظاهر ابل لك السكات التي اخرج بها المشتقات
 والمغايرت القياسية والشاذة ونحوها قوله واعلم اناه المقصود من هذا التحقيق
 تحقيق معنى العدل الحقيقي والتقليد وان معناه غير الذي اشهر بين النماه وذلك

من المجموع

لقياس

قوله

لأن ما اشهر بينهم ان العدل الحقيقي هو الذي يكون خروجه مرفقا فهو تقدم
 على منع الصرف كما قال الفاضل الرضى ونفى العدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل على
 غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضاً ما منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه
 ولا يخاف العدل المقدرة التي بها اليه لضرره وجدنا الاسم غير منصرفا وتعدد سبب غير
 العدل فان عمدا لو وجدناه منصرفا لم يحكم فقط بعدله عن عامر بل كان كاد وانتهى فطعنا
 المضم مع الرضى حيث جعل تحقيقا وتقديرا صفة الخروج الا ان الشئ يصرفها عن ظاهرها كما
 سياتي وحاصل تحقيق الشئ ان ما ذكره النحاة خلاف العلم القطعي فان علم كمالهم لما وجدنا ثلثه
 واضوا به وسموا مثاله غير منصرف ولم يجدوا فيه الا علة واحدة غير وثيقة العدل الذي هو خروج الاسم
 عن صيغة الاصلية فنفع الصرف مقدم على الخروج عن صيغة الاصلية ودليل عليه ثلث وسموا
 فرق بينهما من هذه الجهة بل من جهة اخرى كما ستعرف قولهم ولم يصلح الاغنيا بالعدل اما
 تعدد الوصف فلا نعلم واما تعدد الثابت فلا نذكر واما تعدد البعثة فلا نعلم من الاشياء العربية
 واما تعدد الجمع التركيب فظا واما تعدد الالف والنون وان كان ممكنا لكن لم يعمد في كلامهم
 تقديرهما واما تعدد وزن الفعل فلا نذكر غير الوزن المختص به قولهم لا انهم يذهبوا اه اي ليس الفرق
 بين العدل الحقيقي والتقدير انهم يذهبوا وجدنا العدل اي الاخراج عن الاصل فيما عدا عمر من امثلة
 العدل الحقيقي حتى يكون ذلك الخروج مرفقا وفي عمر واضرا به الخروج مقدما بل عليه منع الصرف
 بل منع الصرف في كليهما ليل الخروج عن الصيغة الاصلية قولهم ولكن لا بداه هذا الكلام طويلا
 ونهيد لذكر الفرق بين العدلين وحاصل ان العدل الحقيقي هو الذي يكون له اصل محقق يدل
 عليه غير منع الصرف لان الاخراج عن ذلك الاصل محقق كثلاث مثلا فان القياس القاعدان
 يكون على صيغة ثلاثة ثلاثة فالاصل بهذا المعنى وجوده محقق واما باعتبار الاخراج اي ان
 ثلاث كان على ذلك الوزن ثم اخرج عنه الى وزن غير محقق ولا يثبتوه انه اذا كان الاصل محققا
 كان اخراج الفرع عنه ايضا كذلك لانه ليس المراد بالاصل منهما الا ما يكون القياس ان يكون الاسم

عليه
ع

قطعا

في العبارة ٧

عليه كما عرفت سواء كان الاسم عليه ثم يخرج عنه ادم يكن والخروج لا يتحقق الا بان يكون ادم
عليه ثم يخرج عنه فيحقق ثبوت اصل لا يتلزم تحقق الخروج كما ذهب اليه الفاضل الرضوي
غير قوله فانقسام العدل اه اي الفرق بين العدلين باعتماد الحق الاصل لا باعتبار تحقق
الخروج عنه ذلك فانك كما عرفت لا يدل عليه الا منع الضر كما قال الفاضل الرضوي
المتقوله عنه سابقا قوله فعل هذا اي فعل ما ذكرنا من الفرق بين العدلين لا بد من تأويل
عنا المقصود ان نظامها موافق لما ذكرها النفا وحاصل التأويل ان قوله تحقيقا وتقديرا
صفة الخروج لكن باعتبار متعلقه الذي هو الاصل اي اصل ذلك الخروج محقق قوله خروج
كاننا اه يعني ان تحقيقا صفة خروج مفقود باعتبار متعلقه قوله اذا كان المعنى مكررا اه
يعني اذا كان المعنى ملحوظا مرتين ليوافق الدال المدلول وبينا التكرار انهم قالوا اجا القوم ثلث
يعنون انهم جازا ثلثة ثلاثه قوله والصواب يحكمها يعني ان العترة اطراف هذه الالفاظ فيما توف
الاربعة الى العترة لورود كلام العرب قال الشاعر نكحل الطير عاكفة عليه رفة والجنة عنار
وقال الآخر ولم يسر سبوك حتى يمشق في الرجال عصا عنار والجو ابضعف التداية بما لا
يلائق اليه لعدم وروده ما يناقضه عند مجازته في التزليل لا ينهض حجة لعدم انحصار الالفاظ
المعروفة في الفاضل الرضوي والمبرد وانكوفون يقيسون عليها الى التسعة نحو خمس وخمس
سداس وسدس والتماع يفتقرون بل يستعمل على وزن فعما من واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو الحما
والسداسي والثاني والثالث انتهى وقد عرفت انه وارد في كلام العرب قوله العدل والوصف
هذا مذهب سيبويه وقال ابن السراج وانما لم ينصف لكون شئ مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن
معنا ايفه لانه عدل عن معنائه واحدة الى معنى اثنين اثنين فصي عدل لفظي وعدل معنوي
وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ
اثنين الى اثنين وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر واذا لا يدخل اللام
وكيف يكون معرفة وهو وقع حالا نحو جائني القوم شئ قوله لان الوصفية العرضية اه جوالا

والتساعي

الأصل في قوله الذي يذكره على فعل بسكون العين قولهم فاضلها اما جمع اه هذا
 لثريدان ان يكون اشارة الى خلاف الواقع فيها فان المشهور بين النحاة ان جمع جمعاً صفة
 ولكن وقع الخلاف بينهم انه من اى الصفتين هو من باب احر حراء ام من باب الافضل الفضل
 والحق ان ثبوت انه في الاصل فعل التفضيل بشهادته اجماعاً وجمع فكان معنى قولنا فرائث
 الكتاب اجمع في اننا انما جمعنا فرائث من كل شيء ثم جعل بمعنى جمعة انما عن معنى افضل
 التفضيل لا يجوز من باب احر حراء كما قيل لجمعة اجمعوا هذه الفارسية ان جمع اسم صفة فالثريد
 اشارة الى الخلاف وانما ان يكون انشأ الى ان جمعاً صفة في الاصل لكنه صا بالقلبة اسماً فالجمع فيه
 تكون نارة باعنيا الاصل احر باعنيا الغلبة والظن عن الثريد هو المعنى الاول قولهم فاحد
 التبيين اه هذا هو المشهور عن الخليل ان فيه العدم مع التعريف لان الاصل في قولك
 فرائث السوء جمع جمعين قيل وهو ضعيف لان تعريفه لا يشترط فيه منع الصرف كما تقدم
 وروى الفاضل الرضوي بان عدداً عباداً لك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يبين
 واما مع حذفه فما المانع من اعنياه وقال بعضهم فيه التعريف الوضوح لا اعلام اى وضع ما كيدا
 للتعريف بل اعلام التعريف قال اخرون فيه التعريف باللام قولهم في باب التاكيد اسماً بمعنى كل
 كما شئت تخفيفه قولهم في اجمع اخوانه انما تعرض له مع ان البحث ليس في اقا لرفع توهم انه مشتمل
 ارادة ذكر اسطراد قولهم وعلى ما ذكرناه اى على ما ذكرنا من تفسير معنى الخرج عن الصيغة
 الاصلية ونبأ بالاشارة لانه لا يجوز الشاذة اى لا ينقص تعريفها والافضل من تكرار الكلام
 في هذا المقام رفع اعراض الله المند حيث قال بعد ان ذكر ان جمع معدل عما ذكر ويرد على هذا
 جميع الجمل الشاذة كانيب اقوس الفياس انباب اقواس ونبأ بانها ليست وزان العدل
 المشهور فيعمل على الشذوذ ووزان العدل انتم في الله اراء التبيين على الجواز بوجه اخر فكرر
 الكلام وادرج في هذا اخر لم يفهم سابقاً بقوله كيف لو اعنياه قولهم كيف لو اعنياه
 ان اقوس انيب لو كانا مع اقواس اي باب لما مع نسبة الشذوذ اليهما لان تلك

اما
 ع

جميع جمعين
 ٧

بالنسبة انما من جهة انهما يجوزان على خلاف قاعدة الجمع ولا نهما معدولا على خلاف قاعدة
المعدل سبيل الى الاول اذا جمع ليس الا من غير الواحد ابتداء ولا الى الثاني للمعدل قاعدة
يلزم من مخالفتها الشك في قولنا بين الفرق اه حاصله ان انشاء هو الذي له قاعدة قد
خالفتها الى غير هذا والمعدل بخلافه فان القياس في قوس ان يجمع على اقواس ليس القياس
في ثلاثة ثلاثة ان يخرج صيغة الى ثلث قولها اي خروجها فاصد بمعنى اسم الفاعل
وهو صيغة الاصل للخروج كما قال الفاضل المنك وغيره قولنا ندين فيهما اه وبهذا التقدير
انشاء العدل التقدير عن التحقيق وفيه ان مقدم الشرط لا يستدعي تقدير مخصوصا
وذافر الا ان بقى المناسب ان يكون الصيغة الاصلية لمدين العليين عامر من العامة وذافر
بمعنى السيد لا غير نظام بكسر القاف قولنا مثل خصا ونقل عنه قدس سره انه علم لكوكب
وفي الفاموس انه جبل بين اليمان والبصر وطار المكالم المرفوع وفي بعض النسخ بعد خصا
وبارو في الفاموس انه ارض في اليمن قولنا وليس فيهما الا سببا هذا الكلام في قوة قوله
وليس فيهما ما يوجب البناء لان المناسبة في الوزن لا يوجب البناء والابنة كلاب و سحاب
فيهما ما يوجب الارباعا عنى العليين مع نقول الفاضل الخ فيه انه لو اريد ان ليس فيه شيء
الا سببا فهو ظاهر المنع اذ فيهما الموازنة وان اود انه ليس فيه موجب بناء الا سببا ففيها
ليسا موجب بناء ووضعه فيهما وزن فعالة وهو يوجب البناء بالقوا وليس فيهما الا الوزن
والوزن لا يستقل في ايجاب البناء ود قوله لتخصيل سبب البناء وذلك لان تقدير الاعراب
والبناء في جميع الامثلة مستقيم لكن قد يخرج احد التقديرين لفرض والفرض في ذي المراء قصد
الامالة اذ هي امر مستحسن المقصود للاماله هناك كسر المراء وهي لا يحصل بتقدير البناء لا اذ امر
وسنع الصرف لم يكسر واذا كسر وانما كون العلل الثلث موجه للبناء فلان الاسم بسببها
ثقل ثقلان اما كالفعل فتع من جميع انواع الاعراب كالنقل بتدبير الكلام بملاواة
على ما ذكره النمل فلان تقدير العدل فيه يجعله مشابها لتلك التي على انزل قولنا معرا غير منصرف

ادليس

د
صيغة

كظام وحذاء وانما كان المعدل تقدير اذ ليس لنا فاطمة وحذاء عدك عنهما فظام وحذاء
 كما لم يثبت لنا عامر المعدل عند عمر قولها انما للمحمل ان يفهم من هذا التحقيق المجواب عن
 الاغراض المشهورة وحاصل ان تقدير المعدل كما يوجب البناء وذوات الرأى فليوجب في فظام
 ونحوه وحاصل الجواب ان المعدل الذي قد يلبس في ذوات الرأى له قوة اثرها في البناء ان تقدير
 المعدل له انما اشارة عدك فظام ونحوه فللمحمل على التقاير فليس فيه تلك القوة والاضاف لم
 يؤثر في البناء قولها ليس محله قال السيد يمكن الذين وجدنا نسخة بهذا اللفظ مفرقة على المضم
 ولم يكن فيها لفظة فظام فستلث فاريها غما فقال حذفها المضم عند قراءة بعض المتعلمين عليه
 لعدم مطابقتها المقصود قولها وهو كون الاسم اعلم ان الوصف يطلق على معينين احدهما
 ان يكون الوصف بمعنى الصفة وهو الاسم الدال على ذات معينة ما خوة مع بعض صفاتها و
 ثانيها ما ذكره الشافعي وهو علة منع الصرف لانها حال في الاسم الغير المنصرف لا الصفة لانها غير الاسم
 الغير المنصرف لاعلة فلذا اختاره الشافعي قولها موصوفا بالاربعة فاشارة اسنادنا الى الحرفوشي
 وقال القنوا متصرف لانها في حد ذاتها متصرف بالاربعة فهو لازم لمبناها سواء لوحظ او لم يلحظ
 والموصوفا لا يكون الا باعتبار الملاحظة فاشارة حكمه لا يلقى برباب هذا الفن قولها لا العرف
 اه قال الفاضل الرضوي لم يقل على ليل فاطم على ان الوصف المعارض غير متصرف في منع الصرف
 واما قولهم مرث بنسوار بع مصر فافهم ان يكون الصرف بعد شرط وزن الفعل وهو عدم
 قبوله للتاء فانه يقبلها لقولهم لعدم شرط الوصف طال الكلام كما هو ثابت وطريقه بالجوا
 ان المراد من التاء في شرط وزن الفعل هو تاء التانيث وناحرج ليس للتانيث في هذا بق مرث
 بنسوار بع في صفة المؤنث بلهذه التاء وايضا المراد في شرط وزن الفعل عدم قبول التاء بحسب
 اصل الوضع وانما يؤثر في وزن الفعل في اسوة عند غلبة الاسمية مع قبول التاء فانه يوق للحية
 الانثى الاسوة ولا يعجز لا يقبلها بحسب صفة المعتبر بل يقبلها عند الاصطفا في المعنى الوضع
 قولها اذ الت عنده لكن بقي منها شيء بقرينة الاشكال المذكورة فانه قد اخص بعض افرادها

ان ثبت

وهذه
 لقم

اربعه

كان له سابقا فلا يرد ما قيل ان لا وال قد يضر في تأثير الوصفية الاصلية كما اذا زال
 الوصفية بالعلية فانه لا تأثير للوصفية حين العلية بالانقاف والكلام على الملافة وليس على
 ما ينبغي انهم قولهم فلا يضر الفاء للتيج والشرع قولهم ولم يجر استعما اليها اه لما عرفت
 من اختصاصها ببعض افراد بيان هذا ضعف قول المضم في شرح قوله بعد خالف سبويه
 الانقش وهو قوله فذهب سبويه اولى لما ثبت من تقدم ما من اعتبار الوصفية الاصلية وانزال
 تخفيفها معنى بل الاستدلال في باب احراز انكر بعد العلية بباب اسو الغالب ان الوصفية في امر
 اذا زال بالعلية تخفيفا لم يعد بعد الشكر لان معنى بتا حراذن رب سمي باحر كان فيه الحرف
 ام لا حتى انه يجوز في الشوان المسمى كل واحد منهم باحر وبنا حرا لفتنه فان لم يعد تخفيفا لم
 يغير في منع الضم قولهم من الفعوه ويقو منه نفى الرجل اذا شا خاشه قولهم ذي خيلان كسر
 الخاء وسكون الياء جمع الحمال طائر هو الشفران وهو طائر اخضر نحالة قليل الحرف يصوق على
 كل شيء كذا قال الفاضل المح قولهم بقدر الامكان اشارة الى انه قد يضر في الاعلام ايضا بالز
 ونحو وعد الضم في الاعلام اذا كانت اعلما في لغتهم واما ان كانت في غير الكلام العربية واما
 نصرنا العرب فيها بالنقص بغير الحركه وقلب الحرف ان استثقلوها كما في جبريل ميكائيل
 ارسطاطاليس نبالوا جبريل وجبريل بكسر الجيم ميكال واسطوار اسطاليس ونحو ذلك
 لو ردها على غير اوزان كلهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع علمياتهم بما ليس من اوضاعهم
 وكذا فالوا عجمي فالعجمي ما شئت قولهم والثانيث المعنوي وهو ما كانت ناء مفدة قولهم لنخرج
 الكلمة ثقل اه ثقل فاعل نخرج وحاصله ان غير المنصر لما حصل فيه علنان ثقل فثابة الفعل تمنع
 منه الكسر على ما سبق فاذا كان الاسم ثلاثيا او ساكن الاوسط وهو غير ثلاثي حصل نوع من ثقل فينتفع
 منه ثقل احدا العليين فلم يشأ الفعل لكن الحرف الرابع عادل خفة الوسط وازال الحركة الوسط
 فنزل خفته لان حركة الوسط فائدة مقام الحرف الرابع وهو نزل منزلة ناء لثانيث اما وجوب منع
 الضم في ما وجوب فلان فيه ثلث هلال فاذا عادل احدا الاستبا خفة الوسط لم يبق الا العجمي لان

اولا

بقدر

ويرتبا

مؤثر
نزل بتغل

الثاني غير مؤثر عند عدم العلمية فيجوز صحتها الا نأقول العلمية لا تنزل لانها يصير ان
نكرين عند تصور ذلك الا ان خذ الوسط ونحل العلمية فهي باقية فاذا كان كذلك كان
الثاني مؤثرا قوله علمين لبلدين من بلاد فارس قوله لان حرف الرابع اه قال
الفاضل الملح اي فيها هو على اربعة احرف كذا الخامس فيها هو على خمسة احرف بالحمل في الحرف
الاخير الزايد على الثلاثة سادس الناء لان موضعها في كلامهم فوق الثلاثة انتهى وقد
تكلف بعض النحاة وقال المراد خصوص حرف الرابع فان بنا القوم مبنى على حرفين الصغير
اربعة لا يزيد قوله فشرط الزيادة اه ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجزة لضعف العلمانية
في الاصل بسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطارئة في الوضع العلم ذلك الامر الضعيف
اذا سادس علامته حرف قوله باعينا معنا الجنس تعليل لثانيته المعنوي انه سمع
من العرب ثانيته وهو اجراء احكام المؤقت عليه من الاشارة وارجاع الضمير نحو ذلك
وذلك بسبب كون اسم جنس يطلق الكثير والكثير جماعة ثانيته كثانيته الجمع لكن لظلاله
على الكثير على سبيل التوبة لا على سبيل الاجتماع ومثله عطف قوله والثانيته الحكمي وهو
الحرف الرابع لا تحكم ناء الثانيته قوله المعرفة اي التعريف اه حاصلة ان المعرفة هو اسم
الذي عرفت التعريف كاحد مثلا وعلة منع الضم انما هو التعريف العارض لذلك الاسم
فالمراد من المعرفة التعريف مجازا والا اشتراك بعد اضافة الصفة الى التعريف بيانه قوله
الياء مصدق وهذا المصدق للنوع فكأنه قال التعريف شرطه ان يكون تعريفا بالعلمية قوله
كما جعل البعض هو جار الله الزمخشري قوله لان فرعية التعريف اه حاصلة انك قد
عرفت ان كل علة فرع الاصل الا انه اذا كان فيه علشان حصل فيه فرعية فتمنع من الضم
وفرعية التعريف للشك في اظهر من فرعية العلمية له لانهم ينو بقولهم لانك تقول جعل
تقول الرجل وذلك يفيد فرعية مطلق التعريف للشك في ضمن انواعه الذي هو المعرفة
باللام لا خصوص تعريف العلم للشك الا ان فرعية التعريف العلم للشك بواسطة كونه معرفة

الحرف

على

حتى

والتعريف فرع التذكير بواسطة المعرفة باللام فالتعريف فرع بواسطة العلم فرع
 بواسطة اثنين ويمكن اثبات الفرعية في العلم ايضاً بان الاعلام المنقولة عن معنى الوصفية
 الى العلمية فرع للتكرار التي هي اصلها وذلك كثير فتخفوا الفرعية للعلم ايضاً بالنسبة الى
 التكرار في ضمن بعض انواع لكن ذلك مطلق التعريف يظهر قولها اسم جنس هو لفظ ردي
 موضوع في تلك اللغة بجنس الجسد جعله العرب لقباً ليس اولى نافع بقوة فاعنه قولها
 نصرانهم في كلامهم اي كلام العرب كادخال اللام والاضافة ثم اذا لم يتصرف فيه بادخالها
 ناسب لا يتصرف فيه اذ خال الثوبين ايضاً لانها من منقولة واحدة في كلامها لانها الكلمة قولها
 لو يسمي بلام لانها كان العجينة بالكاف وتصرف في العرب بابطال الكاف فيما تضعف عجيته فلو
 جعل علماً في لغة العرب لم يمتنع من الصر لنصر العرب فيه حتى صا كانت من جنس كلامهم قولها
 لقد علمت لا حقيقة ولا حكماً قولها اخيار والمضرب ذهب الى ان نوحاً كند لعله فاس العجدة
 على الثانية وجملة على ذلك تختم منع الصر فيما وجو قولها لانه تذكير الضمير الراجع الى العجدة
 باعتبار انها سببت من الامر المعنوي ان لا علامة له في اللفظ والافان سبب منع الصر كلها امور
 معنوية قولها واما الثانية بجواسوال وهو ان الثانية المعنوية كيف اعبر مع سكون
 الوسط في هند فجاز منع صر ولم تغبر العجدة مع نوح مع كونها مشتركة في كونها امرين معنويين
 حاصل الجمع ان علامة الثانية في هند اشباهها وان كانت مفردة الا انها تظهر في بعض الاحوال
 كحالة الضمير شبهه فله نوع قوة قولها اسم حص في القاموس وهو قطع بين برودة كجدة
 على التقديرين يجوز ان يكون منع صر للعلمية والثانية من حيث اسم بلد قولها واما حص
 التفرع جوالاً عن الشارح المنك حيث لا وفي ذكر نبيجة الشرط الثاني وترك نبيجة الشرط الاول
 نظر وكان الاولى ان يقول نوح زيد منصرف وشرابهم يمنع وحاصل الجواب انه لما كان في نوح
 نوح خلافه كان المختار عند الصر نصر عليه بالذکر قولها والاولى تقديمه لان الوجود اشرف
 من العدم فكذلك ما هو متفرع عليه قولها واعلم انه هذه فائدة مشهورة لكنها منقوضة بجو

المعارف

مقولة

الجواب

الجميع

الحج

و

شيت وعزير فانهما منصرفان كما يدل عليه النصوص قولهم قرنه معه حيث قال محمد صالح
شعيب نوح ولوط وهو نقرن هو ابن نوح لا بشعيب فلو كان هو ذاعربيا لقدم على نوح ويجعله
 مقارنا لشعيب قولهم الجمع اي الجمعية لانها العلة المانعة من الصرف وهي كون اللفظ دالا
 على احاد مقصود بحرف مفردة بتغييرها قولهم وهي الصيغة التي اولها اه سواء كانت على
 مفاعل ومفاعيل ام لا فيدخل فيه جعافر وجماعير المشهور في بنها مفاعل ومفاعيل وكان
 المراد الوزن العروضي التعريف نص عليه لفاضل الهند قولهم في بعض النصوص كالكاتب اساور
 وانا عيم على ما عرفت قولهم فانتهى تكسيرا فانتهى في عباة المضرب بمعنى انتهى قال صاحب
 الكشاف انه قام مقام علين لانه على هذه الصيغة بل لانه جمع مفقود التظير في الاحاد ما قاله
 منقوض بانفس الحركات اجل جمع امين وهو جمع بين قولهم على صواحبا في قوله ان كن صواحبا
 يوسف قولهم وانما اشترط اي شرط ان يكون على تلك الصيغة ليكون صيغة محفوظة عن
 قول التغير الحاصل بسبب جمع التكسير قولهم منقلب عن ناء اه الغرض من هذا ان شرط
 الجمع ان يكون بغير ناء الثاني فالتغير عنها بالهاء اما باعتبار الصفة المقدرة اي هاء كانت
 ناء الثاني وانقلب حاله الوفاء بالهاء الثالث من قبل مجاز المشارفة قولهم والمراد
بها فيه لطافة لا يخفى قولهم فلا يرد نحو فواره فان هاء اصلية لانه جمع فارهه ليست الثاني
 فهو غير منصرف والفار هه الحاذقة قولهم على نية كراهية ولشأ بها في المعنى اي من حيث حقيقة
 المشبهة وكون المصدق في معنى الجمع من حيث الجنسية وكون الجنس حقيقة لكل الافراد وقوله
ولا حاجة الى اخراج اه دفع الاعراض سيد ركن الدين حيث قال لو قال بغيرها وبياء النسبة
لكان اصولا لا ينقض مثل ما يفوق فانه صيغة مشبهة الجموع مع منصرف والجماع قولهم بخلاف
فرانهم اي انه يحتاج الى الاحتراز عنه لانه جمع مع انه منصرف قولهم فرانين وفران وهو معرب قال
 الفاضل الهند هو علم قولهم واما فرانته منصرف وهنا سؤال استشكله بعض الفاضل وهو ان
 الانسب ان ياتي نفاء التضرع ويقول فرانته من منصرف والمقام ليس مقام الا انه ليس مقام تفصيل

د
 دايامين

د
 فالتغير

الخ
 ع

بغيرها
 ع

اما
 ع

وحل الاشكال ان شره من النحويين ذهبوا الى ان ناء التانيث لا تخط بالقيسرة لانها زائدة على
 التثنية جو ما كعدمها والمضمر اراد ابطاله فشرط اولاً ان يكون بغيرها واكد ثانياً بقوله واما
 فرددنا اي مما يمكن من شيء ففردنا منصرفاً على ما افاده سببوت في قوله اما زيد فنطلق وقد تقدم الكلام
 فيه ويمكن ان يقر ان جسا ومنجسا عليهما ان له معنى كانه قال اما جسا ومنجسا فغير منصرف واما فرددنا
 فنصرف قوله وحضاجر على منصوب على الحال من حضاجر مع انه مبتدأ جنة ابنه بالمكان
 ثم اختاره ولا اعتباراً عليه جوز بعضهم ان يكون لهما من المستثنى غير منصرف واما ان ينقدم
 معول ما انصرف اليه غير ان كان بمعنى التثنية فانه في قوة لا وفيه تكلف قوله يطأ على الواح
 والكثير الملافة على الكثير ليس كاطلاق الجمع بل على واحد واحد وهو ايضا جمة قوله لا
 الجمية التانيثية فبهذا على ما يوجب على عبا المضمر من ان منع الضم للجمية الاصلية لا لكونه
 منقولة عن الجمع على هذا قول المضمر لانه تعليل المحذوف قوله انني الصبغة في الحاشية الصبغ
 هو لاني بالصبا هو الذكر والجمع صبا عين كطرن وسراجين انتهى قوله والا لكان بعد
 التثنية منصرفاً على ما ذهب اليه المضمر في قوله وما فيه عليه مؤثرة اذا انكر صرف وان كان فيه
 خلاف قوله غير مسلم هذا من ان لما يفهم من الحاشية المنقولة عن انقاده ان كان خفا في
 نفسه كما صرح به صفا الصانع والقاموس قوله تفصيلاً اي تفصيلاً في هذا التقدير اشارة
 الى وجه تقديم المضمر بحث حضاجر على سراديل قوله لا على زيادة سبب خرم المقصود من هذا
 الكلام رد كلام من الوسط حيث قال ان هذا الجواز يستلزم ان يكون على منع الضم عشرة
 فان الحمل على الموان زائدة على التسعة المذكورة قوله فكانه سببوت او انما قال كانه لان الشر
 والتميم يحى بمعنى فطعن من السراويل بل جاء بمعنى فطعن من الخثرة فيكون مفرد مفرداً فوا
 والدواعي مثال للجمع المنفوس الواو في الجمع داعية وهي في الاصل اعو من الدعوة قوله
 في حالة الرفع والجر اشارة انهما منصوبان على الظرفية والعامل فيهما الباقلة المستفان
 الكاف قوله فذهب بعضهم وهو الاخفش قوله لان الاعلال ولان الاعلال سببه

والصبغة
 ع

فقلت

الكلمات فهلا فعلت كعلمهم فاخذ جرابه ومضى فملاها افاعي واخذ مشابطة اي جاعله
 تحت ابطه فالتقاء يكن يديها فخرجت الافاعي منه تسعي فقلت هادبة فقالت لها نسأ المحي
 ما الذي كان ابنك من ابطا فقال ثابط مشرا وقيل انه رأى بكشا في الصخر فاحمله تحت ابطه
 فجعل يبول عليه طول طريقه فلما قرب من المحي ثقل عليه الكبر حتى لم يقبله فرمى فاذا هو
 القول فقال له قوم ما كنت من ابطا يا ثابت فقال الغول قال لقد تابطت شرا فسمي بذلك كذا
 في الاغانى قوله من قبيل البنيان هذا عند المضم وجماعة ومن المعربا المحكية بها لها عند اخن
 فلا يبعدح ان يحكم بعد انصرافه وان لم يظهر اثره لفظا لكن لا فائدة في منع صرح قوله عليه
 فيد خمسة عشر وستة عشر لسان سبيو ونقطوبه مشهورا بالعلية علم ان ابن الزهتاب
 ضبط المركب من البنيان في عشرين سبعة اقسا الاقل اسم بني مع اسم نحو خمسة عشر ونحو
 الثاني اسم بني مع صوت نحو سبيو الثالث فعل بني مع اسم نحو جبد الرابع حرف بني مع اسم نحو لا
 رجل الخامس حرف بني مع فعل نحو هلم السادس صوت بني مع صوت نحو جهلا السابع حرف بني مع
 حرف نحو هلا ويزاد قوم قسا اخر فقالوا فعل بني مع حرف نحو يضر وتضرين وهذا يستغنى عنه
 هلم قوله كانه اكفى انما قال كان لانه قد ذهب بعضهم نحو الى ان نحو خمسة عشر علما معرب
 غير منصرف فلعل المضمر وافهم في منع الصريح لا بد من ادخالها لاخراجها قوله علم لبلد فيه
 انه اذا كان كك فيجوز ان يكون مع صفة للعلية والثانيث فلم يكن قطعا في ناثير التركيب في منع القوة
 قوله المعدان اه ان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الالف استبانة فمخصصه
 بالوصف بها فك الشطر للالف والنون الخامس لا مطلقا فاحاج هنا الى التبيين على الخصوص
 المستفادة من لام العهد ون سائر المواضع قوله في منع دخول ناء الثانيث عليها فمخصصه
 التشية بحمل الرجوع الى الفى الثانيث الالف والنون وكليهما على التقادير المراد اشراك
 المشية المشية في هذه الصفة هذا واعلم ان المبرر قد ذهب الى ان جهة الشبة النون كانت في
 الاصل ههنا بدليل قلبها اليها في صنعا وبهراني في مبرر التشية الى صنعا وبهراني وفيه ما يخفى ان لا

الدهان

حيث

مناسبة بين الهمزة والنون حتى يبق أن النون أبدل منها فاما منعها ومبررة فالقياس منعها في جواز
 كحرارى فابدلوا النون من الواو وشاذ ذلك للنسبة التي بينهما قولهم والنخا خلافه اعلم
 ان ظ كلام الشارح الرضى يدل على اتفاق النحاة على ان تأثير الالف لا جل مشابهة الف الثانية في انما اختلفوا
 في انها هل تحتاج الى سبب ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالف لنقصا المشبه عن المتشبه به
 وذلك الاخراما العلمية واما الصفه والية هب الاكثر من ذلك وانها كالف غير محتاجة الى نسبة
 اخر والية هب بعضهم فالعلمية عند في نحو عمر ان ليست سببا بل شرط لالف النون اذ بها يقع
 عن زيادة التاء والوصف عند في سكران لا سبب لا شرط والحق مع الشافعي ان الخلاف واقع في
 الموضعين والمذهب الاول من المذهبين المذكورين في الشرح مذهب الكوفيين بتسوية كثيرا
 من ائمة الفن قولهم هو القول الثاني لان وجه اشتراط الطائفة الاولى انتفاء التاء غير
 قولهم يعني به ما يقابل الصفه بقربة ذكر الصفه قسيما وقوله فان الاسم بيا لان الاسم
 المقابل لها شامل للصفه ايضا فلا يصح ذكرها قولهم واشترط ذلك الاسم هذا بعيد من ميا
 الكلام قولهم للزوم زيادتها او يمنع التاء الاول باعتبار المذهب الاول والثاني باعتبار
 الثاني قولهم اوصفه فانتهى فعلا لا عطف او على عاملين مختلفين عطف صفه على ما كان و
 قولهم فانتهى فعلا انه على ان لا في التقدير وان كاصفه شرطه انتفاء فعلا لا وليس هذا مما يجوز
 المص كما يجيء في باب العطف قولهم لنقى مشابهة هذا التعليل انما يقع بالنظر الى المذهب
 الثاني وهو ان ما يعينه الالف والنون انما هو باعتبار المشابهة لالف الثانية واما بالنظر الى
 المذهب الاول فلا فان قولنا الثاني عليه لا مدخل له في تحقيق الفرقين لما زيد عليه عدما
 قوله عن باب يقيم العين بقل وجو فعل الاول والان وجو فعل ليس مقصودا بانه بل المطلوب منه انتفاء
 لان كل ما يجيء منه فعل لا يجيء منه فعلا في لغتهم الا عند اسد فاتهم يقولون في كل فعل ان جاء
 منه فعل فعلا لا يقيم نحو غضبا وسكرانه فيصرفون اذن فعله فعلا لا وهذا دليل قوي على ان
 المعبر في تأثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجو فعل فاذا كان المقصود من وجود فعلا انتفاء التاء

لو ٧٢

١٢

فعلانه

١٢

التاء

١٢

فعل

وقد حصل هذا المقصود في رخص لا بواسطة وجوب رخص بل لانهم خصصوه هذه اللفظة بالبناء
 نعم فلا يطلق على غيرهم يضعوا منه مؤنثا لان لفظة اعني بالبناء ولا من غير لفظة اعني فعلى
 يجب ان يكون غير منصرف قوله لانه مني كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلا لانه يعنى قطعاً لا نظراً الى
 الاستعمال ولا نظراً الى اصل وضع السيفه بخلاف رخص فانه نظراً الى الاختصاص الى الاستعمال
 بالله ثم لا يصح فيه فعلا لانه واما بالنظر الى الوضع فخاله مبهم فانتفاء فعلا لانه فيه مبهم بل
 بانه مبهم بل جانب الوجوب راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالبناء اغلب الحان المشكوك
 بالاكتر انسيب لذلك الفاء الى قوله شاسب هذا البحث قيل جبال الى ملك سجل اسم حيان
 قيل للملك انصرف حيان او لا ينصرف فقال الملك ان كرمته فلا ينصرف الا فينصرف
 ووجه قوله بان كرمته فكانه احياء فيكون من الحي فلا ينصرف للعلمية والالف التون وان لم
 يكونه فكانه اهلكه فكانه مشتقاً من اى الهلاك فينصرف قوله ومن ثم اختلفت رخص والذي
 يرجح عنده من كل ما شك فيه هل نشأ العرب ام لا لان الصفة هو الاصل فلا يعبدل عنه
 الا لدليل قاطع فال بعض المحققين فان فاك كيف تشبه حال استعمال رخص على هؤلاء الاعلام
 من علماء اللغة والنحو واللغة والبيان حتى بنواهم فيه على المنقول ولم يكشف احد عن المعنى
 عند البلغاء قلت كانتهم لم يجدوا مستعملاً فيما نقل من العرب لم يعرفوا باللام او مضاً او منادى
 وهو قوله كون الاسم الغرض من هذا الكلام رفع ما برز على طاعت المضم وان اضاً الوزن الى
 الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل شرط اختصاص ذلك الوزن بالفعل وفيه
 تكرار لا طائل منه حاشا على الدفع ان الاضافة مجرد التشبيه والربط بينهما لا اختصاص وهذا هو المراد
 بقوله هو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل اى ينسب للفعل يعد من اوزانه وان عد
 من اوزان غيره فقوله وزن الفعل اى وزن منسوب الى الفعل فانه خارج عنه بالخبر فيفيد
 الاختصاص الذي لم يفهم من المبتدأ ولو ابدل الشئ لفظاً بعد ينسب مخفه لكان اظهر قوله
 من التشبيه هو المراد اجعل على الفرس الحجاج كحداؤها وسرعتها في السير قوله بانه

الحق
 ٤

من القائلين
 في رخص

التشبيه
 ٢

ذاكوبة

لما في القاموس انه علم بشرتك شرها الله نعم ومعنا الفعل اشرف قولك وعثر لموس
في القاموس هو مائة ومعنا الفعل جعله راكوبة قولك وخصم لرجل فيل هو عمرو بن عويم
ومعنا الفعل الاكل اذا اكل بافصى الاخر اس وملاء الفسق قولك واما نحو بقم وشلم
اه جوا وهو ان بقم وشلم من اوزان الفعل انهما اسما ولم ينفلا من الفعل ان الاسم لا يندم
استعمالها فعلا وحاصل الجواز انهما اسما بعمية نقاش في العربية والاختصاص المذكور شرف
بكون ذلك الاسم من اللغة العربية فلا يقدح وجوب مثل هذه الامثلة في اختصاص وزن
الفعل بالفعل فهما غير متصرفين للبحر ووزن الفعل فهما غير متصرفين للبحر ووزن
الفعل قولك غير مختص بالفعل لوجوده في الاسم كثيرا نحو حجر وثر ونحوها بخلاف بيتا
المجمل فان لم يجرى في الاسماء الالفاظ قليلة ملحقة بالعدم وهو الوعل في الموصل والرسم
بمعنى الاستدلال على القبيلة قولك لا بعض النخاض وهو عيني عمر فانه منع من التصريح
ما كان منقولا من الفعل مستدلا بقول الشاعر انا بن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العما
تعرفو قال بدو الدين ولا حجة فيك لا تمحو على ارادة انا بن رجل جلا الامور وجرها في جملة
جلا من فعل وفاعل محكي لا منوع من الضم والذى يدل على ذلك اجماع العرب على صر
كسب بجل مع انه منقول من كسب ان اسرع انتهى وسيا ضعف هذه الكلام انتم نعم في
باب الثقل قولك او يكون غير مختص بفرقة المقابلة فان من هذا القسم فعل بوجوده في
الاسم اكثر منه الفعل لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيون يجرى منه فعل التفضيل ومن
الالوان والعيون يجرى فعل فعلا نحو احمر حراء واعو عواء وهما اسما واما فعل الفعل فلم يجرى
الاما ضياء من بعض الافعال الثلاثة كما خرج اذهب من كلامها فلم يسمع نحو اقبل وانصر والظان ان وهما
المنع الخلو لمنع الجمع والنسبة بين الشقيقين عمومتين زوجة فسرهما في شعر واحمر فاجما غما يرب
ويشكر قولك ان اوله وزن الفعل وهذا هو الظاهر لا انه المذكور سابقا لانا ان في ان كتاب مجاز
فان وزن الفعل عبادة عن الهيئة الحاصلة لللفظ من ترتيب الحروف والحركات واليكنات

جوبها

وقد عبر عنها الثبوت بالكون والجهته من حيث هي ليس لها أول وآخر حتى يتيقن ان الزيادة في اوله
 فلذا اصر الظاهر عن الظم لبني النسبة محفوفة على حقيقتها ^{وبال} واول ما كان اه وهو الاسم فان له
 اول حقيقة قوله اي مثل زيادة حرف او حرفين ايد نشر على ترتيب اللف فالاول بالنسبة
 الى وزن الفعل فان الزيادة صفة تعرض للحرف الزايد فتناسب وزن الفعل الذي هو هيئته
 كما عرفت الثاني بالنسبة لما كان على وزن الفعل فهو عبارة عن القسم الذي هو مركب من الحرف
 وفيما سبب الزايد وعرض الشئ من هذا التقدير رفع الاعراض التي اوردته بالفاضل الهند
 بقوله فان قيل اول امره كما هي الزيادة فيتحدا الطرف المظروف فحاصل الدفع اما اذا فدد زيادة
 حرف فلان الزيادة صفة للاولى في قولك الحرف الاول من امر زائد يجوز نسبة الصفة الى الموصوف بها في
 كما نقول العلم زيد اما اذا فدد حرف زائد فلان بين قوله اوله وبين الحرف الزايد عموم من وجه فان
 الحرف الاول من الاسماء التي على وزن الفعل قد يكون زائدا كما هو في جرس فدا يكون اصليا كما هو في
 فان وزنه فعل الامر ان اللذان بينهما عموم من وجه يجوز ان ينسب احدهما الى الآخر في كافي
 البياض في المعشور احسن من اليافوثة في صفاتنا مل في هذا المقام فانه من معارف الكتاب قوله
 كزيادة اي مثله هذا التقدير لو افوف ما سبق قوله اي حال وزن الفعل اه نشر على ترتيب اللف
 كما عرفت الثالث من المضاعف الى لا يمكن حذف المضاعف او اقامة المضاعف اليه مقامه فانه اذا جاز قولنا
 في قوله زيادة جافولنا فية باده فهو من قبيل اتبع ملته ابراهيم خيفا قوله لاختصاصها اي لا
 لاختصاص هذا التاء المتحركة بالاسم الداخلي على الفعل هي الساكنة نحو ضرب قوله اذا سمى بمرجلا
 فانه غير مصرف للعلية ووزن الفعل مع قبوله للتاء لكنه يقبلها على خلاف القياس ان القياس ان
 يلحق التاء للمؤنث ون المذكور وظني انه لا حاجة الى هذا التقيد في حال التثنية قبل التاء اذا علم
 محفوفة عن التصرف بقدر الامكان انما يحتاج اليه التصحيح النجاة ان انصرف اربع اعداد الصا الوصف دفع
 كلام الفاضل الرضوي الذي تقدم قبيل هذا مع الجواب عنه قوله واحترق بذلك اي بقوله مؤنث
 قوله بواحد من الجماعة المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب الاينكر للثنية بين اثنين و

١٤
 هيئته
 فانه
 ١٤
 الاول
 ١٤
 فية
 ٤
 حيث
 قول
 ٤

خفيفة الشك في هذا القسم ان لفظ زيد موضوع لواحد مشتق من اريد المستعمل بالزائد والياء
 والدال صا اسم جنس مؤنثا يدخل فيه كل من سمي به فخرج عن العلية قوله الوصف المشهور
 قيد الاشهار باعينا الاغلب الا يجوز ان يؤول بوصف غير مشهور بغيره قوله اي طه
 ظهر من غير شك بل في ضمن بيان اسباب منع التصرف وشرائطها ولهذا اخذت بين علي بن قوله
 استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء من مال الكلام لانه يؤول قوله لا بجامع مؤ
 الاما هي شرطية الا انه لا بجامع غير ما هي شرطية فتقول الا العدل ووزن الفعل مشتق من
 هذا المفهوم الذي هو مال الكلام فالمشتق منه وكذا المشتق منه اذا عرفت هذا علمت
 ان ما ذكره الغاضل الذي تكلف قوله كما في ثلث واحترفا في ثلث العدل وفي اخر وزن الفعل
 وليس فيهما العلية فلو كانت شرطية فيهما لم تنفك عنهما بحال قوله وهما متضادان اشارة الى
 جواسم هو ان يقا اذ لم يكن العلية شرطية في العدل ووزن الفعل فجاز ان يكون كل منهما في
 العدل والعلية فاذا انكرت الة العلية ولم يزل العدل ووزن الفعل فيكون غير منصرف فاذا لم
 يصح كل ما فيه علية مؤثره اذا انكر صرف فاجاب بان العدل ووزن الفعل متضادان لا يجتمعان بشهادة
 التبع والاستقراء فانك قد عرفت اوزان العدل وليس منها على اوزان الفعل المعبر في منع هو
 الصرف هو كونه مختصا بالفعل وله زيادة كن بانه قوله اي لا يوجد شيء اه هذا التقدير رفع
 لما برده على علة المضمان لان الاستثناء فيها منفرغ فالمشتق منه المقتضى لما او بسبب
 من هذين السببين والاول خلاف الواقع اذ يوجد مع العلية غيرهما من اسباب منع الصرف والثاني
 يستلزم من اتحاد المشتق مع المشتق منه توضيح الصواب ان العدل ووزن الفعل اذا فقسا
 بالتحقيق معهما فاما ان يتحققا معهما فيجمع سببا الثلاثة او يتحقق معهما احدهما فقط اما العدل
 فقط فلتحققها مع العلية احتمالا عند العقل الا ان الواقع في نفس الامر المشق الاخير عن ما
 يكون في ضمن احدهما فقط واما المشق الاول اعني ما يكون في ضمن مجموعهما فبحر احتمالا عقلي
 لا وجوب له فالمشتق منه المفهوم العام والمنقسم الامر بن ودلك العام المشار اليه بقوله اي المفهوم

ووزن الفعل
 ٤

الجواب

او وزن الفعل فقط

الامر الدابر بين مجموع اه هو وجود العلية مع هذين السببين لانه الذي كان دايماً بين هذين
 الاحتمالين نظر العقل المستثنى هو احد هذين الاحتمالين بعينه هو متماثل من احدهما فقط
 وفائدة قوله وفائدة فقط التنبه على ان المراد احدهما الماخوذ بشرط لا اي بشرط انتفاء الآخر
 لا الماخوذ بشرط حتى يشمل مجموعهما بناء على ان تحقق الامر من يتضمن تحقق احدهما في
 ضمنها الا انه مع تحقق الآخر الامع انتفاء الآخر والمقصود هو الثاني الاول هكذا تحقق الآخر
 الكلام في هذا المقام ولا نلقت الى ما قال بعض اهل الحواشي فانه شبه بالغواشي قوله فحيث
 هو سبب الاسم الذي فيه العلية والثاني مثلاً اذا نكرت ذلك عليه بالذات اما الثاني
 فباق الا ان وصف سببته وكونه معبراً في صنع الصفة يزيل منه بزوال العلية فلذا قال لم يبق فيه
 من حيث هو سبب علم ان أقصى ما يمكن اجتماع من العلة العلية والثاني في العجز والركبة
 الالف والنون كما في اذ ييجان ويبرول تأثير الجمع بزوال العلية لان الشرط لا يؤثر ببدن الشرط
 قوله امر من حيث يصح مثل نصير قوله امر غير محقق لا يخفى ما فيه من اللطافة قوله
 اصمت بكسر نين من حيث يصح بكسر العين بان يكون قد جاء على هذا وان لم يشتهر امر من حيث
 يصح بفتح العين لكن جاء امر بكسر الهاء وان لم تشتهر هذه القاعدة قال الفاضل المحمدي علم اللفظ
 سميت بغير اصمت بضمين مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث لا يمكن كل صاحبه بالضم ولا يمكن
 حفظ اللسان عن الغلط من غاية الاضطراب فاصمت غلط لا محذور انتهى ولا يخفى ان هذا الكلام
 من قبيل الهزل قوله وخالف سيبويه اخفش نقل عن الفاموس ان سببته هو التفاح
 ومنه سيبويه رايحه وهو لقب امام النخاه عمر بن عثمان الشيرازي نقل انه كان صاحب
 رغبة بالتفاح بحيث لو راه صدق عنه بلا خياف وجعل سبويه لقبه بؤتيه ذلك ما ذكر
 من انه مركب من اسم صوف قوله ولما كان قول التليذاه رد لما نقل الفاضل الهند عن بعض
 الشراح حيث قال قيل الاولى رفع الاخفش لان سيبويه استأد نسبه المخالف الى الاستا غير ملائم
 لو ثبت قوله لما ذكر من القاعدة اعني قوله وما فيه عليه مؤثرة اذا نكرت قوله لكونه

لا

بمعنى كل فاذا قلت جأ القوم اجتمعهم فغناجا القوم كلهم سواء كانوا مجتمعين ام لا فوصفته
 ضعيفة بسبب غلبة الاستيئة عليها والوصفة الضعيفة الزائدة لم يغبرها سبب ولا الاختش
 قولنا فاعل اسماء اي كالا اسم الخالي عن الصفة كانت افضل فالتك اذا قلت زيد افضل من
 الى السامع ان معناه زيد لغيره افضل فهو بعد التنكير منصرف بالانفان قولنا وان كانت معه
 من اه فان من نفع الوصفية بحيث لا يكون لاحتمال الوصفية مجال فاذا بقي رجل بافضل من
 فهو بعد التنكير غير منصرف بالانفان بسبب الوصفية ووزن الفعل فعلى هذا لا بد ان
 يكون مثل هذه الصوة مستثناة عن القاعدة المذكورة مع انه داخل في المراد بنحو اخر ليكون
 منصرفا عند الاختش غير منصرف عند سبب وليس كذلك بل غير منصرف بلا خلاف فلا بد ان
 يفسر بنحو اخر ما يكون الوصفية قبل العلمية ظاهرة ولم يكن معه اللفظ ما يكون نصافي
 وصفية بعد العلمية كذا قال بعض الافاضل وظني انه غير وارد لان مثل هذا غير داخل في باب
 احرفان اخر على ما سياتي فذلالت حقيقة الا ان سبب يغبر ذلك الزايل بخلافنا افضل من فان
 وصفية محقة بسبب التفصيلية فان احدهما من الاخر قولنا فلذلك بالكلية فان اخر
 حال العلمية علم لذات يجوز ان يكون متصرفا بالسوا فاذا انكر فالمراد به المستحق اخر وان كانوا
 كلهم متصرفين بالسوا نعم اذا جعل مثل اخر على اللذان المخصوصا بالمجرم لم ينزل الوصفية
 عنه بالكلية امكن اعتبارها كما في اسوار قولنا واما الاختشاه قال الاختش في كتاب
 الاوسط ان خلاف في بنحو اخر انما هو مقتضى القياس واما بالسامع فهو على منع الصف قولنا
 وهذا القول اظهر فان المعتد من كل وجه لا يؤثر قولنا حكم واحد فيد بسببنا اعتبار المتضارين
 في حكمين مختلفين نحو اناني وعبد الحوص من ان جعفر فيا عبد عمر ولو هبتا لا حوصا فاعبر
 العلمية في احوص من جهة منع الصف والجمع على احوص غير والصفة فتجده على حوص ذلك لان
 احوص حال العلمية غير منصرف للعلمية ووزن الفعل والحوص خيوة في مؤخر العين فوجب
 رجل احوص واما حوصا جعل احوص علما فالشاعر جمع الاحوص في حال العلمية نارة على

لا يترك
 في
 في
 في

١٢
 وصفية
 فان
 ١٢

في

حوص

الحوض اعني للصفة الاصليّة وقارة على الاحاوص اعني اللامية العارضة بسبب العلميّة
 وانما قلنا ذلك لان افعال الصفة يجمع على فعل وافعل الاسم على ادخل كما واثب قوله اي
 بابت غير المنصرف يعني ان اللام للعهد قوله اي بصوة الكسر علم ان البصريين فرقوا بين الكسر
 بلا ثاء بين الكسر بلا ثاء وبين الكسر مع الثاء فجعلوا الكسر بلا ثاء من القاب البناء وعمو
 الكسر مع الثاء في الحركة الاعرابيّة والبناء فالتناسب يقول بنجر بالكسر فاصحح الش
 بقوله اي بصوة الكسر قوله منصرف مط هذا الاطلاق وكذا الذي بعده في مقابلة المذهب
 الثالث قوله غير منصرف مط هذا المذهب سحيق الحكم بعدم الانصراف مع زوال التبيين
 واجدهما بسبب اللام والاضافة غير محمول منا للضابطة المثقوقة عليها في قوله وفيه
 علمية مؤثرة اذ انكروا قوله هو الثنوين الدال على التمكن وانما حذف الكسر ثبالة
 لانها ما يعاينان في مثل غلام زيد فلو دخل الكسر لتوهم جواز دخول الثنوين ايضا فحذف الكسر
 تخفيفا لحذف الثنوين بالثنوين لا يمكن مع اللام والاضافة فعلا الكسر قوله المرفوعة
 جمع وانما جمع ولم يات بصيغة الانفراد مع انه الملايم لارجا الضمير لمقام التعريف لان
 تعريف الرفع سابقا بقوله الرفع علم الفاعلية وتعريف المرفوع هنا يوهان انحصار
 المرفوع في نوع واحد هو الفاعل فزال ذلك الوهم بايراد صيغة الجمع الدالة على تعدد
 انواع المرفوع قوله لا المرفوعة لما ذهب الوهم من نصريف صيغة اسم المفعول الى
 ان المرفوعة تجمع مرفوعة فياسا على المضربا جمع مضربة ازال هذا الوهم لقوله لا المرفوعة
 قوله لان موصوفة املا كان المدعى مشتملا على حكين مختلفين بالاجاب السلب
 استدلال عليهما بقوله لان موصوفا اسم وهو مذكرا فالاسم مرفوع لا مرفوعة قوله
 ويجمع هذا الجمع اه يعني يجوز ان يجمع بالالف والياء صفة المذكر الذي لا يفعل من غير
 اشتراط شئ جاز ان يجمع المؤنث قوله كالتصانعات نقل عنه قدس سره الصانعات
 من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر قوله وكالا يام

فليتأمل

هذا الموضع
 أخرها
 ٤

الخاليات اي الماضيات وقع الامر في ايام خلون اي مضيين قولهم الدال على المرفوع
 دلالة الجمع على المرفوع قولهم لان التعريف لما ذكره الفاضل الرضي حيث قال ذكر الضمير
 مع رجوعه الى المؤنث اي المرفوعات نظرا الى خبر الضمير عنه ما لان المبتدأ هو الخبر فيكون
 مطابقا للمبتدأ كطابقه للعو اليه انتهى وحاصل الدفع ان الضمير راجع الى المرفوع المذلول
 عليه المرفوع لان التعريف بما يكون للحقيقة لا لافراد قولهم اي اشتمل لان الكلام في
 مرفوعات الاسماء قولهم اي علمه كون الشيء فاعلا اشار الى ان الياء في الفاعل مصدرة
 قولهم ان يكون موصوفا اي كالموصوف بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان تكن اوصافا
 لكنهما مشابهتا للعدا استقلالهما وتبعيتهما للاسم المعرب قولهم ولا شك ان الاسم موصوف
 بها اه لما كان في معنى الرفع المحل والاشتمال الاسم عليه رد ايم في هذا الكلام على الشاهد حيث
 خصص المرفوع بما اشتمل على الرفع لفظا او تقديرا وعدم اعتناء الرفع المحل ببناء على انه لا يكون الا
 في المبني والمرفوعات من اقسام المعرب حمل البحث عن الفاعل اذا كان ضميرا ونظائره على النطق
 الشئ نظرا الى ان الفاعل وانما يكون من الاسماء المعربة يكون من المبنيات بلا تفاوت والبحث
 ايم كما يكون عن الفاعل المعرب المبني ايضا وكذا اخوانه ولما كان المبني يقع فاعلا وكل فاعل
 مرفوع فلا بد ان يكون المبني مرفوعا فاعلا غير تعريفه على وجه يصح على المبني المرفوع ايم
 وجعله مشتملا على الرفع المحل ولا يجعل المرفوع قسما من المعرب بل يجعله قيدا للاسم مجوزا ان
 يكون اعم منه فلا يلزم المحذور الذي هو باعث لتخصيص الفاضل الهند قولهم فمن الفاعل جواب
 شرط محذوف اي اذا عرفت هذا فنقول من الفاعل قولهم او بما اشتمل يرجع قريبا المرجع
 كما يرجع الاول موافقة لضمير قولهم التي هو اصل الجمل وانما كانت اصلا لان الغرض العا
 من الجملة هو البناء والفعل اصل فيه لانه لم يوضع الا للاختصاص لان التركيب فيها اشد واقتراح
 احد الجزئين وهو الفعل بالآخر اكثر ولا يهاشم للجملة والانشاء وضعها بوجهها من غير حاجة
 الى وسيلة خارجة بخلاف الاسمية فان انشائها بالادوات الخارجية عنها كقولك اريد

اسم

لم

خفاء

يكون عن الفاعل

قام فان انشأ يطر هذه الجملة الاسمية انما هو بسبب الهزة قولهم ولان عاملة اقوى بقوة
 المؤثر ينفذ قوة الاثر ووجه قوة عاملة لفظي محسوس اعني الفعل بخلاف عامل المبدأ
 فانه معنوي غير محسوس ولا يترتب عليه عامل المبدأ اذا دخل على الاثر او ينفذ اشد اشد
 واعلم ان كون رافع الفاعل وما ذكرناه هو المشهور وذهب قوم من الكوفيين الى ان الفاعل
 يرفع باحد الفعل وذهب خلف الاحمر الى ان العامل في الفاعل معنى الفاعل وذهب
 هشام الى انه يرفع بالانشاء وقال ابن فلاح ويرد ذلك ان العامل اللفظي مجموع عليه المعنوي
 تختلف فيه المصير الى الجمع عليه واما من المصير الى المختلف في المذهب بعد اقوالها المذهب
 المشهور قولهم وقيل اصل المرفوع المبدأ وهو مذهب سيبويه واسند عليه ايلير
 احدهما ان الاصل في السند اليه القديم لان السند مقرر من صفاته وحققها الثانية وهو
 كذا في بابا السند بخلاف الفاعل فان السند اليه موخر وثانيا ما ان السند اعلم عليه بالاعلام
 اجماع من المشقة نحو هذا مجرد وهذا قائم بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشقة حقيقة
 كان المشقة احكاما لا يرد امر يحكم على الفاعل بالمصا واسما الفعل والظرف وليس منها
 مشقين فاذا كان كل كان المبدأ هو الاصل لانه اكثر نصرا ومدارا في الكلمات وفي
 دلالة هذين الوجهين على المدعى رفع خفاء قولهم اي اسم حقيقة او حكما فان قلت ما فائدة
 تفسير العامة بالاسم تخصيصها ثم تعميم الاسم بما يتناول الحكمي والحقيقة قلت لما قيد كلمة
 في ما تعريف الاسم المرفوع بالاسم بناء على ما سبق لا بد ان يفسرها في تعريف الفاعل الذي
 هو قسم من المرفوع بالاسم انفس وايضا لو لم يفسرها بالاسم لصدق تعريفها لفاعل على الذات
 الذي هو معنى الفاعل مع ان الفاعل عند رباب هذا الضم هو الاسم معناه وان كان الفاعل
 في الحقيقة هو المعنى قولهم ليخرج من الحد التوابع الفاعل فان اسناد الفاعل اليها ببيضة
 الفاعل فانك اذا قلت جاء زيد العاقل اسند الفعل الى زيدا ولا وبالذات والعاقل
 ثانيا بالعرض لانه عبارة عن الاول في المعنى كذا البديل والمعطوف ولا ينافيه قولهم

ابند

الكلام

المقصود بالذات هو البدل والاول ذكر القولية لان تلك المقصودة من جهة المصدر وهذه
 المقصودة من جهة اللفظ فيقول بعض المحققين يخرج عن الحد بعض الخواص الفاعل غير
 محقق قوله ذلك المراد لا بد من اعتناء في الاصل في تعريفها لا يخرج نوابها قوله
 فيسأل الى اخرى ليتناول الفاعل على المعرفة فاعل هذه الامور قوله واحضرنا اذا علم
 ان الكوفيين لم يفرقوا في الاستباين قوله ثم يضرب فحصلوا زيدا في المثالين فاعل فلا
 حاجة عندهم الى هذا الفيد بل الواجب ذكره واما عند البصريين فالفعل في صورة تقديم
 الاسم عليه مسند الى ضمير الاسم الجملة التعليمية مسندة الى الاسم لفعل ليس بمسند الى
 الاسم لاسم مسند فاعلا فلا حاجة في اخراجه عن التعريف في قيد التقديم بل خرج بقيد
 الاستنا الفعل لكن لما توهم تحويله في التعريف بسبب والفعل الي نظاما كما زعم الكوفيون
 او بواسطتان اسناد الفعل الى ضمير الشيء اسناد الى ذلك الشيء في الحقيقة كما صرح الشيخ
 اعبر بقيد التقديم لا خراجه قوله تقديم عليه جوابا لانه الفرد الكامل واللفظ اذا اطلق
 ينصرف اليه قوله يخرج عندي عن تعريف الفاعل فانه يصح على هذا الموصو الوافعي مسند
 انه اسند عليه شبه الفعل مقدما عليه الا ان تقديمه عليه لغرض المبا لعن والاختصاص فليس
 واجبا بل جائز قوله نحو في الدار رجل فصدق على رجل انه اسند اليه شبه الفعل اعني الظرف
 مقدما عليه جوابا فيدخل في تعريف الفاعل وليس فاعل قوله تقديم نوعا في تقديم كل
 الحاصل في جميع الافراد وليس التقديم باب الخبر كذا فانه هنا واجب تقديم هذا الفرع منه لما منع
 من كون المسند انكره كما يسئل عليك قوله اي اسناد لو اوضحا حل الظرف على انه منصوب على
 المسند لا اسند الا انه يلزم منه الفصل بين العاقل والمفعول بالاجنبي وهو قوله وقدم عليه فاعلا
 قال المصدر على جهة قيامه لم فاعلا كيدخل فيه الفاعل الذي يقول به الفعل حقيقة نحو
 زيد مات زيدا لم يتم زيدا فان الفاعل انما اعني ان ليس موجود في الخارج والمؤثر امر
 فكله ليس فاعلا حقيقة فاعلا لكونها اسندا عليه على طريقته اسنا الفعل فاعله هي صيغة

فهم يريد

في صدر

ضمن

لا تارة ناديا

يقول

المعلوم فيهما مسندا الى الفاعل على جهة القيام اي على ما هو وطريقته قولهم كاسم الفاعل
 اه فان زيدا فاعله ابوهم بمنزلة زيد يقوم ونفس البوا قولهم كصاحب المفضل ونسب الشيخ عبد
 الفاهر واكثر البصريين قال الفاضل الرضي خلافا لهم لفظي راجع الى انه هل بق في اصطلاح
 النحاة فاعل ام لا وليس خلافا معنويا فقولهم اي مما ينبغي الاصل في اللغة ما ينبغي عليه شيء وفي
 المعروف بمعنى القاعدة الكلية كما يقى الاصل في الفاعل ان يكون مرفوعا اي القاعدة الكلية
 فيه الرفع وقد يطلق في المعروف ايضا على الاولى كما يكون عليه الشيء كما يقى الاصل في الواو والقمو
 ان تغلب او ما يناسبها كما في ثارت والافتد لا يغلب كما في وجوه والشئ حملة على هذا المعنى ان
 لو حملة على المعنى الاول للزم من مخالفة مخالفة القاعدة ومخالفة القاعدة غير جائزة مع الجوا
 هنا ثم الاصل هذا المعنى ما ان يراد به ما ينشأ اول الواو لا يكون صوتا وجو تقديم الفاعل داخلا
 تحت الاصل ما ان يراد به منه الاولى المنفك عن الواو وجو تقديم الفاعل على خلاف الاصل
 قوله ان لم يمنع مانع كقصد المحصر نحو تما ياتي في باب وجو تقديم المفعول على الفاعل ولو
 ترك قوله ان لم يمنع مانع لكان حسن لا نفيوهم انهم مع وجو المانع ليس الاصل فيه التقديم مع ان
 اصل التقديم مطا وهذا يؤيد قولنا ما ضرب الا زيد الفاعل مقدم على المفعول دنية قوله
 الفعل المسند اليه صنف الفعل بكونه مسندا الى الفاعل ثبنتها على ان المراد من الفعل هو المسند
 لا معناه الاصطلاح ليشاؤا بفاعل شبه الاول الفعل لكونه مسندا الى الفاعل ولو قال والاصل
 ان ياتي المسند لكان اوضح ومثل قوله من غير ان يتقدم عليه فقط شيء من معولاته فان تقدم
 معول الفعل على الفعل والفاعل لا يفتح في امالة كون الفاعل على فعله مثل زيد ضرب قوله
 لشدة احتياج الفعل اليه فانه على لوجه فاحتياج الفعل اليه احتياج المعلوم الى علته قوله
 فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلو لم يكن الفاعل كما تجز لم يكن في ضربك مع توالي الحركات الاربع لان
 المفعول فضل ليس بحزب والفاعل جزء قوله وذلك غير جائز والاولى جواز لو روده في كلام
 الفصحى قال حسنا ولو ان مجدا اخلا الدهر واحدا من الناس يعني بحدة الدهر مطعما وقال

ابو هـ
 ع


غلام
 ع

الحكم
 ع

واشمل
 ع

المعلول
 ع

مرتب



أما قولهم متصلا بالفعل الأولي نزل قولهم بالفعل البتة والملتصلا يشبه الفعل دائما
الاتصال لأنه لا يتم بغيره قولهم فلان فاعلا الاتصلا لا يتم بغيره لو قدم للمفعول المذكور
بعد الفعل على الفاعل المتصل بغيره انقضا الفاعل قولهم مع جواز أن يكون عمر مفعولا
لشيء آخر قال الفاضل للآري هذا ظاهر في المثال المذكور ونظايره مما كان الفاعل عاما
أما إذا كان عام فلا نحو ما ضرب أحد الأزيد وذلك لأنه لم يبق أحد حتى يقع أن يكون زيد مفعولا
لربما يجوز أنه إذا كان الفاعل عاما فلا يكاد يوجد مثال صادق في لبداهة كذب حصر ضا
كل أحد زيد الكواذب يعرض بها على القواعد الأدبية ولا يصح إذا خصص أحد الجماعة
معينه ومع يجري فيها مجرى المثال المذكور في الشرع وأما دعوى ظهوره فيما إذا كان الفاعل
خاصا فقير مستقيم لأنه لا يصح في مثل ما خلق الله على أحسن الصوالات يوسف أن يقى المقصود
حصره الفينة نعم في يوسف مع جواز أن يكون مخلوقا لغيره فكذلك في نظاير هذا المثال ورفع الشبهة
أن المراد يجوز أن يكون المفعول لفاعل آخر الجواب بالنظر إلى الهيئة التركيبية فإن هيئة الفاعل مثال الشرع
منع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا يمنع كون المفعول مفعولا بغير هذا الفاعل والمنع
أنما يأتي فيما يأتي كمثل يوسف من خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواز قولهم قصر الصفة قبل
تمامها يعني أن ضابطة زيد صفة قصر تعلقه على عمر وفلو قيل الأعمر قبل ذكر زيد يلزم قصر
الصفة قبل تمامها قولهم فيفيد انحصارها لأن الاحتمال المذكور فيما بعد إلا أنما يكون في الفاعل
إذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضرب الأزيد كذا يكون في المفعول إذا ذكرت فاعلا خاصا نحو
ما ضرب الأزيد أمّا إذا لم تذكر المفعول والفاعل أو ذكرتهما عامين فليس فيما بعد إلا احتمالا
المذكور فاعلا كان ومفعولا نحو ما ضرب الأزيد ماضيا أحد زيد في الفاعل وما ضرب أحد
زيد في المفعول وكذا إذا ذكرت فاعلا ومفعولا معًا عامين نحو ما ضرب أحد زيد عمر
أو قد بينهما عامين لم تذكرهما نحو ما ضرب الأزيد عمر أو ما ضرب أحد زيد عمر أو
المشتبان غير محتملين إذ ليس هناك غير ذلك مفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المشتبان

كما كان حين ذكرها خاصين فيكون فيما ضرب الأعمى من المضروبين ^٧ عمر و زيد ذلك غير
المعنى الذي اردناه هذامع ان استثنائنا شئين بأداة واحدة بلا عطف غير جائز مط عند
الاكثرين اضعفت اداة الاستثناء اذا الاصل فيه الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئا لان على
وجه البدل ولا على غيره فلا نقول على البدل ما سخرى احد بشئ الأعمى و بدرهم ولا نقول في
غير البدل ما سخرى احد بشئ الأعمى و الدنيا و يجوز مط عند جماعة و بعضهم فصلوا فقالوا
ان كان المستثنى منهما مذكورين و المستثنى بدلين منهما بائنا نحو ما ضرب احد احدا الا
زيد عمر و اول ذلك لان الاسمين يكونان بدلين مما قبل الا كانتا و افعان موقع لا ابدا
منهما اى كانتا و تعاقبل الا وليست بمشتنين فكانت ضربت يد عمر و مثل هذا
عند الاولين بدل و معمول عامل مضمون جنس الاول لا بد لان و التقدير ما ضرب احدا
احدا الا زيد عمر و ان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمر و او كان احدا
مذكورا دون الآخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنى
لم يبدل منهما نحو ما ضرب احد بشئ الا زيد السوط لم يجر لان المستثنى اذ اليه اكد
قبل الا وهي تضعف عن استثنائنا شئين الاعلى الوجه المذكور فان استدل من اجازة و
بقوله و ما نريك ائبعك الا الذين هم اراد لنا بآء الراى فان لم يذكر المستثنى منهما و التقدير
و ما نريك ائبعك في حالة الا اراد لنا بآء الراى اى بلا وية قوية فغيرهم ان يعذروا
بأنه منصوب بفعل مقدراى ائبعوا فى بآء الراى و بان الطرف يكفيه رابحة الفعل فيجوز فيه
ما لا يجوز في غيره و اذا اردت فى اصل المسئلة اعنى ما ضرب الأعمى و زيد ان زيدا مقدم معنى
وليس بمشتنى وان المراد ما ضرب زيد الأعمى و افا المعنى لا ينعكس الا يلزم استثنائنا شئين بأداة
الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا فى مواضع خاصة ليس
منها كذا افاد العلامة الرفعى قوله الرافع للفاعل في هذا الوصف اشارة الى ان المراد
من الفعل العامل لا الفعل الاصطلاحي و ليس رفع الفاعل من خواصه فيدخل في القاعدة

۷۶
۱۸

۷۰

الأزبد ٧

الخ

شبه الفعل العامل في رفع الفاعل قوله اي حذفاً جازاً اشارة الى ان جوازاً مصدر
 بمعنى اسم الفاعل ونصبه على المصكبة باعتبارها موصوفة الله هو المحذوف قوله وانما
 قدما الفعل دون الخبر الغرض من هذا دفع اعتراض الفاعل الرضي حيث قال ان زيد
 مبتدأ لا فعل لان مطابقة الجواز للسؤال اول ما اجاب به الشئ وجواظاً ههنا وان شئت
 الجواب الحقيقي فاستمع لما ينلي عليك فتقول ان من فأم جملة اسمية صيغة فعلية حقيقة
 تقدير فأم زيداً فأم عمراً فأم بكر الى غير ذلك لان الاستفهام بالفعل اولاً لا يدل على الزمان
 المتجدد المتغير فيقبل الاستفهام عنه هل تغير ام لا بخلاف الذات الثابتة كزيد ونحو ذلك
 من معنى الاستفهام فطعن المتأنيب الطويل يجب تقديمه لذلك وكان الاعلى ذات الفاعل صادر
 الجملة اسمية لتقديم المستدالية الظرفية الجواز وعي المطابقة مع الحقيقة دون الصورة قوله
 تعلق بمضاع نان تعلق بيكي المقد لا يلزم بمرتبته زيد قوله على غير القياس اذ القياس مطيح
 قوله جائي بجل اي زيد فالتك لو قلت جائي بجل كان فيه ابهام بدون ذكر مفسر عنه زيد بخلاف
 قوله ان استجاء احد فاجره قوله بل لا بد له من الفعل نسب الى اخفش جواز وقوع الاسم بعد
 بشرط كون الخبر فعلاً فالمثال اذن على مذهب ليس من قبيل ما نحن فيه قوله اي الفعل والفاعل
 اه اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت عند الكما كما يجئ في الشان قوله لعديام ما يؤدى
 مؤداه اه لان نعم قرينة تدل على لفظ الجملة المحذوف ولفظ الجملة تدل على معناها فلا يؤدى مؤد
 الجملة والحذف الواجب لا بد له من شئتين القرينة وما يؤدى مؤداه فان المفسر في الآية هو الشان
 وحرث الشرط هو الاول فمائل قوله ليكون الجواز مطابقاً للسؤال وايضاً يلزم تكثير الحذف
 بسبب حذف الجملة الاسمية الكبرى والفعلية الصغرى قوله واقتصر على الفعل بجوز ان
 يراد بالفعلين العاملين على طريقته تغليباً اكثر على الاقل والاصل على الفرع لكن ينبغي ان يفيد
 العاملان بغير المصداق في نحو اعشى ضرب وقتل زيد لا يصح فيه الشان اذ لا يمكن فيه الاضمار
 لانه مصدق قوله في اكثر من فعلين مثل ما ورد في الدعاء من قوله اللهم صل على محمد وآل محمد

شئ

كأصليت

من حيث
المتنازع

كما حلت في بركات ورحمتي رحمتي على البرهيم والبرهيم فان اعملت الفعل الاخير كما هو
 من مذهب البصريين اظهر الفاعل في الافعال السابقة وكذا العكس قولهم اذا المتقدم عليها
 والمتوسط اه مذاره لقول بعض الشارحين حيث جوز المتنازع في صوة التثنية عليها
 اذا كان النزاع ايضا في صوة المفعولية وفي صوة المتوسط بينهما اذا كان النزاع ايضا
 في المفعولية والاول انقض الفاعل والثاني في المفعول والثالث الرضى جواز الصوة الاولى من
 هاتين الصورتين ونحن نجد جملتنا كلامه بعض تعاليفنا على الشرح بما حاصله ان طلب
 الفعلين لذلك المفعول المتقدم على التثنية ولا يرجح الاول بغيره اذ لو كان الضرب على وجوبه
 او مرجحه لكان في صوة وقوعه بعد ما معمول للفعل الثاني فقط ولم يقع فيه نزاع بين الصورتين
 وهذا الكلام بعينه جاز في صوة المتوسط فلا تغفل قولهم نحو ما ضرب واكرما انا هذا اذا
 كان المتنازع فيه مرفوعا منفصلا اما اذا كان متفصلا منصوبا نحو ما ضربت ما اكرمت
 الاياتك فبغير تنازع وقد حدثت المفعول مع الاول مع اعمال الثاني ومن الثاني مع اعمال
 الاول ان المفعول يجوز حذفه لاق الفاعل وكذا المجزوء المنصوب المحل نحو ثقت فحدثت
 بك فعل هذا يجوز التنازع في المضمحل المنفصل المنصوب والمجزوء لا سيما اذا تقدم ذلك الضمير
 على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت بك ثقت فحدثت فنقول المضطاهر غير وارده
 قولهم لا يمكن قطع اي رفع النزاع باعمال الاول والثاني قولهم لا نه حررنا هذا لتعليل
 انما يجري في ضمير المنفصل المقترب بالاكالمثال المذكور اما اذا كان ضمير منفصلا بدون
 الا نحو زيد عمر وضارب مكرمه هو واقام او فاعدا انت فغير جافية فالدليل خاص والمدعى
 عام والحجج المتنازع في مثل هذا قولهم فقد يكون الفاء جزء الشرط والجمله جزئية و
 يجوز ان يكون الفاء للاعتراض والجمله معترضة والجزا قولهم فان اعملت الاول ان كان
 ونحو ربا لو ادعى ما في اكثر الشيخ وقوله فيجوز ان كان بالفاء على ما بعض الشيخ قولهم في
 الفاعلية واعلم ان التنازع الفاعلية اما باختيار مذهب من جعل مفعول ما لم يسم على

مفعول ما
السم فاعله داخل
في التنازع

او بتسميم الفاعل اعم من ان يكون حقيقيا او حكما قولنا في المفعولتين ينبغي ان يعلم المفعول
ايضا ليشتمل التنازع الواقع في الحال في نحو زيد جاء وضربت عمرا ركبنا قولنا وليس هذا
فما اذا التنازلان فاعده المقتضى كل منهما ان يكون مفيدا بالوحدة فكأنه قال التنازع من
حيث انه قسم احد يكون في الفاعلية وهذا التنازع فيه ليس قسما واحدا من التنازع
بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم قولنا يعني قد يكون اه اشار بهذا التقدير الى
حاليه مختلفين والذى في الحال والعامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير المستتر في قوله
نقد يكون الرجوع الى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله اذا تنازع الفعلان لا نفس
الضمير كما ينبغي ان لا يبادر منه لان الضمير لا يعمل في المصد قولنا التنازع فيه احداهما
واحدا قولنا على وجوه كثيرة وهي ستة عشر جمعا صرح الشارح باربعه منها في الاصله الاربعه
واشار الى اربعه اخرى بقوله وغير ذلك مما يكون الاسم الظرف مرفوعا وثلاثه ثمانية اخرى
بمجموعه تحت مقتضا الفعل الاول والمفعول والثاني الفاعل قولنا التنازع البصريون ليس
المراد من البصريين ان يكون جميعهم من البصر بل لو كان بعضهم من البصر والغهم اخرون يسمون
كلهم بصريين فلا بد ان الكسبا كوني فيكون عده من البصريين قولنا مع تجوز اعمال الاول
الى ان المراد بالاختيار هو الاختيار بطريق الترجيح بطريق القطع والحزم قولنا وبدايه اتيه
ذكرنا عقيب ذلك لم يختار البصريون لان قوله فان علمت نشر على ثيب اللف فليس فيه اثباتا
بمذهب البصريين ونحن اخبرنا هذا المذهب في تعليلاتنا على شرح الثابت اعترضوا واستدلوا
بثلاث عشرة ليلا قولنا وللزوم التكرار يعني ان في معنى الفعل الاول مستد اعمال الثاني
ثلاث احتمالات الاضمار والحذف والتكرار فاختاروا الاضمار لجواز في العدة ولم يختاروا الحذف
لانه يلزم حذف الفاعل من غير ان يستد ثقب مستد ولم يختاروا ذكر الفاعل لانه يوجب تكرارا
في اللفظ قولنا دون الحذف صرح به ليرتبط عليه قوله فالا لكسبا قولنا ويظهر اثر
الخلافا اه اي يظهر الفرق بين الحذف والاضمار في التثنية والجمع والثانيه اما في المفرد

فكيف
اشارة

فلا فرق نحو ضربني اكرمت زيد الشما كفي بمثال التثنية لمقصود قوله وجاز
 الجملة اعراضه ذكرنا لبنا قول الفراء قوله نشر بك الرافعين ونشر بك الناصبين
 ايضاً وقد نقل عنه بعض الشراح الرسالة وأشار إليه شيخنا المحقق الشيخ حسن المعلم
 الا انه غير مشهور عنه كاشتها ونشر بك الرافعين فلذا انكره اسنادنا العلامة على شيخنا
 المحقق حواشي المعلم قوله واضماً بعد الظم يعني روى عنه ايضاً عند اقتضائهما الفاعل
 اعمال الثانية واضماً الفاعل في الاول بعد الاسم الظم كما في صورة ناخبة الناصب ايضاً اذا افترض
 الثاني المفعول والاول الفاعل وغيره ايضاً باعمال الثانية واضماً الفاعل في الاول بعد الاسم
 فشب الصورة الاولى المرئية عنه بالصورة الثانية المرئية عنه ايضاً ومثل الشما عليها صوتي
 اعمال الثانية واضماً الفاعل في الاول بعد الاسم الظم بالمثالين المذكورين قوله في رواية
 المتن اه اي الرواية التي حمل الشما عليها عبا المتن فلا يرد ما اورد في بعض الحواشي من ان عبا
 المتن مجمل يمكن تطبيقها على جميع الروايات عنه قوله ان استغنى عنه مثل ضربت و
 اكرمتي يدا تقول ضربته اكرمتني يدا قال المالك الكي يجوز ذلك على قوله نحو حسبي
 حفظ وحسبت يدا منطلقا فان حسبت حسبت ثانياً منطلقا الاخير اعل فيه
 حسبت فحجب اظها مفعول حسبت هو منطلق الاول قوله يجوز حذف احد مفعولي
 باب حسبت اي اذا كان المفعول الآخر مذكوراً على ما هو المشهور وذلك لكون مضمون
 المفعولين هو المفعول الخفي لان المعلوم في قولك علمت يدا فائما مصدر المفعول
 الثاني مضاف الى الاول اي علمت فبام زيد وجوز بعضهم حذف احد مفعولي باب علمت
 فبام الفريضة لان كل واحد منهما في الظن منصوب براسه ظاهر في المفعول كباب اعطيت
 وقد جاز ذلك في القرآن والشمع قال الله تعالى ولا يحسبن الذين ينجلون بما اشهم الله من
 فضله هو خير لهم اي نجعلهم هو خيراً فحذف اولهما قال الشما لا نخلنا على عزابك انا
 ظالمنا قد شئنا الاعداء اي لا نخلنا اذ لا عداوة ثانياً قوله ولا يخفى انه جواب

سؤال فصره ان شرط التنازع ان يشرح اعمال كل واحد في الواضع بعدهما وهما
ليس كذلك اذ لفظ مطلقا لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا للفعل الثاني لكونه مفعولا
كون المفعول في الثاني مثنى كذا مطلقين لا يصلح ان يكون مفعولا ثانيا لمصنوع للخل
بينهما والجواب في قوله خالف المفعول الاول وهو غير جائز لانها مبتدأ وجبة الامل
وخطابهما في الافراد والثنائية والجمع التذكير والثاني واجب قوله وذلك لان
لولا مناع الشيء لا مناع غيره فلزم كون المثنى في سياهما وسيا جوابها منفيا والمنفي
فيهما مثبتا اذ اثناع النفي اثبات وامناع الاثبات نفى فيكون السعي لا في معيشة
منفيا اذ هو مثبتا في سيا لو لو وجه ولم اطلب في قليل لكان طلب القليل مثبتا اذ
هو منفي في سيا جوابها وهما اي السعي لا في معيشة وطلب القليل واحد في المعنى فيؤيد
الى اثبات شق ونفي كلام واحد عن الفارسي وان اطلب للحال وحلم يلزم ثبوت
الطلب للشيء ان يقدر لو كنت ساعيا لمعيشة دينة فكان في قليل مع اني غير طالب له
فيصير من باب التنازع فانضى لوجه اعمال الفعل الاول لانه عدل من اعمال الفعل
الثاني مع امكانه الى الاول على ضعف هو حذف الفاعل من ولم اطلب لولا ان اعمال
اولا ما اغفر حذف الفاعل لكنه محتمل غير منصوب والمحملة لا يصلح جهة لاثبات مناع
فيه قوله اذ مفعول فعل او شبه فعل في هذا التعميم على الشك الرضي حيث قال اي
مفعول الذي لم يسم فاعله فانه حمل الفعل على العامل اذ ذكر الاقوى قوله كل مفعول
ايراد لفظ كل في التعريف فاعدها على الافراد والمفعول في مقام التعريف هو المفعول والمبا
هية غير ملائم الا ان الادباء والاصوليين لم يخشوا عن ذلك قوله وانما اضيف الى المفعول
اي انما اضيف الفاعل الى المفعول في قوله فاعله مع ان الفاعل انما يضاف الى الفعل
بقوة فاعل الفعل قوله الفاعل الملازمة كون الفاعل فاعلا للفعل وذلك لفعل فاعله
المفعول متعلق بالمفعول فلاجل هذه الملازمة والمناسبة اضيف الفاعل الى المفعول

يجعل مدخوله
أخره ذلك لان

التي هي في الكلام

مفعول
ما ليس
فاعله

اذ ان كان عاملا فعلا بقرينة قوله ان تغير صيغة الفعل فترك ما كان عاملا شبه الفعل بما
 لمقايسته فشرطه اذا كان شبه الفعل ان تغير صيغة شبه الفعل الى الاسم المفعول قوله
 اي الماضي المجهول فالفاضل الهند وهذا من باب ذكر العلم وارادة صفة المشهور نحو لكل
 فرعون موسى اي لكل جابر عمار فامر فيه نظرا فان الصفة المشهورة بفعل هو الماضي
 المجهول من الثلاثي المجرى لا الماضي المجهول مطلقا ولا اول انه مذكور بطريق التمثيل في معناه فعل ونحو
 قوله فيتناول مثل فعل لما اولنا قوله صيغة الفعل الى فعل فيفعل بما نرى فيتناول
 ما كان خارجا قبل التأويل قوله من با على المراتب الفعل او شبه المتعدى الى مفعولين
 الاول منهما مستند اليه الثاني مستند بيدل عليه تعليلا فلا ينحصر في افعال القلوب بل
 يتناول مثل قولنا جعلت زيدا فاضلا واعتقدت عمرا شاعرا ونحو ذلك قوله بخلاف
 نحو اعجبني جواب سؤال تقديره ان كون الشيء مستندا ومستندا اليه جائز وواقع في مثل اعجبني
 زيد فان المصدر بالنسبة الى الفعل مستند اليه لا فاعله بالنسبة الى المضاف اليه مستند
 لان المضاف اليه علمه معنى فهو من باب استئصال المصدر الى فاعله وحاصل الجواب ان المنتفع اذا كانا
 تامين فهذا استئصال المصدر الى ما بعده غير تام لان الكلام لا يتركب من المصدر فاعله فاعله الفاضل
 الرضى تعليلا لقدم امتناع قيام المفعول الثاني مقام الفاعل وهو التعليل الذي ذكره الشارح
 بهذا المثال مردودا واما المتأخرين فقالوا يجوز نيابة عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان
 توكرا واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائما لان التوكير شديد الى انه هو الخبر في الاصل قال
 الفاضل الرضى والذي ادعى ان يجوز نيابة عن الفاعل معرفة كان او توكرا واللبس يرتفع
 مع الزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدئا
 فلا يجوز في نحو علمت زيدا اياك مع اللبس في التقديم الثاني على الاول فاذا الزم كل واحد مركزه
 لم يلتبس في اقام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان
 يلى الفعل بلا فصل بل معنا ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فنقول علم زيدا ابوك والمفعول

ههنا
 ٧٢

نيابة

ثاني المفعولين انتهى والذی اختاره انما اختاره هذا الفاضل ومنهم من كون الشيء مستنداً
 ومستند اليه ممنوع ومعارض بكون كون الشيء مضافاً ومضافاً اليه كقلام في قولك فليس
 غلام زيد قولك فان النصب الاشياء فان النصب بسبب جعله مستند اليه من نوعاً و
 فان الاشياء بسبب فان النصب المشعر بالعلية فلا يرد ما قيل ان ذكر النصب مستندك
 قولك بخلاف ما اذا كان مع اللام فان المشعر بالعلية وكونه مفعولاً هو اللام وهو لم يغير
 قولك لعين اي المفعول به واجاز الاخضر الكوفيون فافهم غير مع وجوه ومنه قراءة
 ابو جعفر بن جري فوما كانوا يكسبون مثلها قول الشعر ولو ولدت فقير فخير وكله لسبب
 الجري والكلاب فافهم قوله بذلك مقام الفاعل مع وجود المفعول به اعني الكلاب قول الاخضر
 اتيح لي من العدا اليد بنوينا الشعر مستظيراً قولك والاول من باب عطيت كذا المفعول
 الاول من باب عطيت اريد من الثاني لان الاول عالم والثاني معلوم قوله على ما هو الاصل
 فيهما وهو كون المبتدأ مستنداً اليه وكون الخبر مستنداً الى المبتدأ وهذا انما ينتم في القسم الاول
 منه قوله في العامل المعنوي وهو الابتداء فانه انقضاء فيهما فعل فيهما وفسر الابتداء بغير
 الاسم عن العوامل للاشياء ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني اعني الصفة بغير الاسم عن
 العوامل لا شيئاً الاغراض بان الخبر يدور على ذلك يؤثر مرد يد بان العوامل في كلام
 العرب علامات لا مؤثرات فخر الجرجاني الابتداء يجعل الاسم صدر الكلام مخفياً او نقدياً
 للاشياء اليه ولا سناً فسلم من الاغراض بان الخبر يدور على ذلك وهذا المذهب هو كون الابتداء
 عاملاً في مذهب النحس والخبر في هذا الذي سجدنا في كتابنا الموسوم بنشاح اللبيب
 وذهبوا به الى ان الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر مثال الكسأ والقرا
 هما اثران وان واختاره الفاضل الاشتر بادي في قال بعضهم المبتدأ اذا كان اسما يرتفع
 باسم الخبر اليه قال بعض الكوفيين المبتدأ اذا كان اسما يرتفع بالفهم العايد من الخبر
 اليه لا شرطهم الفهم في الخبر العايد اليه وذهب العلامة الشيرازي الى ان الابتداء عامل

تدبر

في البتداء وهما عاملان في الخبر وجب هذه المذاهب بطلانها في كتابنا المذبور بدلائل
ذكرها بوجوب التطويل قولنا أي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي أشار بهذا الكلام إلى
أن حقيقة الخبر غير مرادة هنا بأن وجد فيه العامل اللفظي فخر عنه فانه غير أن ذلك
لما كان اللاب في المعربات وجو العامل اللفظي عبر عن عدم وجود الخبر بقوله الخلال
أشار به أن المراد عدم وجو العامل اللفظي فيه بطريق السلب الكل لا رفع الابدح الكل
كما يؤولهم من ظاهر الجمع أي العوامل والمراد بقوله أصلا أن لا يوجد فيه العامل اللفظي
ولا تقدير قولنا ما يكون مؤثرا في المعنى وذلك لأن انظر أن المؤثر لفظا مؤثر معنى فلا يخرج
عن تعريف البتداء مثل بحسبك زيد فإن تأثير عامله ليس إلا في اللفظ لأنك لو حذفته جدد
المعنى بأفيا على حاله بخلاف حذفه أن شك من قولك أن زيدا قائم لغوث التاكيد المدلول
عليه إن وأشار بقوله فكانه إلى بعد قولنا كفر شئ فأنك إذا قلت فبرئ عندكم فكان
معناه المنسوب إلى فبرئ عندكم لا قولنا كما ولا وكل أن النافية في قولك أن ضاب إلا
زيدا فقولنا وما ومن نحو ضارب يدي من ضارب يدي على أن يكون ما ومن الاستفهام
مقوله لضارب ل فان الواقعة بعد التثنية كان أفيد أنه بدرجة فيه ما وقع بعد كلمة مفعولا
غير قول الشئ غير ما سأل على من ينقض بالهم والحزن على وجه التناقض ذلك لأن فيه
وجوها أحدها غير أن مبتدأ الخبر بل لما اضيف إليه مرفوع ينفي عن الخبر ذلك لأنه في
معنى النفي والوصف بعد مخفوض لفظا وهو قوة المرفوع بالابتداء فكانه قيل ما سأل
على من ينقض مصاحبا للهم والحزن فهو نظير ما مضى ب الزيدان والنايب عن الفاعل
الضرب وتأتيها أن غير خبر مقدم والأصل من ينقض بالهم والحزن غير ما سأل عليه
وأنه غير ما بعده ثم حذف من دون حقه أعني ينقض بالهم فصار الضمير المحذوف
يعمل على خبره كونه في الاسم الظاهر مكانه وثالثها أنه خبر المحذوف ما سأل مفعول جاء
على مفعول كالميسر والمراد به اسم الفاعل والمعنى أنا غير أسف على من هذه صفته وفيه

ان ما

بالا
د

ارنكاب خلاف الظوا والى عند في الجبر عن الوجه الاول ان يفي لما سوف من القسم
 الثاني للبند وانقل اعرابه الى غير بسبب كون مضافا اليه قوله فخرج اخوه اذا الداعي
 المثوب قال ما قوله لم يخرج تشبه لما سياتي انتم من ان الفعل وشبهه اذا السند الى
 الظ لا يثنى ولا يجمع قوله واقام الزيدان واعلم اني رايت في الصفة الواقعة بعد حرف
 التثني والالف الاستفهام مذهباً عجيباً نقلته في كتاب الفوائد وهو ان الصفة في
 اقائم الزيدان ونحوه جرح حذف مبتداه واقام المظهر مقام مضمرة والتقدير اقائم الزيدان
 الزيدان فالزيدان الاول مبتدأ والثاني توكيد واقائم خبر فحذف المبتدأ اعني الزيدان
 الاول لدلالة الثاني عليه فحذف المضمرة الذي قائما وعلامة اي الالف واقيم المظهر في
 الزيدان الثاني مقامه فصا واقام الزيدان وهو غير بعيد من القول لان غايته ما فيه حذف
 المبتدأ مع الفرقة واقام المظهر مقام المضمرة وما شايهان وعلى المذهب المشهور يلزم القول
 بان التكفير مبتدأ مع وجوب المعرفة والقول بان الصفة مبتدأ مع وجوب الذات والقول بان المبتدأ
 مبتدأ مع وجوب السند اليه كلها ظاهرة البطلان وكان المحقق الشريف يزعم المذهب
 المشهور ويقول هذا باحقيقه قول بوجود المبتدأ بدون الخبر وانما الجاهم اليه المضطر
 قوله المغايرة للصفة المذكورة وجه المغايرة ان الصفة السابقة رافعة لظاهر بخلاف
 هاهنا فانها رافعة لظاهر مضمرة وايضاً تلك رافعة بعد التثني والاستفهام قوله
 المسند الى المبتدأ فخرج الصفة لانها هو المبتدأ لكنها مسندة الى فاعلها السامع خبرها
 قوله او يجعل الباء بمعنى الى قال في الحاشية فكان النكتة في تغير الجأ ان لا يشبه بالسند
 اليه المذكور في تعريف المبتدأ وح يظهر لقوله به فائدة والا حاجة اليه قوله ليسند
 الى شيء كما في القسم الثاني من المبتدأ او يسند اليه شيء كما في القسم الاول منه قوله اي ما
 ينبغي ان يكون المبتدأ عليه سواء تحقق هذا في ضمن الوجوب او بالاولوية فعلى هذا يجوز
 ان يرد بالمبتدأ ما يطلق عليه المبتدأ سواء في القسمين فان القسم الثاني من المبتدأ يجب

المسند

هي

تقديم على ما هو شامدا الخبر اعني الاسم الظاهر ويجوز ان يراد القسم الاول فقط اذا كانت
الاصالة بمعنى لا ولو تارة غير البالغة الى حد الوجوب قولهم لان المبدا ذات اه فان قيل هذا
الدليل جاني الفاعل فينبغي ان يكون صله التقديم على الفعل والجواب ان تقديم الحكم
في الجملة لفعليته لكونه عاملا في المحكوم عليه مرتبة العامل قبل مرتبة المفعول قولهم
قال اي الامرين فالرجل والمرأة مبدا ان قد تخصصا بانتهام فرد ان للاحد المعلوم كونه
في الدار المبهم حصوفي اي الفردين وهذا التخصص حاصل المتكلم حاصل للمخاطب ايضا
لان الخبر لرجل معلوم له ان في الدار وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه ينبغي له التبيين في
الجواب فاندفع ما ذكره الفاضل الرضوي من ان هذه التخصص عند المتكلم والنافع للتخصيص
المخاطب الا انه يلزم مما ذكره الشافعي امتناع ارجل في الدار بعد لفظة ام انني ندل على ثبوت العلم
لاحدهما عند المتكلم فالاولى ان يقول المجوز لذلك وتوهمه اسيا الاستفهام وذلك لان
التكرار في شيئا في تأويل المعرفة اذ المعنى هذا الجنس في الدار ام ذلك الجنس ليس المراد واحد
بعينه او لا بعينه قولهم وتبينت وتخصصت الغرض من هذا التحقيق دفع اعتراض المحقق
الرضوي وحاصله ان لا تخصص هنا لان معنى المعروض معنى التخصيص فكيف يحصل التخصيص مع
العموم وكيف يوصف لاحد بالعموم والتخصيص جميعا حاصل الجواب انه انما يلزم الجمع بين التخصيص
لو اريد بالتخصص التفرقة الذي هو ضد العموم والشمول وليس كذلك بل المراد تقييد الابهام
والشروع الحاصل في التكرار من امكنه لانه لما نفى عن كل واحد من جميع الناس ان يكون
خيرا من المخاطب يؤول السامع اشتباها انما يكون اذا اراد واحدا من الجماعة من غير تعيين
فيشبه على السامع ان ذلك الاحد من هو فالتخصص هنا يحصل بالعموم بهذا الطريق فلا
يلزم الجمع بين الضدين قولهم ثمرة من ثمرة جرة نقلته اهل السنة عن عمرو بن عباس
ونقلته الشيعة عن الامام جعفر بن محمد عن ابيه عن ابي بصير فديته الجريدة اذا قلته
محرم والمراد ان فديته اي ثمرة كانت والحكم ليس مقتصرا بثمره دون ثمرة قولهم

لان الاشتباه ٧

خير

انه يستعمل موضع اه لانه كان في الاصل فاعل الامر قدم لا فائدة التخصيص والحصر قوله
 فهو في قوة رجل موصوف وهذا هو الفارق بين قام رجل ورجل حيث جاز الاول وامنع
 الثاني فانك في الاول قد مت الصفة ثم حكت على الرجل بها فانك قد حكت على رجل
 موصوف بصفة القيام وفي الثاني اردت الحكم على رجل مجهول وغير مخصوص وان خصص
 بعد ذكر الحكم قوله وهذا مثل يضرب لرجل قوي اذ ركة العجز في حادثة او بسبب حادثة اخرى
 انه صايصو ويستغث بالناس ليعاونوه على اموه مثل الكلب الذي ينبع من طارق الشر
 وقيل ان هذا القول انما يتكلم به الرب اسعوا هرير كابت وقت لا يهر في مثله الالسو
 فكان موده هرير انشام وينجشي منه السوف قوله هذا هو المشهور اي كون المبتدأ مفعول
 او نكرة مخصصة قوله وقال بعض المحققين هو ابن دهمان واستحسنه الفاضل الرضوي
 هو في محله قوله لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها نابتة عن الفعلية والا فالظرفية
 جملة لانفعال اسما الفعل الى الظرف قوله كاللام في نعم الرجل فانها اما الاستغراق
 المنسركما ذهب اليه البعض والمنسركما ذهب اليه البعض ومنسركما ذهب اليه البعض ومنسركما ذهب اليه البعض
 واما التعريف المعهوكما ذهب اليه البعض الاخر فالمعروف هو المخصوص فلا حاجة الى التسمية قال بعض
 المحققين وفيه ان الجملة انشائية فلا بد من تاويله بمفعول في حقه نعم الرجل فيكون الخبر
 مفعول انشائي وعلى ما اخبرناه من جوارق الانشائية خبر لا يحتاج الى تاويل كما سنسمع الش
 نعم قوله ووضع المظهر وهذا انما يكون للتعظيم فالوابط في الحقيقة هو الضمير الذي
 وضع الظمير قوله اذا كان ضميرا انما خص الحذف بالضمير لان كون الخبر عن المبتدأ
 لا يقبل الحذف وضع الظمير لئلا ينفك عن مفعول الحذف وكذا اللام العهد اذ مع الحذف
 لا ينشأ الذهن الا الى الضمير قوله نحو الكراهة الكراهة عشرة وثقوا والوثق سئون صاعدا
 الصا اربع ممد والمدا لمن وقوله اي الكرهنة الجار والمجرور حان ضميرين والظرف
 في قوله السهم من واما صفة من واما صفة من واما صفة من واما صفة من واما صفة من

قام

ينبع

حقيقته في ظرف الزمان والمكان وقد يطلق بحيث يشتمل الجار والمجرور كما فعل المصنف
 هنا قوله اي ما قل الغرض من هذا التاويل دفع ما اعترض به الفاضل الهندي وحاصله
 ان المقدّر هو الجملة الخبرية الذي هو ظرف فظا العبارة ان الخبر مقدّم بها وحاصل الجواب ان
 التقدير يعني التاويل والغرض من هذا ان الظرف ساوّل في مقروض حال كونه ملصقا بجملة فاعل
 بعض الافاضل التقدير بالتاويل لان التقدير يوهم ان يقدّر في نظم الكلام فيلزم ان
 تكون الجملة محذوفة وليس كذلك بل الخبر والجملة هو نفس هذا الظرف واعتبا الفعل من
 حيث تباطا الظرف به لا يوجب الحذف بنفس هذا الظرف بتاويل الجملة انتهى ولا يخفى فافيه
 ثم انهم اختلفوا في الخبر فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدّر لا الظرف الشامس وقال
 بعضهم هو الظرف وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وخير الامور وسطها والدليل عليه ان
 الكلام تام المعنى بلا احتياج الى ذلك الفعل المفعول وما انفقوا عليه من تقدير المتعلق
 فظنّ انه رعاية الامر لفظي حيث ان الجار والمجرور مفعول بحسب المعنى فهو مفعول فلا بد له من
 عامل لا لان المعنى يحتاج الى تقديره كما فهم الاكثر فان العربي الفصح يقول زيدني الدار و يفهم
 نسبة الظرف الى المظروف بلا احتياج الى تقديره كذا اختلفوا ان التضمين منقول من الفعل
 المقدّر الى الظرف ويحذف مع الفعل قال ابو علي ومن تابعه انه منقول واليه يشير كلام المصنف
 قوله بتقدير الفعل وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال غالبا كالخصوص والكون
 لدلالة الظرف عليه فليكون من الافعال الخاصة اذ ادلت القرينة على تقديرها ولا يجوز
 انظر اذ ان العام لقيام القرينة على تعيينه سدا للظرف مسدده قوله والاصل في الخبر
 الافراد ليتوافق الركنان لعني المبدا والخبر قوله لكونه معرفة وكون من نكرة ولا يجوز
 الاحتياط بالمعرفة عن النكرة وسيبويه في المبدا اذا كان متضمنا للمعنى الاستفهام وانا
 اقول ان من مان كانت نكرة من حيث اللفظ الا انها معرفة من حيث المعنى كما اشار اليه بقوله
 فان معنا هذا ابولناه والمضم ما الى هذا قوله متساوين في التعريف اشار بهذا التعميم

الجملة

في

او غير متساوين

فان
المعرفتين
لا يلزم ان يكونا
متساويتين

يدلان

زيد قام

والاكثر

إلى فائدة ذكر معرفتين وعدم الاكتفاء بقوله متساويتين فلو اكتفى بمساويتين لزم المساواة
في التعريف قولي زيد المنطلق مثال كونهما معرفتين سواء كانا متساويتين أم لا فإن
في تعريفهما علام من المصروف باللام وتساويهما خلاف شيئا انتم نعم وإن الحق عرفته الأعلام
وقال بعض المحققين لا التباس هنا سواء قلنا زيد المنطلق والمنطلق زيد فإن الاسم يغير
الابتداء لكونه ذاتا جامدة والصفة ثمة للخبير لكونها صفة ومشقة وقول هذا ليس
ببدء الخبر يصح اشتقاقه في الأصح ولصحة وقوع الاسم خبرا بمعنى المسمى بكذا والصفة
مبتدأ وبمعنى الذات الذي انصف بكذا فلا فرق بينهما أما إذا وجدت القرينة المعينة للمراد
فلم يجب التقديم مثل أبو حنيفة أبو يوسف إذ المفعول تشبيه الثاني بالاول لأنه تلميذ فيشبه
بالاستاكما هو المعارف مثل قول الشمنونا بنو ابنا بنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال
الاباعد قولي في أصل التخصيص لكون النكرة مبتدأ فان تخصص غلام بواسطة وتخصيص
بلا واسطة فانه اسم تفضيل وهو مشا للعارف مشابهة تام حتى الحذف بعضهم بها من جهة
أن اللام لا تدخل عليه كالمعارف قولي افضل منك افضل متى فإن الاول مبتدأ والثاني
خبر وهما متساويان في رتبة التخصيص كلاهما فاعل التفضيل مع من وهذا التخصيص
كما ذكره بعضهم في قولهم امر بمجروف صدق ونهى عن منكر صدقة فان امر نكرة وتخصيص
بالمعروف عن الظرف لكونها أي هذه النكرة في معنى المضائق فكانه قال امر معروف ونهى منكر
وقس عليه نحن فيه قولي فعل له أي فعلا مسندا إلى المبتدأ فان الاستا إلى ضمير الشيء
استا إليه الخفيفة فيكون فعلة فالمراد من كون الخبر فعلا له كونه جملة فعلة فاعلة التمييز
الراجع إلى المبتدأ فلا يرد أن في مثل زيد قائم ليس خبر فعلا له بل جملة كذا في بعض الأفاضل
والظاهر أن المراد بالفعل اللغوي الذي هو المحدث لكن في ضمن الفعل الاصطلاحي فلا يرد
قائم زيد فإن الخبر فعل للمبتدأ ولم يجزئ التقديم قولي كالتاء في ضرب هند
فإنها حرف ولكن يدل على ثانيا الفاعل قولي الذي ليس بجملة اه أشار إلى دفع ما

قيل ان الخبر في ابن زيد جملة لانه ظرفا لاكثر انه مفرد بجملة فكيف قال انه
 خبر مفرد وحاصل الجواب ان المراد بالمراد ما ليس بجملة صوة وابن مفرد بسورة اذا الغية
 المستكر اذ اعني قولي كالا ستفها قال بعضهم لا يضمن الخبر من موجبا التقديم
 الا انه مشهورا ويرد عليه ثم زيد فانه يجب تقديمه لضمته الى قولي من حيث انه مبتدأ
 انما قيد بالحقيقة لان تقديم الخبر لا دخل له في ذات المبتدأ اعني كونه اسما مجردا من العوامر
 اللفظية فانك لو قدمنا الرجل لصدا عليه هذا التعريف الا ان شرط كونه مبتدأ وهو
 التخصيص منقوفا للتقديم مخرج للوصف للذات فبغير قوله التابع وانما المنع تقديم
 لانه جزئية ولو قدم عليه للزم تقديم الشيء على نفسه قوله على الله عبده متوكل فان عنه
 مبتدأ ومتوكل خبر وعلى الله متعلق بالخبر وفي المبتدأ غير راجع اليه كون المبتدأ مقدما على
 الخبر ولكن المتعلق هنا ليس تابعا لمبتدأه بمنع معها التقديم فان المتعلق هنا ليس جزءا للخبر
 قوله لان الخبر هو قوله على التمرة هو الذي اخبرناه كما سلف قال الله الرضى يجوز ان يريد
 بالخبر ذلك المقدد لان الجار والمجرور متعلقان بالمجرور وحده متعلق بهما مله لان الجار ليس
 بمتعلق بالحقيقة بل بسببه متعلق بالمجرور والعامل فيما اختاره الله اولى لانه على هذا لا فرق بين
 المثالين فبما قل قوله الواقف مع اسمها خبرها اه لما لم يكن خبر المبتدأ خيرا ان اصطلاحا
 اشار الى المسامحة في عبادة المضم والمراد انه خبر عما يركب عن ان قوله من غير تعدا بالخبر عنه قبل به
 فصحيما التعليل قد فان تعدد الخبر مع تعدد الخبر عنه كثير قوله فانها في الحقيقة خبر واحد
 لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بين الخلاوة والخوض لاثبات انفسها قوله ونظير
 بعض النحاة هو الفاضل الرضى قوله فالافضا عليه لذلك اي وجعلنا التعدد في عبادة
 المضم اعم من ان يكون بعاطف الا فافضا المضم على الايتا مثال التعدد من غير تعدد لذلك
 اي لان التعدد بالعطف لا خفا به قوله وهو سببية الاول اي معنى الشرط هو التعلق بين
 الشئين بان يكون الاول سببا لتحقيق الثاني والحكم بتحقيق الثاني فالاول بخوان كانت

له

هذا

الشمس طالعها موهو والثاني نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طالعها
 قوله نعم وما بكم من نعمه فمن الله فان التقدير ما حصل بكم من نعمه فهي صام من الله مع ان النعمه
 التي حصلت بالمخاطبين ليست صدور النعمه من الله نعم بل الامر بالعكس فان صدورهما من
 الله سبب لهما والنصاف بهما لم تكن سبب الحكم والاختيار عنه حصل بكم من نعمه فيحكم اي
 فيجوز انما صار اي وما ان النعمه التي حصلت بهما سبب الحكم والاختيار يكونها صاؤه من الله
 نعم والفاضل الرضوي معنى الشرط بلزوم الثاني للاول فلا بد وما بكم من نعمه الا انه يخالف
 تفسير المصنف في كمال المجازات فلذا عدل منه الشك قوله نظرا الى مجرته تضمن المبتدأ معنى الشرط
 تغلب لصحة الدخول عند اي امتناع الوجهها بالنظر الى مجرته تضمن المبتدأ معنى الشرط
 وانما لم يجب دخول الفاء لانها كان المبتدأ دخلا في هذه المعنى خالف الشرط في جواز ترك
 الفاء في خبره قوله واما اذا قصدناه اي اذا قصدنا الدلالة على سبب الاول والثاني في العباد
 اللفظية كان يقربا فيني ان الله فله درهم فيجب دخول الفاء لمكان الشرط في اللفظ قوله
 واما اذا لم يقصدناه اي اذا لم يقصدنا الدلالة على انك المعنى لا في اللفظ حتى يكون واجبا ولا في
 المعنى حتى يجوز الامران وان كان موافقا في اللفظ للمبتدأ المتضمن له الا انه لم يقصد ذلك
 المعنى فيجب عدم دخول الفاء قوله وفي حكم الاسم الموصولة لانها في حكم لفظ واحد وكذا
 الحال في المضى والمضى اليه قوله والشرط والجزم من قبيل الاختيار اي الجملة الشرط لا يكون
 الا خبرية فلا بد ان الجزاء قد يكون انشا قوله باب كان وباب علمت وان لم يجزها بالكلية
 من الخبرية الى الانشائية الى ان العلم والكون ينافيان الشرط حيث انهما يدلان على تحقق وقوع
 ما بعدهما والشرط يدل على التعليق والتحقيق بنافية قوله ووجه ذلك تخصيصه بالنظر الى
 الحروف المشبهة بالاهتمام بين الاختيار والواجب لعل بين الاتفاق الواقع في
 الحروف المشبهة غير ليت لعل اولم يذكر قوله بالاتفاق لم يفهم ان في بقية حروف
 المشبهة خلافا قوله في المنع عن دخول الفاء بحيث بان صدور الشرط قد بطلت بدخولها

لسبب

حرف في قوله

الا

بالفتحة
 الحروف المشبهة
 الالهية بربان الاشياء

الخ اقول بهذا السلام

فكان نفتمن المبتداء له ضعيفان قولن لانها لا يخرج الكلام غير جيد فان علة المنع لا تنحصر
فيما ذكره الا ترى ان علة كان يمنع من دخول مع انهما لا يخرجها الكلام كما قال بل العلة في المنع
ما سمعت سابقا قولن فلن يفسل منهم اجاب سيؤ عن مثل هذا الاية بان الفاء ليست
بجزائية بل هي نافية اوهى للتعليل والخبر محذوف بدليل تركها مع ان في بعض الايات قولن
وقد يجب حذفه قال بعضهم يجب حذفه فاصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد
ونظيره محمول على الخبر وهو كلام راء فان حذف الفاعل واضربه مسلم الثبوت قولن
ليعلم انه كان في الاصل اه حاصله ان اهل الحمد قولن مثلا كان مجردا صنفه لما قبله فغير
اعرابه للمبنا الغنى المدح وذلك لان في تغيير المألوف زيادة ايقاظ السامع للاصغا اليه و
لان الكلام الذي قصد به المدح صاح جلسان بعدما كان جملة واحدة وكلما ازداد المقام
كلما ازداد مدحا ولو ذكر هذا المبتداء التوهم ان الكلام جلسان في الحال والاصل وقس عليه
قطعه للذم والرحم ونحوها قولن تقديره هو زيد انما حذف للعلم به سد غيره مسدود
سبا الكلام فيه قولن لان مقصود المستعمل اه اي مقصود المستعمل تعيين ذلك الشيء المرئي
بالاشارة وان يحكم عليه بانه هلال لينظر الناظر من وليس المقصود ان هلال المعروف هو
هذا وتحقق هذا مبني على قاعدة ذكرها ارباب العرشي وهو ان المعلوم المعروف عند المخاطب
هو الذي يقع مبتدا والجمهور عند يقع خبر مثلا اذ اعرفت فخالبك زيدا باسمه لم يعرف انه
اخوه لا نقول له زيدا خوك وبالعكس نقول له اخوك زيدا اذ التحقت هذه القاعدة فنقول
في المثال ان المعروف عند المخاطب انما هو شيء اشار اليه بلفظ هذا غير معروف بانه هلال
نقول له الذي هو معلوم لك بالاشارة الهلال غير قولن لينوجه اه علة للتعين و
الحكم اي تعيين ذلك المرئي والحكم عليه بالهلال لانه لينوجه اليه الناظر من لانهم لا يعرفون انه
هلال بالنظر اليه لما لوقال الهلال هذا فكانه قال الهلال المعروف لكم هذا المشار اليه فلا
يلفت اليه السامع لانه معروف عندهم قولن على عادة المستعملين فان عاداتهم ذكر القسم في

اشارة

ان

لين

مفعول

امثال هذا ليصدقهم الشاظرين قولهم ولست يتوهم اه لئلا يتوهم ان اخر الملل ساكن
لاجل الوقت فتح لا ينبغي ان يكون مرفوعا بل مجمل ان يكون منصوبا على تقدير بصر قولهم
على المذهب الاصح اتما قيد به لان فيه مذاهب احدها اذا ظرف مكان خبرا عن التسبع فيها
ان يكون طرفان خبرهما بعد بتقدير المضاف اي وقت خروج حصو التسبع واتما فله
المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الجملة ثالثها اذا ظرف زمان منصبا الى ما بعده وعامله
محدوف اي فاجاءت فخرج التسبع في كل منهما تكلف فلذا قال على المذهب الاصح
قولهم فاذا التسبع وافق قلدا كثر الشارحين الخبر عاما وهو موجود وحاصله مستدل
بان اذا المفاجات ظرف وهو يدل على الفعل العام كالوجود والخصوص ومنعوا تقدير
الخبر الخاص كقائم ووافق لا يجوز الا بقرينة ولا قرينة ههنا اذا الظرف لا دلالة له على
الفعل الخاص ونفى ان ما فله في محل والقرينة على تقديره لفظ خرج فان مفاجات
التسبع بعد الخروج يناسب الخبر الخاص قولهم غير ساسده الخ اذ لو ساسده لكان
الحذف واجبا جازا فان الحذف الواجب ما كان معه قرينة مع شئ بسده ساسدا كما
قولهم يزهد في الدنيا الهماون بالشئ بالاشقاق له اي لو يكن الشعر يحقر مرتبة العلماء
لكننا شعر من ليس هو شاعر مشهور قولهم اي اولا وجد يذكرك المشاهدة لولا
بحرنا الشطر والاختصاص لولا التخصيص بالفعل فيجمل لولا الامتناع عنه عليها قولهم لولا هي
الرافعة لانها حرف مختص بالاسم فيعمل فيه كساير الحروف قولهم او كليهما يذكرك الشئ مثال
ومثاله قولهم تضاربنا ثمين على صنعة المصلد قولهم اذا كان زيد مفعولا به قيد به
لئلا يلزم تكرار المثال قولهم ضرورة زيد لما يجمل ان يكون الحال هنا من الفاعل او من
المفعول والمصد منصوب الى صاحب الحال وقوله او ثمين مثال لكون الحال عنهما قولهم
وفيه كثافات كثيرة احدها حذف اذ امع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكون
وثانيها الحذف عن ظاهر معنى كان التناقض الى كان التامة لان معنى قولهم حاصل

اذا كان قائما ظاهرا في معنى الناقصة قال لها نيام الحال مقام الظرف الذي جداهم
 على تقدير اذا كان المثرى عليه هذه التكاليف اشترط اتحاد العامل في الحال ^{حسب}
 لانه لا يجوز ان يكون ضربه لما سيجيء ولا يجوز ان يكون حاصل المقتد لاختلاف العامل
 لان العامل في الحال حاصل في صاحبه حاضر وهو الياء او زيدا والحق انه يجوز اختلاف
 العاملين على ما ذهب اليه المالكي قول يلا بسنة تأى اي ان ضرب لزيد يلا بسنة زيدا بوقوعه
 عليه قول يلا بسنة تأى ومعنى يلا بسنة كونه ضارا مضى قول اولي خبر ان في قوله
 ان تقدير قول مسرحين من تلك التكاليف لانها منبهة على تقدير اذا كان ومثابه
 اليه الرضوخ خال عنه قول من غير سنة مسدة فلا يكون الحذف واجبا بل جائزا للمفردة الذات
مع انه اذا دخل فيما وجب حذفه عندهم قول وتقدير المبتدأ المقصود عموم بدليل الاستعانة
تحقيق هذا المقام ان المصدا اذا اضيف يكون عاما بدليل الاستعانة فيكون ضرب زيدا
فانما اجبا عن جميع الضرب في حال القيام فيلزم منه انه لم يضره في غير حال القيام وانه لو ضرب
مرة في غير حال القيام لكان منافضا لقوله ضرب زيدا فانما واما الزوم تقدير المبتدأ على تقدير
الكوفيين فيما ان فانما لما كان متعلقا بقوله ضرب كان معنا كل ضرب مضى يقع على زيد حال
قيامه فانه حاصل ولا يلزم منه انه لم يضره في غير حال القيام ليكون منافضا لقوله ضرب زيدا
فانما وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان قول اي ضرب زيدا ضربه قائما اي ما ضرب ايا الا هذا
الضرب المقيد هو ضعيف لان حد المصدق مع بقاء معنوه غير معنوه لان في قوة ان الموصوم مع
الفعل لا يجوز حد الموصوم بعض صلته لان الحال لا يدل على هذا المصدق فيلزم حذف
الخبر يلا سنة قول ذهب بعضهم هو ابن درستويه لو كان ما ذهب اليه صحيحا التم الكلام بضم
او بضم زيدا بغير ذكر الحال قول وعطف عليه شي بالواو الضمير تاراجع الى المبتدأ وهو
الذي في المفاضل المع من ظاهر العبارة وعند انه راجع الى الخبر لما استعرف بعد هذا قول
اي كل رجل مقر من مع ضعفه علم ان البصريين تددوا الخبر مثنى بعد المعطوف اي مقر ان لهم

ان المعطوف معطوف على المبتدأ فهو مبتداء فيحتاج الى خبر فورد عليهم ان الخبر المحذوف خبر
 لمبتدئين فلا يسد المبتدأ مع الثاني وهو قوله وضيعته مسد اذا المبتداء لا يكون سد مسد
 الخبر فلا يكون حذفه واجبا بل غالبا كما اعترف به البعض والشا الفاضل الرضي فلما الخبر
 مفرد او عطف ضيعته على ضميره فلا يكون مبتدأ حتى يحتاج الى خبر يرفع الكوفيين از هذا
 الكلام تام لم يحذف منه الخبر نعم انهم ان الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع واو قبل
 كل رجل مع ضيعته لم ينجح الى تقدير فكذا ههنا والجواب ان جعل الواو بمعنى مع لا يخرجها عن
 العطف الاصل وبقاء العطف الاصل يمنع جعله خبرا لان الخبر لا يعطف على المبتدأ فلا بد من
 تقدير الخبر بخلاف مع ضيعته فان مع ظرف حقيقة فائمه مقام متعلقة وهو كائن فلا يحتاج الى
 تقدير الخبر والضيعة اللغة العفار التي هي الارض والتخل والمشاغ وههنا كناية عن الصنعة اذا
 عرفت هذا فاعلم ان المحذوف مثل اعلية لا واجب دليل اشارة في فحج البلاغة الذي هو كلام رب
 الفضا حيث قال وانتم والسائمة في قرن قوله واقيم المعطوف على الخبر والمحشي على المبتداء
 واجاب عن الاعتراض السابق بان المعطوف وان كان من ثمرة المبتدأ لكنه يذكر بعد الخبر فيصح
 ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ولا يخفى ما فيه من التكلف قوله يكون مقسما به يعني معينا
 لذلك بحيث ينتقل من سماعه الى كونه مقسما به ليكون فرقة على حذف خبر الذي هو قسمي فلو
 كان غير معين لم يجب حذف خبره كقولك امان الله لا فعلن كذا قوله اي لعمرك وبقاؤك اشا
 بالعطف الى اتحاد المعنى قوله اي ما قسم به اشارة الى ان الحمل نجافان العمر ليس بقسم بل مقسم
 به فان القسم معنى مصدق فلا يصح الحمل حقيقة قوله ولا يستعمل مع اللام اه اعلم ان استعماله
 في القسم على وجهين بغير اللام وباللام فان لم ناث باللام نصبت نصب المصاقلت عمرك لا فعلن
 كذا ومعنى عمرك احلف ببقائك فاذا اخلت عليه اللام رفعته لا بتداء اللام فيه لا بتداء
 وليست هي المواطن للقسم كما ذهب اليه بعضهم قوله اي المرفوعا اشارة الى ان قوله خزان
 واخوانها مبتدأ محذوف والخبر وذلك بقرينة ما سبق فقوله هو المستند ابتداء كلام وقوله اقا

اي

من

الفاضل المح على نية كون ذكر خبر ان ليس له من خبر المبتدأ بل لانه من المرفوع بعيد قوله
 لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون ووجه ضعفه ان الابتداء عاطف فلا يؤثر مع وجود ما هو فوقه
 قوله بعد دخول احد في لفظ الحد ليصدق التعريف على كل من افراد المعرف قوله لفظا او معنى
 اما لفظا فهو في العمل اما معنى فلا يخرجها عنها الى معانيها فان مثلا نقيد التاكيد وهو حاصل
 في المبتداء والخبر فهو على كل تقدير لا ينقض التعريف بمثل يقوم بان يقا انه مسند الى شيء اخر وهو
 ابو بعد دخول ان فينبغي ان يكون خبرا وليس كذلك بل الجملة خبر لا نقول ان كلا من معنى الدخول
 وهو التاثير لفظا او معنى مفعول في يقوم وحده وحاصل في المجموع فان الرفع المحل للجملة وكذا التاكيد
 فيكون هي الخبر لا الفعل محد قوله ولا يحتاج الى ان يتجاءه تعريف لفاضل المبتدأ قوله ويلزم
 منه عطف على قوله بجواب حاصله انه يلزم على هذا الجيب يكون قول المضم بعد دخول هذه
 المحرف مستدل فانه اذا حمل الاستا على الاستا الى اسمها لا يكون الاسم اسما لها الا بعد دخولها
 يلزم المحذور قوله فيحتاج الى تاويله والاصل عدم التاويل قوله ولا يلزم من ذلك انه هذا
 الكلام تعريف بنجم الامم الرضى حيث قال قد ينحالف خبرها خبر المبتدأ في غير ما ذكره المضم ايضا
 وذلك خبرها لا يكون مفردا متضمنة ما له صد الكلام انتهى فحاصل كلام هذا الفاضل اعراض
 ان على المضم بانه ينبغي ان يقول الآ في تقديم الآ في تضمنه استغفها وحاصل الجواب ان المراد حكم
 حكم الخبر المبتدأ اذا صح كونه خبرا لها وهما لا يصح اما لان التحقيق بنا في الاستغفها واما لانه فهو
 صدره قوله اي ليس امره الغرض من هذا التقدير تحصيل المستثنى من المفهوم من نحو الكلام
 قوله من ان البيا السحر وان من الشعر لمكة هذا الكلام من مفردات كلام الرسول صلى الله عليه
 والفقرة الاولى ان بعض البينات الصالحة من بعض الناس تؤثر في القلوب تاثير السحر فرب كلمة
 حق تبين معانيها بعض الزا هذا بلغ في التاثير من الكتب السماوية التي بينهما بعض الفاسقين
 ومعنى الفقرة الثانية ان بعض الشعر حكما اي كلام حق على منج فانون الشعر كالديون المنسوبة
 الى مولانا امير المؤمنين قوله وذلك لتوسمهم في الظرف اه وذلك لان كل محد ولا بد ان

تكون فيهما اوسكانا الطرف مع الشيء كالضرب المجرى للشيء فيدخل حيث لا يدخل غير الجار
والجهد مجزاء للمناسبة اذ كل طرف جازم في التقدير قولهم اي لتفي صفة ان كانت
صفة يلزم من نفيها نفي الجنس لا رجل موجودا لشميه مطرقة فتأمل وتسمى ايضا لا لغيرها
نفي الجنس من الصفة قولهم ما عرفت من الورد ولا يراثر اثارا لفظا او معنى قولهم فلا يرد
وجه الورد ان يقبل يلزم على نفي التعريف ان يكون يضرب اي الفعل وحده خبر لا وليس كذلك بل يجوز
الجملة خبر لها والجواز بعد ما عرفت قولهم لاحتمال حذف الخبر بالمثال ينبغي ان يكون ظ
فيما هو مثل قولهم على ما هو الظاهر وانما قال ذلك بالجواز ارتفاع صفة حملا على المحل لمشاقتها
لان في افادة المبالغة فان لا لمبالغة النفي ان لمبالغة الاثبات وهو الوجه عليها فكما ان صفة
اسم ان يجوز رفعها على المحل فكذلك ما شابهها الا انها خلاف الظاهر بل منعه قوم قولهم لا ينفيد
الظرف لان الظرف انما يعم كلام خارج في العادة يحتمل السامع على الضحك ونحوه وهذا لا
ينفيد بكونه في الدار قوله ونحوه كالحال فانه في معنى الظرف قولهم لدلالة النفي عليه لان
النفي يقتضي نفيا لما لم يكن منافرا منه خصوصا على امر شامل قولهم اي لا الوجود الا الله
قال بعض الافاضل ان هذا الخبر جزم يلزم منه لا يفي بوجود ما سوى الله تعالى من الالهة
نفي امكان وجوده وان قلنا ممكن ما لم يلزم منه اثبات وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد
لاننا نمانع بنفي امكان الوجودها سوى الله تعالى من الالهة واثبات الوجود له نعم وعلى الاول
لم يلزم نفي امكان من غيره وعلى الثاني لم يلزم اثبات الوجود له نعم فالجواب من وجوه احدها
ما ذكره الزمخشري وهو المرفوع بعد الخبر لا لغو لفظا والاصل في كلمة الشهادة الله انه ثم
قدم الخبر فقال لا اله الا الله عدل عن الاول الى الثاني لاداء المحصر التخصيص على نحو التلويح
زيد ثم زيد التخصيص باثبات الالهة له فتأمل ونفيها عما سوى نفسه قد قدم حرفا النفي في وسط
حرف الاستثنا ثانيها انه يجوز تقديره وجوبه بنحوه في الاشكال لان نفيه يقتضي نفي الامكان
اذ لو كان الاله الممكن شريكا لكان موجودا لا محالة اذ شريكه لا يكون الا واجب الوجود فلا

يدخل شريكه في حيوان الامكان فصل ثانياً في تقدير ممكن والقرين قريباً
 مراراً بعها ما قلده بعضهم وهو قوله لا اله الا الله اذ لا ابد او ظن انه رافع الشبهة
 وهو كما ترى قوله خامساً حل الا بمعنى غير ويكون هو الخبر فيفيد نفى كل الـ غير سوس
 فرض معبوا الحق او غيره ذهب اليه بعض المعاصرين وفيه حل الا على معنى استعجالها فيه ناز
 سادساً ان هذا الكلمة الشريفة شرعية للرد على الكفرة الذين اتخذوا الاصنام الهة
 معبوة من دون الله نعم فالمراد يقصد هذا الرد عليهم سابغها قال بعض الملح وهو ان
 كلمة الشهادة غير تام في التوحيد بالنظر الى المعنى اللغوي لان التقدير لا يخفى من احد الامر
 وقد عرفت انه لا يتم وانما تعد كلمة لشهادة تامة في اداء معنى التوحيد لانها قد صارت علماً
 عليه شرعاً والوجه الثاني عند هو الارجح قوله فيكون معنى قولهم اه فتكون ح لا من
 الاسماء الافعال وزيفه المضم بان اسم الفعل لم يكن علم مثل هذا الضمير قوله على التقدير
 على المحل قوله ليس لتفي الحال فان تفت غير بقدرية قول الشاعر قوله وما مثله فيهم
 ولا كان مثله وليس يكون اللهم ادم يذيل قوله على مورد السماع وهي المنكر قوله
 من صدها كتب في الحاشية الصدد الاعراض والبراح الزوال والمضمير في نيرانها للرب اي
 من عرض عن نيران الحرب فلا زال عنها قوله ولا يجوز ان يكون لتفي الجنس فيرد
 على الفاضل الرضى حيث انه قال لتفي الجنس منع وجوب تكرار المرفوع بعد لا فان التكرار انما
 يجب مع الفصل بينها وبين معمولها قوله اعلم ان المراد اذ ذكر هذا الفائدة في بحث الفاعل
 فلا وجه لاعادتها قوله فلا ينفقض بالتوابع كالبدل مثلاً كاخوك فيما زيدا خوك قائماً
 يصد عليه انه اسند اليه بعد دخول ليس باسم الجواب انه ليس مسند اليه بالبعيدة قوله
 لكثرة اذكر الشئ المقصود بالبيان استدعي عن الاهمية الاهتمام يقتضي التقديم قوله
 علامة كون الشئ مفعولاً حيث انها علامة كون الاسم مفعولاً فلا ينفقض حد المنسوب بمسلات
قوله ادع كما في المحققات بالمفاعيل من الحال والتميز وغيرها قوله اي من المنصوب المذكور

لان

لـ
لـ

فيقولك مرت
 بمسلمات

في ضمن المنصوب بما موافقا للضمير هو في قوله لهم هو ما اشتمل قوله او مما اشتمل ويرجع بمرج
 المرجع قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول هذه التي تنهاه بالنظر الى اللغة واما بالنظر الى
 الاصطلاح فيصح الاطلاق على كل الخمسة فان مفهوم اصطلاح ما فرن بالفعل لفاعة ولم يسند
 اليه تلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا قوله اسم ما فعله كونه ما عتبا من حدث لان ما فعله
 فاعل فعل هو الحدث لا قوله بحيث يصح اسناده صحة انتسابه الى فاعله كما نقول ضرب يده وهو
 ونحوهما قوله لا يكون مؤثرا فيه كما ذهب اليه بعض الشارحين نظرا الى ان ظ اللفظ يخرج الاشياء
 الانية قوله لا يمتاز لفظ الاسم لما كان تعريفات ساير المقاعيل بحيث لا فيها لفظ
 الاسم صا كانه الاصل والاسلوب ترك لفظ الاسم فغير من ذكره بقوله زيد لفظ الاسم وحاصل
 الجواب ان الذي صدر من الفاعل هو الحدث وهو معنى المفعول المطلق من اقسام اللفظ فهو
 اسم ذلك المعنى قوله ويدخل فيه المصا اي قولهم اسم ما فعله وانما يتبع بذلك مصداق
 من صدق اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه اخذ منه على مذهب البصريين او محل رجوعه الى
 الفعل على مذهب الكوفية قوله واسما عطف على قوله مذكورا ولا يعني ان الفعل المذكور
 الملفوظ والمقدور الاسم لان المراد انهم من الفعل وشبهه كما هو الشايع فاندفع اعتراض الفاضل
 المنتدج بخرج مثل ضاب ضربا قوله بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه ان قيل يلزم خروج المفعول
 المطلق النوعي والعدد عن تعريفه لانها يبدلان على امر زائد على معنى الفعل فلم يكن الفعل مشتملا
 عليه اشتمال الكل على الجزء فالجواب اعني المفعول المطلق وهو ذات الحدث التي دل عليه اللفظ
 وكون والحدث نوع كذا ومعدد كذا من عوارض ذلك المعنى وارضنا قوله وكذا خرج بالاشتمال
 كرهت كراهية تعريض بالفاضل الرضي حيث قال يبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهية فانه مفعول
 به مع صد التعريف عليه حاصل الجواب ان لقولهم كراهية عتبا بين احدهما بحيث كونها قامة
 بالفاعل واشتمل معنى الفعل عليها فهي مفعول مط داخل في الحد وثانيهما كونها بحيث وقع عليها
 فعل الكراهية كما في قوله كرهت فيامي فعل ليس مشتملا عليها فهي هذا الاعتبا خارجة عن التعريف

ليس

زيد

الخ

او

بقوله بما قول انت الله انبانا فان مصدرا بنت انبانا وفعل بنا انبنت قولهم رسول
 اه جواب عما يقى ان خبر ليس بمصدق قد جعله المضمر مثالا له فاجاب بان مصدقته بخاريتة
 اكسبهها من غير اما من الموصوف المقدر اغنى قديما او من المضاف اليه اعنى مقدم قولهم
 اى سماعتيا اشار الى ان سماعتيا صفة وجوب الذى هو بمعنى اجيباء النسبة عند وفرة قولها
 يعلم ان ضابطاه اشار الى تعريف الحذف القياسى قولهم اريد اثباته قال المحشى لا حاجة الى حل
 المثبت على ما اريد اثباته قولهم لا يجب حذفه لما شغره من علة وجوب الحذف بخبره فلم
 يكن من باب المفعول المطلق قولهم وقع اه او هنا منع الخلودون اجمع بدليل قوله ما انت
 سيرا الاسير قولهم كاد كاد فانه وان كان مكررا الا انه لم يقع في موضع الخبر ليس مثله مضافا
 قولهم وانما جمع اه يعنى لم يفصل الضابطة الثانية عن الاولى بقوله فيها الاشارة الى بعض
 القيود قولهم الى ما يشبه به فعله فان سيرا البريد ليس فعل الفاعل كالاول بل فعل الفاعل

قولهم
 لا يكون منه
 اى من المفعول المطلق
 المحذوف وفعله
 مذکور
 لكان مرفوعا على

يشبه به اى ما انت الا تسير مثل سيرا البريد والبريد البعلة المرتبطة فى الرباط معرب بريد ثم على البعلة
 سيمى الرسول المحمول عليها ثم استعمل فى اثني عشر ميلا وكان من عادة الملوك يبنون اقمرة
 الرنيط ويقفون البغال فيها ويقطعون اذنابها وكانت موقوفة فيها لاجل اصحاب الحاجات
 والمراد بالبريد هنا حامل الرسالة وانما وجب حذف الفعل فى الضابطين لوجود القرينة
 والسامسة المحذوف اما القرينة فى الضابطة الاولى فبما المشبهة بليس فانها تقتضى خيرا
 ولا يصلح خبر الافعل هذا المصدر اما السامسة المحذوف فهو الاستثناء واما القرينة
 فى الثانية فهو مبتدأ فانه يقتضى خيرا ولا يصلح خبر الافعل هذا المصدر واما السامسة المحذوف
 فهو المصدر الاول الذى اعلمه فى تعليل وجوب الحذف ما عول عليه الفاضل الاستر بادية
 هو ان وجوب الحذف من حيث ان المقصود من مثل هذا الحصر والتكثير بوصف الشيء بدلا
 حصول الفعل منه لزومه ووضع الفعل على الحذف والتجديف لئلا كان المراد التخصيص على الحذف
 التجديف واسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لما شبهه نصا العامل لازم الحذف فاذا تحقق

على وجوب الحذف ظهر لك عدم وجوبه في تلك الامثلة التي احترز عنها قولهم اي قائمون
 مناه واما وجوب الحذف في هذه الصوة لان ضابطه هذا القسم يذكر جملة تضمن مصدرا
 تطلب منه فوايد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوايد والاعراض بالفاظ متصا منصوبة
 عن تلك الجملة وجب حذف الافعال لان تلك الاعراض تحصل من ذلك المصدر الذي تضمنه الجملة
 المقدمة فيصح ان تقوم تلك الجملة مقام ما يتضمن تلك الاعراض اي الافعال الناصبة لها فلما
 صح ذلك تكررت تلك الفوايد استقل ذكر افعالها قبلها فالنظم قيام الجملة مقام تلك
 الافعال وبعبارة اخصراته هو انما وجب الحذف لست الجملة المنقذة من مستل المحذوف لمناسبتها
 من جهة انه تفصيل لا ثمضمونها قولهم صوحسن مرفوع اما على انه بدل من الاول وصفه
 فلم يكن مما نحن فيه وظني عن هذا وامثاله خارج بقيد المفعول المطلق فلا حاجة الى الاحتراز
 عنها في هذا المقام قولهم لان الزهد ليس من افعال الجوارح فيه تعريض بالفاضل الرضوي
 قال ينبغي ان يضم الى التعريف شرطا اخر لا يخرج مثله علم علم الفقهاء ولا مثله هذا العلم
 فان الثاني يكون مرفوعا لا غير حاصل الجوا ان مثل هذا خارج بقوله علاجا على تفسير
 الش فان الزهد العلم وامثاله ليس من افعال الجوارح كالصوت بل هي من الكيفيات
 النفسانية قولهم بعد جملة اه واما وجب حذف الفعل في هذه الصوة لقيام الجملة المنقذة
 المنصفة بتلك الاوصاف مقام كون الناصب هو الفعل المقدد المشهور وظ كلام سبويه
 ان المصدر المنصوب بقوله له يصو لا يفعل فقلد لان الجملة عند بمعنى الفعل والفاعل هي
 بمعنى يصو لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام ذلك المصدر الحادث وعلى ما قام
 ذلك المصدر وقد افترن بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو
 لفظ حدث في مسائلنا فالجوع كالفعل والفاعل وقواه بنجم الائمة ولا يخفى ما فيه وقال بعضهم
 الغامل في المصدر المنصوب الا الذي بمعناه في الجملة المنقذة لان المعنى فاذا تصويت والتصوت
 مصدران يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مط فهي كما تقول عجبك ضربك ضرب الامير من ضربك ضرب الامير

تلك

له

له بصوت

لا الذي

وفيه نظر قول مصدوق مضمون جملة اعلم ان المضمون معرف سابقا بقوله
 مصدقها المنسوبة الى الفاعل اه هو مضمون المعرفة الفعلية وههنا المراد بمضمون
 الجملة الاسمية فلا تعارض وانما وجبت حذف الفصل لان الجملة الاولى تدل عليه و
 منعته عنه حيث انما مضمون المضمون قولنا انما يؤكد نفسه اشارة الى ان اللام في
 قوله لنفسه صفة للتأكيد لا للتعليل كما يستمع قولنا لا امر ايعاير ولا بالاعتبار
 اى اعترافا يؤكد نفسه ذاته ولا يؤكد غيره ولو كان ذلك المغاير مغايرا له بالاعتبار اى ليس
 يوجد ههنا امر ايعاير لا ذاتا ولا اعتبارا حتى يوق انه يؤكد ذلك الغير لا اعتبارا كما يظهر
 لك في المسئلة الاشارة فان فيها امر ايعاير المنفرد المطلق بالاعتبار ارفتموه مؤكدا للتحقيق
 مصدوق مضمون الجملة اه اعلم ان كلام المضمون ونفره بالثمة اشارة الى تحقيق المقدم للشهوق
 وهى ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب اكثرهما خذها على الظن وقال ان الصدق والكذب
 مكانيا الاحتمال من زيد قائم مثلا وبعض الملح كالمضمون ونجم الاشارة قالوا الجملة الخبرية تنق
 في الصدق والحق بحيث لا احتمال فيها لغيرهما فثبت مدلول اللفظ قالوا وقولهم الخبرية
 يحتمل الصدق والكذب ليس المراد ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه
 يحتمل الكذب من حيث العقل اى لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وجعل المضمون
 حقا مضمون الجملة الا انها يحتمل غير صريح في اختيار هذا التحقيق قولنا لانها يحتمل الصدق
 والكذب الحق والباطل الاولى ترك الحق والصدق لانها مدلول الجملة لا محتملها كما الكذب
 والباطل ووجه ذكره ان احتمال الجملة لها كغيرها انما هو في مقام التأكيد والرد على السامع
 لانك انما تؤكد بحقا اذا توهم المخاطب ثبوت نفى الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه
 كذب مدلولها ونفى محتملها ان عنده من غير جميع قولنا تأكيد لغير هذا اصطلاح
 المتأخرين سببوا تسمى التوكيد لنفسه التأكيد الخاص والمؤكد بغير التوكيد العام قولنا
 لانك من حيث هو منصوب عليه اه هذا الكلام اشارة الى تحقيق بديع وهو ان المصداق المؤكد

ولانه

قولنا

الجزء

فصار

ليس يؤكد النفس في الحقيقة ولا فليس يؤكد لأن التوكيد تقرير الأمر الثابت بان تكرره و
 إذا لم يكن الشيء ثابتاً فكيف يقوى إذا كان ثابتاً فمكره إنما يؤكد نفسه فكيف قال المضمر وغيره
 تأكيداً لغيره وتوضيح ما ذكره الله أنه يؤكد نفسه حقيقة ويؤكد ما يغايره اعتباراً لذلك أنه
 أي هذا النوع من المفعول من حيث أنه منصوب عليه بلفظ الحقيقة وعبر عما عنه يؤكد نفسه لأنه
 يؤكد الحقيقة التي هي مدلول زيد قائم ويؤكد غيره وهو زيد قائم من حيث أن الحقيقة أحد
 محملاتها عند السامع فالمؤكد اسم مفعول هو الجملة الموصولة باحتمال الغير الحق والمؤكد بالكره
 هو الحقيقة المنصوصة الغير محتملة لشيء قولهم ويحتمل أن يكون المراد به هذا الاحتمال ذكره
 المضمر وحاصله أن اللام ليست صلة للتأكيد حتى يحتاج إلى التكاليف المذكورة بل للتعديل
 فالفتح أن حقاً تأكيداً لا جازماً يدفع الغيب وهو الاحتمال الآخر أعني الباطل مدته الفاضل إليه
 يفوت المقابلة بينه وبين ما سبق عليه علة وجوهر الفعل هنا ما سبق في نظيره قوله حتى
 يحسن تعليل لقوله ينبغي أن يكون المراد به والمؤكد بالفتح غير مذكور فيها على هذه الاحتمال
 فأمثلة في هذا المقام فانه من مزال الأقدام قولهم وفي جعل المثال اه لانه مثل بعلبك هو
 مضاً إلى المفعول فالفيد مفهومة من المثال لكنه تكلف في الشائع تميم التعريف بدون المثال
 قولهم حذف الفعل اه وإنما حذف لأن تشبيه المصدر تقوم مقامه وليفرغ الجيب بالسرعة من
 التلبس فينتزع لاستماع المأمور به حتى يشبه قولهم نعلقه به أماتقيا وإثباتاً قولهم ولا يقول
 في ريث بزبداه وإنما صح أخرجه مع أنه مفعول لانه ليس مفعولاً به على الإطلاق في اصطلاحهم
 بل مفعول به بواسطة حرف الجر والكلام في الكلام في المطلق قولهم والمفعول المطلق اه أي يخرج
 المفعول قولهم خرج من قوله ما وقع عليه فعل الفاعل ظاهراً لانه عين فعل الفاعل فلا يحتاج
 إلى التكلف المذكور قولهم ولا يشكلى في تقدير تميم الفاعل قولهم كوتوعه في خبر أن أي كوتوعه
 المفعول في خبر أن يكون بعد الفعل المصدر بان لأن ما في خبر أن لا يتقدم عليها قولهم العامل في
 المفعول به إشارة إلى أن المراد من الفعل العامل في خبر أن لا يتقدم عليها قولهم في باب الأفعال

فاجاب
 الشايع
 الجمل
 ما سبق

٢٤
 حين

اخاك اخاك اي الزم قولك على المدح الحمد لله الحميد قولك والذم بخود بيت بزهد الفنا
قولك او الترحم بخوسريت بزهد المسكين قولك وانتهوا عن التثليث هي الكثرة عن القول
ثلاثة لله عيسى ودمه والله امرهم يقصد التوحيد وفطبت سهل السهل نفيس الجمل
الحزن ما غلظ من الارض قولك يوجهه او بقلبه كلمة او منع الخلق قولك كما اذا ناديت مثال
للتوجه بالقلب قولك مثل يا سماء من دناي نعم لشرهم نعم عن الاقبال اذا لوجهه ولا قلب
قولك قال ابو علي الظاهر ان مراده انها اسماء افعال بمعنى ادعوا فعل المضارع المتكلم قولك
التي ترفع بهام المنادى المفعول بهذا التحقيق دفع ما اورد على ظاهر العبارة وهو ان ضمير يرفع
من راجع الى المنادى مع ان المنادى لا يكون مرفوعا في حالة لان الرفع من القاب المعربات واجاب
عنه باحد ثلاثة وجوه اما يجعل الضمير على حاله لكن المراد دفعه قبل حالة افتدا وتسميته
منادى قبل هذه الحالة بخا باعينا ما يول اليه او يكون الفعل مسندا الى الجار والمجرور ولا
ضمير فيه التقدير بين المنادى على ما يقع به الرفع من حركة او حرفا ويكون الضمير راجعا الى
الاسم والتقدير بين المنادى على ما يرفع به الاسم رده الشبابة غير ملائم لسو الكلام لان الضمير
في قوله وبين راجع الى المنادى قولك فلوا بما د ضمير يرفع الى غير لزم انتشار الضمير قولك
والفعل اه عطف على ما قبله بحسب المعنى فان قوله يرفع به المنادى في قوة ان يؤان الفعل
مسندا الى ضمير المنادى وكانه قال الفعل اما مسندا الى ضمير المنادى او مسندا الى الجار والمجرور
قولك لفظا او معنى اما لفظا فظا واما معنى لان معناهما لا الخطا قولك افراد او تعريفا و
اما اعتبرهما لتقوى جهة الاتحاد ولا يلزم بل هو المتضامان في حكمه والتكرار الغير المعينه قولك
واما فلنا ذلك اي جعلنا البنا المشابهة الكاف الحرفية بواسطة ولم نجعله لمشابهة الكاف
الاسمية قولك بعد التثنية وتعرفه بالفصد قولك اي يلامد خلاه اشار به الى ان اضاف
اللام الى الاستغاثة لادنى ملائمة اذ ليست الاستغاثة معنى اللام بل معناها هو الاختصاص
قولك واما فتمت مع انها لام الجر وهي كسوة قولك كان الضمير كافا ادعوك قولك

لعدم وقوع الضمير في المثنى بعد المستعارة قولهم من فتح لام المعطوف لانه
صامداً مستقلاً فلا فرقة فارقة قولهم فتشكل لان الذي يقتضي الفتح وقوعه
موقع كاف الضمير اذا لم يكن المنادى هو الماء مثلاً بل كان محذوفاً فالمنادى المحذوف
هو الذي قام مقام كاف الضمير فلا وجه لفتح اللام لكن يجوز ان يكون وجه الفتح وقوعه
كالخطاب صورة قولهم او تقدير مثل يا غلامي قولهم ان كان معرباً قبل دخول اه آخر
هذا القيد يا يوم ينفع الصادقين ويخوه بما هو مضاف الى الجملة ومبنى على الفتح لانهم
يعرب قبل النداء فلم ينصب انما او تقدير بل محلاً قولهم يا طالعاً جبلاً قال الفاضل المح
هذا المثال من المزالق النحوية فانه لا معتمد لعل طالعاً وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قلنا هو
يكون موصوفاً اي مفرداً معترفاً ويجب تعريف طالعاً ولا يكون هناك شبهة من ان انتهى هو
بجدة بيان كون الموصوف معرفة تعريف صفة تقول يا طالعاً جبلاً الظريف يمكن ان يؤانه
معطوفاً او موصوفاً تعريف تقدير ابدليل تعريف صفة والتقدير يا ايها الطالع جبلاً محذوف
اي للاختصاص ثم حذف اللام لئلا يجتمع التاء التعريفية ثم نصب طالعاً لكونه مضافاً للفظ
ويحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون عمل اسم الفاعل
بدون الاعناء قولهم توفيت لنصب لا تقيد له اي نصب الرجل وقت يوق غير معين
لان تقديره ليرد ذكره قول الاعمى لانه اذا كان منصوباً كان غير معين فيكون قولهم غير معين
مستنداً قولهم يا حسناً وجهه طريقاً نقل عن في الحاشية انه قال انما قيدناه بقولنا
ظرفياً ليكون نصاً في كونه نكرة لم يقصد به معين لقال يا حسناً وجهه الظريف قولهم اعم
من ان يراد بهما معين وغير معين فان قصد التعيين فمثال للشبهة بالمضاد وان قصد
عدمه فهو مثال للقسم الرابع قولهم لان توابع المستعارة لانه ليس مبتدأ على ما يرفع به
لان رفعه قبل النداء بالضمه وبناءه حال النداء على الفتح قولهم فانها لما انتفت اه
جملة معترضة لبيان تناول المفرد للمضاد بالاضافة اللفظية وشبهه المضاف اما تناولها

نظن عدم مطلق الاضافه واما الاول فانه في حله لا نقصا فرجع الى المفرد بعد وقوعه
 ليدخل على لقوله وانما جعلنا قولهم الحسن الوجه والحسن الوجه الحسن الاول
 نصب الثاني ورفع الوجه فيهما على الفاعلية قولهم والصفة مطاى مفردة كانت وما
 في حكمه ليدخل فيه يازيدا الحسن الوجه كذا عطف البيا قولهم ورفع حلا على لفظه قال
 الفاضل المح هذا من غوامض النحو لان العامل في التابع هو العامل في المبتوع والتابع
 باعراب سابقه من جهة واحدة وتفصيل الكلام في رتبة يحوج الى التطويل قولهم
 او المقدد مثال المقدد يا موسى العاقل قولهم المنع خول يا علي كرا على طريق
 التمثيل والافج حروف النداء كقولهم وابو العباس المبره اه اعلم ان كلام المجر
 اه اعلم ان كلام المبره يدل على خلاف ما نسب اليه المفعول ذلك انه قال ان كان اللام في
 العلة اخبرت مذهب خليل لان الالف واللام لا معنى لها فيه ولا يفيدان التعريف
 بل يلج بهما الوصفية الاصلية فقط فكانت مجردة عنهما لان تعريفه بالعلية وان كانت
 اللام في الجنس اخبرت مذهب غيري لان اللام اذن بغير التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها
 فعلى هذا مذهب المبره في الحسن والصعق اخيرا الرفع لان اللام لا تعريف في هذا هو
 الايقون مذهب النجم قولهم والصعق كان في الاصل اسم لكل كوكب ثم جعل علماء مع اللام
 مسئلة شراف فخرج اللام منه فظنوا ان الالية والصعق كان اسما لكل من رمى بصاعقة
 سماوية ثم جعل علماء اللام لحويلين ثقيل لما رمى بصاعقة حين هبت الريح و
 شبهها وقال بعض الشعراء مخاطبا لابنته ابوك خويلد فابكي عليه قيل الريح في البلد التي
 قولهم لانها اذا وقعت اه هذا التعليل فاسد فانه في المضاف بالاضافة اللفظية والشبه
 بالمضاف قولهم المني عن جواز فقه فان الفتح لما كان من الغاب البناء فيفهم ان ما فيه الفتح
 فهو مني قولهم بلا تحلل واسطة كما هو المبادر قولهم لكثرة وقوع المنادي ولان هذا
 المنادي في الحقيقة مضاف لان اضافة الصفة كاضافة الموصوف قولهم اي اذا اريد نداؤه

ربع
 في قوله
 على الاصمعي
 يجوز وصف المنادي
 المفرد المعتبر يشبهه
 بالمفرد اول الاختصاص
 منع
 عنه
 العلم

في قوله
 في قوله
 في قوله

لما كان نداء المعرفة غير جائز صرف الكلام عن ظاهره بجملة على الارادة قوله مثلاً ذكر
مثلاً لا فائدة ان الكلام ههنا على سبيل التمثيل وليست كلمة يا ولا ايها ولا الرجل مغن
ههنا بخصوصها بل ساير حروف النداء مثل يا في عدم اجتماعه مع اللام التعريف احتجاً
الى الواو لانه وايضاً ساير الاسماء المبهمة مثل اي في هذا لا عتبار وايضاً ساير الاسماء المعرفة
باللام مثل الرجل نحو يا هؤلاء الكرام ويا هذه المرأة قوله بتوسط اي واما وسط هذا
الامر المبهمة دون امر معينة قلت لان الاصل في المنادى ان يكون معلوماً فاذا كانت تلك
الوسايط معلومة وقف الذهن عليها فلا يحتاج الى الاسم المعرفة باللام فلما كانت مبهمه سمي
من المبتدأ الوصفية احتجاً الى ما يرفع ابهامها فاشتد الحاجة الى ذلك المعرفة باللام ومن
هنا سمعهم يقولون انهم المقصود بالنداء مع عدم مباشرة حرف النداء قوله رفع
الرجل والمبرد والزجاج جواز النصب ايضاً كغيره لا يدل عليه فرائد فلما ايها الكافرون
قوله المقصود بالنداء اي بحسب نفس الامر ليكون قوله حركة الاعرابية اه فان حركة الرجل
حركة اغراء وحذف التنوين اتما هو لوجود لام التعريف قوله فهذا بمنزلة اه اي التزم الرفع
في صفة المنادى اذا كانت مقصودة بالنداء بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة
المنادى فكانت قال صفة المنادى المبني المفردة يجوز فيه الوجهان الا اذا كانت اي تلك الصفة
مقصودة بالنداء ولا اختصاصاً بصيغة المنادى اليهم فانه لو كان مختصاً به لا يخرج من قاعدة جواز
الوجهين في صفة المنادى المبني بان يكون من التاكيد والصفة الاسمية اليهم وبالمجمل ان
صفة المنادى اذا كانت مقصودة بالذات يلزم رفعها اي فهم كان من قسم المنادى فاذا كان
المقصود حال النداء غير الصفة يجري في الصفة جواز الوجهين ولو كان المنادى اسم اشياء
نحو يا هذا الرجل اذا قصد نداء اسم الاشارة قوله تعرب بتقدير لفظ المنادى اندفع ما
اوردته صاحب المتوسط على ظاهر عبارة المقصود وهو ان تابع المعرب يجوز ان يكون تابعاً للمحل
اذا غاير اعراب محلي اعراب لفظه نحو ملازيد بقائم وقاعد بالتعبير بحاصل الجواز ان هذا

منادى

الموازنة المعربة في المنادى المعرب قولهم وجواز الوجهين وما أحسن ما قال بعض النحويين

إن الرجل في أيها الرجل كالنعمامة إذا قيل له وجب دفعه قيل هو المنادى المفرد المعرف

الذي بأشبه حرف النداء لكونه مقصوداً قيل فيجب على هذا أن يجوز في توابع ما جاز في

توابع مثله قيل ليس هو نفس المنادى المضموم بل مثله قوله وهو اجتماع أه أي القاعدة

التي يجوز وأينها اجتماع خوف النداء مع الألف واللام وإنما اشترط بينهما هذين الشرطين

لأن الألف واللام بوجودهما يخرجان عن كونهما حرفي تعريف لأن حرف التعريف زيادة على

هنا

حرف الكلمة فليست عوضاً عن أخذها وإيضاً من شأنها أن تكون جائرة الألف كالك

فاذا ألزمت صارت كأنها جزء من الكلمة فلم يكن للتعريف وعلى البعض ألا فاضل جواز ندائه

عز وجل بلا توسط مبهم بأن أي يستلزم التعدد وهما للتثنية وهو ثم منزه عنهما و

نالاشارة المحسية وهو غير محسوس وظنى أنها هذه كلها تكلفات فان تعريفاً لله

بالعلمية لا بالألف واللام فلا يلزم اجتماع اداني تعريفاً لا أن يقال لو استكرهوا الجمع بين

يا وما شابه لام التعريف لفظا قولر عوضا عن محذوف ومن ثم قطع الهمزة في النداء

قوله من اجلك اخره وانت بجيلة بالوصل عني ومعنى نيتي اى زلت واحرق وقال

شارج الأبيات من اجلك متعلق بمحذوف اى احتمل المشاق من اجلك قولر فينا

لغلمان اخره ايا كما ان تبغيا لى شرا قولر تاكيد لفظي وانما لم يثنون اما لانت

التاكيد اللفظي في الاغلب ان يكون حكمه حكم الاول بلا تغيير وانما

لا تتر غير منصرف لكونه علما لقبيله قولر مكان النصب اى النصب للذات سبعون

جوازه من سينويه والمبرد قوله ابتاعا للنصب لثاني لان يتم عدتي

عطفت بيان للاول فهو كالصفة في يازيد بن عمر وقوله لا ابا لكم قال الجوهري

معنا لا ابا لك انتك ما جد شجاع لا يحتاج الى من ينصرفك كالا ب وقال الا وهى

هوشتم لاشتم فوقه ومعنا انتك ليست يا بن رشيد وليس لك اب معين وضاع نسبك

الحق ملة في القاموس من انه دعاء بفقد الاب يزيد يتم ابن عبد مناة وهو قوم عمرى لا يوقعتكم

عمر في مكره لاجل تعرضه لها جازي اي منعوا من مهاجاة حتى تمنعوا شئ عنكم قوله
اما تابع مضى بالاضافة كما ذهب اليه سيبويه من انه تأكيد لفظي قوله او تابع مضى
بالوصف كما هو من ذهب اليه والمسير قوله يا تباي فانه لو حذف منه الياء لالتبس
بالمنادي المفرد المصنف قوله وهذا الوجهان اعراض على ظاهر العبارة وجازية بان
قول المضى والمضى اه يتدجوا في هذه الوجوه الاربع في كل مضى مع ان الوجهين الاخيرين
لا يجريان في بعده قوله يا تباي الياء بالتاء المناسبة في انهما يرايان في اخر الاسم فانه
على وفق حركة الياء فانها هي الفتح كما هو المشهور وقيل هو السكون قوله مجزى المفرد
المعروف لانه اسم آخر تاء التانيث قوله يا امنا بالالف عطف بحسب المعنى على
مقدراي بالواو بلا الف بالالف قوله اي واقع حلا الجوا على الوقوع لا نه مشترك بل
وبين العقلي والذهني هنا الاول والتفصيل بعدم الضرورة يفهم من تقيد مقابلة ما في
قوله وهو غير ضرورة قوله اي ضرورة حل النص ضرورة على انه مفعول له واللام مفقودة
لكن يجب على هذا ان يتي ان عاملة فصل الترقيم المفهوم من نحو الكلام والتقدير وهو
في غير برخم ضرورة ولا جازان يكون جائزا لان الضرورة صفة الشاعر لانه المضطر والجوا
صفة الترقيم فلم يحصل شرط حذف اللام وهو ان يكون فاعله وفاعل عاملة واحدا ومثاله
في الضرورة قول ذي الرمة شمر ويارس يد مني تساعفنا ولا يرى مثلهما عرب ولا عجم
وقول الميمني لله ما فعل الصوارم والفنا في عمر وجا وضبطه الاغرام قوله لا لعله
اخرى تخرج مثل فاضلان حذفه لانه لا لعله فهو لعله لا للتخفيف قوله فعله هذا اي على
تقدير كون الضمير راجعا الى ترقيم المنادي قوله فدخل فيه المشبه بالمضى فانه مضى
من حيث المعنى فان قولك يا طالع جلا بمنزلة قولك يا طالع جلا راجعا الكوفيون ترقيم
المضى ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا
وامرنا والرجم بالغيب تذكر اي ال عكرمة قوله نظر الى المعنى لان المنادي في يا غلام عمر

لغلام لکنہ لا یظہر ویعرف یدن ذکر ید قولہ نظر الی اللفظ ولذا اعرب
البحر الاول قولہ وجہ اشتراطہ ای اشتراط کون المنادی المرخم لا یتوکل مندوبا
قولہ یدن بحالہا نحو تابط اشتراطہا لکنہا علی الفصہ التی فی سبب
التسمیہ وبعض العرب یرخم الجملہ یحذف بحرفها نحو یا تابط قولہ علی ما الفی ای حذف
ای ان المحذوف یرحم من المذكور لئلا یرحم قولہ لم یلزم نقص الاسم وحاصله ان
نقص الاسم العرب عن اقل ابنة الاسم اعنی ثلاثہ اخر غیر جائز بلا علة موجبة وتقییدہ
بالعرب لاخراج المبتی نحو من وکرو بلا علة موجبة لاخراج مثل عصا بالثوبین فانه معرب
تقیر الا ان هذه النقصا لعل موجبة اعنی المقتضاء الساکنین والفتراء والاختفش جواز
یرخم الثلاثی المتحرک الاوسط علی ان حركة الوسط کالحرف الرابع ونقل ابن الخشاش
عن الکوفیین جواز یرخم الثلاثی علیما سکن واسطة او متحرک قولہ اذا وقع موقعه
ذلك الموضع هو اخر المنادی قولہ من نحو باصاح اه وانما کان شاذ الفقد الشرط
اعنی العلیہ وتاء الثانیة قولہ فان الیاء والنون ای لیاتی ثمانیة والنون فی مرجائه
وذلك لان یق ثمانیة ورجا بغير تاء ثم اذا اجمع الیها ادخلت قولہ من الوسامة فاسما
اصلا وسما فلبث الواو همزة کاناة والالف همزة زیدة تامعا لانها اسم زیدة تا علیہ فصلا
اسما قولہ من باب عمارای مما یحذف منه حرفان الا انه ادخل فی القسامة الاشیء قولہ
فخرج منه نحو سعادة تعریض بالفاضل الرضی حیث قال لکان علی المض ان یقول حرف
صیح یرتاء الثانیة قبل مدة زائدة لاخراج نحو سعادة والشأخرجهما من غیر تکلف
السعادة الغول وساعة البحر قولہ وهوا عم من ان یتوکل ای الحرف الصیح قولہ
فی حکم الصیح ای العلة ان تكون زائدة الی الیاء والواو المدغم فیہما فی حکم الحرف الصیح
حرف ۲ فی کونہما اصلین مثله فان الاصل فی حروف العلة ان تكون زائدة فاذا وقع منها اصل
کافی هذین المثالین شاید الحرف الصیح یحذف منها الحرفان کالصیح قولہ ثوبین جمع

شبه وصحة الفاضل الذي يقال هو بنون جمع ابن وهو غلط لان بنون لم يستعمل الا ككثرة
 فيبني اخر اجرة الشبه وسط الحوض قهر لم يقلون جمع قلذ وهي ياس الجبل وعمو البيت
 قولهم صلت على الاسد بليت على النقل اي حملت على الاسد حاربته وبلت اي
 حصل له بول من خوفي من الشبه صغار الغنم شبه الحرف الصحيح لقوته وعدم جواز
 حذفه غالباً بالاسد وحرف العلة الذي يكون في الغالب لا من ايد بصغار الغنم
 كيف تصولون وتجرون على هذا الحرف الضعيف القوي الذي هو كالاسد وتدلون عز
 حذف حرف العلة الضعيف الذي هو مشابه لصغار الغنم قولهم بعلبك وخمس
 عشر علياً ثانياً قيد به لانها لو لم يكونا عليين لكانا داخلين في قسم الاضائي وقد عرفت
 انه لا يرخم قولهم اي فحذف ثانياً قد يصنع المضارع مع ان ما سبقت كان بصيغة الماض
 قلت الذي حذاه على هذا دخول الفاء فانها يجوز دخولها في الجراء اذا كان ماضياً خالياً
 من قد قولهم فيق الفاء فصحة اي اذا عرفت لك فيق قولهم وفي ياكروان في الحاشية
 هو طائر ضعيف طويل العنق قولهم قد للتقليل فان قيل القياس ان يكون جعل ما بقى
 من الترخم اسما براسه هو الاكثر لان المحذوف لعله موجب كما في عصا نخوة في حكم الثابت ^{بعض}
 والمحذوف لعله بل مجرد التخفيف كما في باب الترخم كان لم يكن فالجواب ان المنادى اما
 لم يكن مقصوداً بالذات بل هو لتبنيه المخاطب ليصغى له ما يجئ بعده المنادى له صاحبه
 الترخم مطرد كما لو اوجب فعول المرخم في الغالب الا غلب معاملته نحو عصا قولهم
 كاهل جمع دلو فان اصله ادلو قلبنا الواو ياء والضممة كسرة فصلا الى الضمة على الياء
 قبله حذف حذف الياء لا لثقاء الساكنين فصلا دل قولهم ارفع مانع الاعلال
 او توضيح ان الواو في كروان لم تغلب الغامع تحركها وانقاع ما قبلها مانع وهو وجود
 الساكن بعدها فيلزم اجتماعهما فاذا حذفنا الالف حال الترخم فان قد بدا انها ثابتة
 فمانع الاعلال اي قلب الواو الغاباق بحاله وان قلنا ان ذلك المحذوف صامئياً فاف

لعلهم لکن لا یظهروا يعرف بدین ذکر نید قولہ نظر الی اللفظ ولذا اعراب
 البحر الاول قولہ وجہ اشتراط ای اشتراط کون المنادی المرخم لا یكون مندوبا
 قولہ علیہ بما لها نحو تابط شرط فتحکي بما لها لیس فی دلالتها علی الفصحة التي هي سبب
 التسمية وبعض العرب يرخم الجملہ یحذف بحرفها نحو یا تابط قولہ علی ما الفی حذف
 ای ان المحذف يفهم من المذكور لئلا يظن قولہ لم يلزم نقص الاسم وحاصله ان
 نقص الاسم المعرب عن أصل ابنه الاسم اعني ثلاثة اخر غير جاز بلا علة موجبة وتقيده
 بالمعرب لاخراج المبنى نحو من وكر بلا علة موجبة لاخراج مثل عصا بالتثوين فانه معرب
 فقيل الا ان هذه النقصا لعل موجبة اعني التثاء الساكنين والفراء والاختش جواز
 ترخم الثلاثي المتحرك الأوسط على ان حركة الوسط كالحر ف الرابع ونقل ابن الخشاش
 عن الكوفيين جواز ترخم الثلاثي علما سكن أو وسطه أو تحرك قولہ اذا وقع موقعه
 ذلك الموضع هو اخر المنادی قولہ من نحو باصباح وانما كان شاذا فقد الشرط
 اعني العلية وتاء الثابت قولہ فان الياء والنون ای الياء في ثمانية والنون في مرجانه
 وذلك لانه يقرب ثمان في مرجا بغير ياء ثم اذا اخرج اليها ادخلت قولہ من الوسام فاسما
 اصله وسما فلبث الواو همزة كانه والالف همزة زيدتا معا لانها اسم زيدتا عليه فصلا
 اسما قولہ من باب عماري مما يحذف منه حرفان الا انه ادخل في الضابطة الاية قولہ
 فخرج منه نحو سعادة تعريض بالفاضل الرضحي حيث قال كان على المضمر ان يقول حرف
 صحيح يربو تاء الثابت قبله مدة زائدة لاخراج نحو سعادة والشاخرجهما من غير تكلف
 السعادة القول وساعة البحر قولہ وهو اعلم من ان يكون اي الحرف الصحيح قولہ
 في حكم الصحيح العلة ان تكون زائدة الى الياء والواو المدغم فيهما في حكم الحرف الصحيح
 حرف في كونها اصلين مثله فان الاصل في حروف العلة ان تكون زائدة فاذا وقع منها اصل
 كما في هذين المثالين شابه الحرف الصحيح في حذف منها الحرفان كالصحيح قولہ بثون جمع

شبه وصحة الفاضل الذي قال هو بنون جمع ابن وهو غلط لان بنون لم يستعمل الا ككثرة
 فيبني اخر اوجه التشبيه سطح الخوض ثم لم يقطون جمع قلذ وهي راس الجبل وعمو البيت
 قولهم صلت على الاسد بليت على النقل اي حملت على الاسد حاربته وبلت اي
 حصل له بول من خوفه من التمدد صغار الغنم شبه الحرف الصحيح لقوته وعدم جواز
 حذفه غالبا بالاسد وحرف العلة الذي يكون في الغالب لا من ايد بصغار الغنم به
 كيف تصولون وتجرون على هذا الحرف القوي الذي هو كالاسد قد تلون عز
 حذف حرف العلة الضعيف الذي هو مشابه لصغار الغنم قولهم بعلبك وخمس
 عشر عليا ثما قيد به لانهما لو لم يكونا عليين لكانا داخلين في قسم الاضائي وقد عرفت
 انه لا يرخم قولهم اي فحذف ثما قد يصنع المضارع مع ان ما سبقت كان بصيغة الماضى
 قلت الذي حذاه على هذا دخول الفاء فانها يجوز دخولها في الجراء اذا كان ماضيا خاليا
 من قد قولهم فيق الفاء فصحة اي اذا عرفت لك فيق قولهم وفي يا كروان في الحاشية
 هو طائر ضعيف طويل العنق قولهم قد للتقليل فان قيل القياس ان يكون جعل ما بقى
 من الترخم اسما براسه هو الاكثر لان المحذوف لعله موجبة كما في عصا نخوه في حكم الثابت بعض
 والمحذوف لعله بل مجرد التخفيف كما في باب الترخم كان لم يكن فالجواب ان المنادى اما
 لم يكن مقصودا بالذات هو لثبته المخاطب ليصغى له ما يجئ بعده المنادى له صاحبه
 الترخم مطر اكالوا جب فعمل المرخم في الغالب لا غلب معاملة نحو عصا قولهم
 كاهل جمع دلو فان اصله ادلو قلبنا الواو ياء والضمه كسرة فصا الى الضمة على الياء
 قيل حذف حذف الياء لا لثقاء الساكنين فصا دل قولهم ادفع مانع الاعلال
 او توضيح ان الواو في كروان لم تغلب الغامع تحركها وانقاع ما قبلها بالمانع وهو وجود
 الساكن بعدها فيلزم اجتماعهما فاذا حذفنا الالف حال الترخم فان قد بنا انها ثابتة
 فمانع الاعلال اي قلب الواو الغاباق بحاله وان قلنا ان ذلك المحذوف صامنتا فافا

على

ومطرقة وايس ما بعدها ما يمنع من الاعلال قوله فالحمد شامل لقسمي المندوب اي
ما ينتفع على وجوده وما ينتفع بعدمه في هذا الكلام تعريف ببعض الشارحين
حيث قال وقد اخذ المضمون باحد انواع المندوب هو المنتفع المتوجع منه نحو اخذناه و
واويله قولهم ممتازا به عن المنادي هذا الكلام اشارة الى دفع ما يرد على هذه العبارة
وهو ان المندوب ليس مخصوصا بوالا لانه يستعمل فيه على ما عرفت بل الامر بالعكس
فان والاندخل على غير المندوب وحاصل الجواب ان الاختصاص بمعنى الاثبات فانه فان
وامينا المندوب عن غيره من المنادي بوالا وقال الرضي معنا واختص المندوب بالندوة
لسبب لفظه واوفيه تكلف قولهم ان الميم اصله الضم جواب عما يقا ان الواو كيف عجا
حركة الاخر اعني الميم مع الله ساكنة لما اشار الى ان في الاصل مضمومة حتى ان بعض القراء
ضموا الميم في انتم وكذا لكن حذف حركتها في ضربهم ونحوه تخفيفا قولهم لبيانها اي لبيان
الالف فانه لو لم يكن بعدها ما فالنوم في التلطف انها فتحه قولهم الشاميين اي الذين
ما صنع اهل الشام قولهم ونعني به اورد على من قال المراد باسم الجنس ما صح دخول
اللام عليه قولهم لم يسبق الذهن اه بل يلبس بالمفعول اذا قلت رجلا قولهم لانه
كاسم الجنس يجوز الكوفيتون حذف حرف النداء عنه اعتباطا بكونه معروفة قبل النداء
واسمها بقوله نعم ثم انتم هؤلاء وردة الرضي باحتمال كونه خبر انتم وهو بعيد
سواء كان مع بدل تعريف الفاضل الرضي حيث قال ان المصنف لم يذكر لفظ الله فيما
لا يحذف منه حرف النداء وهي منه لانه لا تحذف منه الا مع ابدال الميمين قولهم اللهم
قال الفراء اصله يا الله امنا بالتحقق بالحذف لكثرة الترددان على الالف والاكسر
على ان اصله يا الله فحذف حرف النداء وعوض عنه الميم المشددة وردة الفاضل
الرضي كلام الفراء بانه يقول اللهم لا تؤهم بالخبر وردة هذا الكلام شيخنا البهائي
في حواشي الاربعين بقوله ويجوز ان يكون الاصل اللهم امنا بالخبر لا تؤهم بالخبر نعم

الح

بشجرة كلام الرضى لو سمع منهم اللهم لا تؤمننا بما لا يؤمننا لا نحصل النافذ فخرج فمكثنا قال امنا
 بالخير والظان انه لم يسمع انتهى فظنى انه قد سمع وهو بعينه المثال الذى تدبه الفاضل
 الرضى كلام الفارق وقد شاع في المحاورات التعبير عن مثال هذه العبارة المشتملة
 على تعبير الخيرة عن المتكلم بلفظ الغيبة وان كان المتكلم اذا قالها يعبر عنها كالا لفظا ظاهرا
 يعبر بها عن نفسه قوله ولفظة اى لان المقصود بالتداء وصفه هو معرفه قبل التداء
 فلذا جاز حذفه وان كان اى اسم جنس متصفا بالتداء قوله من غير ان ينصفه لانه لم
 ينصفه يكون بهما فيشابه اسم الجنس قوله والمضاف عطف على قوله لفظه
 قوله امرأه امرى القيس اسمها جند وكانت باغضه لفسا لها عن السبب يقال لك
 ثقيل القصد خفيف العجز سريع الاداء بطى الافاء قوله وقع في الليل على نائم النائم سليك
 سليك فلما وقع عليه لك الشخص خففه اى بع اصابعه بحلقومه لم يقله فقال له افند
 مخنوق اى اعط فدينه لتسلم عليها فقال له سليك الليل طويل وانت من من ان اقبالك
 نعيم اسعجالك ثم ضغطه سليك فضره فقال سليك اضربا وانت الاعلى فذهبت كلها
 امثالا قوله بخلاف فرائد يا اسجدوا في قوله نعم وزيق لهم الشيطان اعمالا فضدهم
 عز سبيل الله لهم لا يهتدون ويسجدون اى لا يسجدوا ولا زايدة اى فهم لا يهتدون
 للسمجوق قوله اى قد رعا مدته مثل قولك زيد اضربنا علم انه قد وقع الاختلاف في العامل
 في هذا الباب فليستون اطبقوا على ان العامل في معقد والكسأ والفر الى ان ناصبه هو
 الفعل لما اخر اما بلفظه ان امكن نخون يدا ضربنا والا فيمناسبه نخون يدا ضربت كجاء عمل
 العامل الواحد فيهما لا تخارهما انا لان الضمير عبا عما رجع اليه يكون فائدة تسلطه على
 الضمير بعد تسلطه على الظم تأكيد الايقاع الفعل عليه بعض النجاء قال اما انا فلا
 اعرف عامل هذا الاسم الا بضم مذهب البصريين قوله اى في متعلق ذلك الاسم و
 المثال واحد فان غلام في قولك زيد اضرب غلامه يسمى متعلق الاسم ومتعلق المضمير

١٢
 الفقرة ٢

١٢
 لا تفك

١٢
 الا

١٢
 عنه

لأنه عن توابع زيد مضاف إلى ضميره وهو المراد من كونه متعلق بضميره إلا أن قريب المرجع
 يرجح الاحتمال الثاني قولنا كما هو الظاهر أنه متعلق بقوله لنصبه بالمفعولية ويحتمل
 الرجوع إلى جميع ما ذكره في التعريف قولنا وهو هنا صوابا ربيع أي المتعلق في تعريف ما ظهر
 عامل قولنا لا يخفى جملة وهو خلو من أقسام المشغل بالضمير عن الفعل بينهما بما ليس
 منها قولنا الابتداء ويل بنا ويل مقول ونحوه لأن الخبر هنا يحتمل الصدق والكذب الظاهر لا
 مانع من وقوع الانشاء خبرا لأن خبر الابتداء ما استند إلى الابتداء لا ما احتمل الصدق والكذب
 بل هذا الاحتمال إنما هو في الجملة الخبرية التي هي مقابلة الجملة الانشائية لا الخبر الذي هو قسم
 الابتداء فالغلط إنما نشأ من اشتراك لفظ الخبر بين الجملة الخبرية وما هو قسم الابتداء كيف
 وهو واقع في أفصح الكلام كقوله تع لا مرحبا بكم وابن زيد منى القتال لولا أن هذا
 نحو وتقدم مقول في جميع هذا تعسف قولنا ولا يفتر معولها فلا يقول زيد يا فريسي لا
 أن بكرة يقتله قولنا فانه يجوز أن استقيم النجاء أي يجوز تقدير الفعل بعدها فيكون
 من باب الأضمار وإن عده بعض النحاة فيسما ووجه القبح أن هل في الأصل بمعنى قد فإذا قلت
 هل زيد قائم فاصلة هل زيد قائم فهل بمعنى ندالة الاستفهام هي المرة لكثرة الاستعمال
 ونظمت هل عليها في الاستفهام فصلا أو أنه فإذا لم تر فعلا في خبرها نحو هل زيد قائم غفلت
 عن طلبه جابلا فيع وإذا وجد خبرها كما في باب الأضمار جئت إلى الفها وطلبت الأثر إن معه
 لأن أصلها اعني قد ووجه التحول عليه فكان تقديره فيما قولنا أي اللباس ما هو مفسر
 أه هذا الكلام رد لما اعترض به بعضهم على ظاهر عبارة المفسر حيث قال مراده من
 اللباس المفسر بالصفة اقا اللباس في حال النصب إلى اللباس في حال الرفع والاول
 بطولان المفسر لا محل له من الأثر أب فكيف يلبيس بالصفة وكذا الثاني إذ في حال الرفع
 ليس فيه مفسر وحاصل الجواب أن اللباس إنما هو بين المفسر في حال النصب وبين
 الصفة في حال النصب قولنا وهو خلافنا بقصوفه تعريفه بالفاضل الرضى حيث

كما

بل انتم

فحذفت
الهمزة
٧

زعم انه على تقدير الوصفية والتجريد واحد غير متفاوت المعنى قولهم كما هو مذهب
 المعتزلة من ان الاموال الاختيارية صارة من العبادات من الله تعالى وفيهم من قال هذا
 الكلام ان المعتزلة لم يقل باختيار النصب مثل هذه الآية وليس كذلك بل المنقول من قولنا
 علم النحو كالشيخ عبد القاهر بن جبال الله والتسكاكي الذين هم اكابر المعتزلة اختيار
 النصب فالاولى في التعليل ان يقال كون جملة خلقنا مقتضى صفته او غير هو الظالم
 قولهم اي عند اولى اراه توضيح هذا الكلام انه على تقدير النصب يكون الجملة الفعلية
 معطوفة على الجملة الضميمة اعني م وفيها ضمير يعود الى زيد وقد نقر بان المعطوف
 حكمه حكم المعطوف عليه فينبغي ان يقتضي الجملة الثانية ان ضمير يعود اليه ليصح
 العطف اشارة الى تقدير بقوله عند اولى اراه اي عند اولى زيد واد زيد قولهم والاول
 بفتح الهمزة وتشديد اللام قولهم اعني ان هبة صيغة المجهول قولهم زيدا بلا بس
 الذي هو انما سببها المذهب هو يذهب فالبسود بمعنى اسم المفعول قولهم والاتحاد فيما
 ذكرته موقوف لان الفعل الاول مسند الى الذهاب والى الاحد على ما عرفت والفعل
 الثاني اعني هب مسند الى الجار والمجرور القائم مقام الفاعل قال قدس سره في الجاشين
 الفرق بين زيد وبين زيد اجست عليه مع ان كلاهما مبتدئ للمفعول لان القائم مقام الفاعل
 هو الجار والمجرور فهو يعمل في ضمير زيد فاعلا انصبا بخلاف جست فان القائم مقام
 فاعله ضمير المتكلم واما الجار والمجرور اعني عليه فهو منصوب محلا وتحقق ان جست
 عليه يستلزم ملائمة فاعله المتكلم ومفعولها زيد اما ذهب فانه يفيض ملائمة
 او ذهابا لم يعلم فاعلهما فالاول يستلزم فعلا معلوما ينصب يدا اذا سلط عليه
 والثاني يستلزم فعلا مجهولا يرفع اذا سلط عليه قولهم بل الكرام الكاتبون اي
 الملائكة الذين يكتبون اعمال العباد فيها عيدا قولهم وكا صغير كبير مشطراى كل
 عمل صغير كبير مشطون في صحيفة الاعمال قولهم لا يصاد راي لا يترك شيئا صغير ولا كبير

ان ٢

قولهم شاذ عن بعضهم وهو عيشي عمرو النحوي ذهب إلى أن الفاء للعطف قولهم
 مرتبط بمعنى الشرط فيكون الياء صلة ومعناه أن هذا الفاعل يوطئ بالمبتداء المفتوح
 لمعنى الشرط فهي كالحجر له قولهم ومثل هذا الفاء اتفاقا قال هذا لأن الفاء إذا كانت
 زائدة أو غيرها فموضعها لغز من نحو فاما الينيم فلا تقهر جاز أن يعمل ما بعدها
 فيما قبلها قولهم أي اسم عمل فيه نبت بذلك على أن المفعول فيه من قبل الحذف
 أيضا قولهم على صيغة المجهول اه هذا الكلام رده لما قاله الفاضل الرضي وحاصله
 أن ذكر أن كان على صيغة المصدد يكون معطوفا على مفعول وهو بعيد من حيث المعنى
 لأن التحذير ليس بنفس الذكر بل المذكور وإن كان على صيغة الماضى المجهول نكث
 لأن أو هنا متصلة من حيث المعنى فينبغي أن يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاني
 زيدا وعمرو وحاصل الجواب أنه على صيغة الماضى المجهول ولكن المعطوف عليه مقدّم
 لا ملفوظ كما نوههم قولهم لا بد من ضمير في المعطوف حاصل الاعتراض أنه إذا عطف
 ذكر على حذف أو ذكر لا بد أن يكون فيه ضمير راجع إلى المفعول كما في المعطوف عليه
 حاصل الجواب أن هاهنا ضمير قيم الظم مقامه اشعارا بأن المفعول في هذا القسم
 هو المحذ منه فيما سبق هو المحذ قولهم ولا سد عن نفسك هذا بيان لحاصل المعنى
 وإن هذا المعنى لازم للمعنى السابق قولهم وهو ضمة بالعصا نقل بعض الشارح
 التحذير عن عمر ثم قال لا يمتا مني عن يميني العضاة إلى الأربع لأن ذلك يقتضيها فلا يحل قولهم
 لا يقي انقيت زيدا فلو كان فعل الأمر ناصبا لكافي الخطاب لصح نصب فعله الماضى
 للأسم الغائب كما تقول علم نفسك علمت زيدا قولهم فإن المعنى على عهد نفسك
 فيه بحث مشهور وهو أنه على هذا التقدير لا يكون من النوع الثاني لأن نفسك
 ليس محذرا منه بل محذرا وخاصل الجواب أن المراد بتحذير النفس تبعيدها عن الرزائل
 التي تؤذيك فأنك إذا لم تبعد عنها يصيبك من الأهوال والشدايد فالنفس

على هذا محذرة لا محذور قوله قيل لفظ الاسداء هذا الاعراض لخم الاثم وحمل
ان الاسد جزء من التحذير لتوقف افادة اصل معنى التحذير عليه مع انه خارج من تعريف
المطعم اما اخر وجهه عن القسم الثاني فظ لان الاسد ليس مذكورا واما اخر وجهه عن
القسم الاول فكذلك ايضا لانه ليس معمولا بتقدير انق تحذيرا مما بعده بل المعمول
اياك فالصحيح ان يق التحذير على ضربين اما لفظ المحذور منه مذكورا ولفظ المحذور
مع المحذور منه وحاصل الجواب ان التحذير عما عن المعمول واما لفظ الاسد فهو
من التوابع وان توقف استفادة المعنى عليه قوله لم يثبت الا نادرا جازاه ابو
على مستند بقوله ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت في التقدير قلت قوله
نفتنا في ضمن الفعل اه اى يكون ذلك الحدث مذكورا في ضمن الفعل الاصطلاحي
العامل في المفعول كقولك ضربت زيدا يوم الجمعة فان الفعل اللغوي الواقع في يوم
الجمعة اعني الضرب مذكور في ضمن الاصطلاح اعني ضربت فانه جزء معناه قوله
اذا كان العامل مصدرا كقولك اعجبني ضربت زيدا يوم الجمعة فان الضرب فعل في يوم
الجمعة فهو مذكور بلفظ الدال عليه بالمطابقة قوله لا حاجة الى قوله مذكور لان
مثل يوم الجمعة يوم طيب ان فعل فيه فصل الا ان ذكر ليس من هذه الحيثية بل من
حيث لا يحتاج عنه يوم طيب فاصدا خراج بقيد مذكور يخرج بعيد الحيثية قوله
اشارة الى قسم المفعول في اشارة الى ان هذا القيد لا دخل له في الاعراض كاخوانه
بل هو للبيان والتحقيق قوله مبهما كان الزمان او محدود المشهور بين النخاة بل
المجمع عليه ان معنى المبهام من الزمان هو الذي لا حده لم يحصر سواء كان معرفيا ونكرة
كحين والحين وقت الوقت والمحدد ما له نهاية تحده معرفة او نكرة كيوم واليوم
وسنة والسنة يوم بدر الدين المالكى فجعل اليوم اضربه من المبتدأ وجعل
المحدد هذا الاسماء اذا اضيفت كيوم الخميس والجمعة ونحوها وكانه منهم من الوقت

١٢
توقفت

نفاسير

المعين وهو غلط قولهم وفتر بالجهاث التت سواء كانت معترضة او نكرة وهذا
هو مذهب اكثر من المتقدمين وبقيتها منها سريها احدهما ان اليهم من المكان
ما كان نكرة منها وبخرج منه خلقت واما ملك مع انه منصوب على الظرفية بالخلد
ثانيها ان اليهم ما ليس بمجسود وهو باطل ايضاً كخرج الفريخ فانه محصور مع انه منصوب
على الظرفية ثالثها انه الذي له اسم باعتبار ما لم يدخل في مستمدا كالصوق مثلاً فان
هذا الاسم يطلق على هذا المكان مثلاً بالاضافة الى التخت وكذا غيره من الجهاث
ولا شك ان التخت غير اخل في مستمدا الصوق فيستلج في هذا التفسير عند ولدي
لا يطلق باعتبار ذات المكان بل باعتبار المضى اليه هو ليس بداخل فيستلج فلا حاجة
له الى الحمل والمضم لما فسر بالجهاث التت الى التفتت عنها فاجاب بانها محمولة على ما يقبله
قولهم ما بعد دخلت ما يفاربه من مخوزلت وسكت قولهم لايم يبدن الدار قول
الفرق بين ضربت دخلت غاية الاشكال فامل قولهم لا يسمع ان يقول دخلت
البلد الظن انه لا فرق بين المثالين في الصحة وعدمها بل الصحة جارية بينهما فالأصح
ح ما اخبره بنجم الائمة من ان دخلت فعل لانم وما بعد منقول فيه قولهم
التفصيل فيه يعينه كما مر بقولهم اخيار الرفع يوم الجمعة سرت فيه انصب
يوم الجمعة وتساروا يوم الجمعة صافيه عبد الله يوم الخميس سافيه عمر ووجو
النصب يوم الجمعة سرت فيه سرت وهذا يوم الجمعة سرت فيه قولهم احزاننا
عن نحو اعجنى التاديب في تصديق على التاديب انه فعل لاجله فعل الا انه غير مذكور
قولهم كما في ضربت نيدا اي اذا قال فلان ضربت زيداً فنقول له اعجنى التاديب الذي
حصل بسبب ضربك قولهم مذكور معه ضربته تاديباً اي اذا قال فلان ضربت
زيداً تاديباً فنقول اعجنى التاديب فيصدق على التاديب انه ما فعل لاجله اعني
الضرب هو مذكور معه الا انه في تركيب اخر فلفظي ان هذه مغالطة فان التاديب

الحجاج

الذي هو محل النزاع ليس مذكور مع الضرب والتأديب المذكور مع مفعول
 له قولهم ايراده مع العمل فيه اي يكون ذلك الفعل عاطلا في المفعول له قول
 بخالف خلافا اشار الى ان نصب خلافا على انه مفعول مطلق قولهم ادينه بالقر
 بيان لكون ضربت بمعنى ادين بالقرب قولهم اوضربه ضرب ناديبك بيان لكونه
 للنوع بعد ان ذكر اشارة كونه للتاكيد والتقدير ضربته ضربا مثل الضرب الذي
 للتأديب قولهم وهذا ايضا بخلاف اصطلاح القوم فان المجرى يدعى كما عرفت بيمينه
 الجوهري مفعولا بانه بواسطه قولهم ولم يكفاه اي لم يقل ما يتجاوز بدن ذكر الحد
 ليكون التضمير واجبا الى ان تقدير اللام لانه اراد التنبه على الحذف والتقدير منحل
 المعنى فاقام المظهر مقام المضمرة اعلى من فرق بان التقدير هو الترك في اللفظ و
 التنبه والحذف هو الترك في اللفظ فقد اى اتحادا فاعل عاملة فالنجم الائمة و
 بعض النحاة لا يشترط ذلك وهو الذي يقولون في ظني وان كان الاغلب هو الاول و
 الدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين ع في فتح البلاء عطاء الله
 النظر استخفافا للخطوة واستقاما للبليته والمستحق للسنخطة والمعطى للنظرة
 هو الله نعم قولهم لا بالاعتبا بان يعتبر زمان الضرب اقل ثم اعتبر زمان التأديب
 لان الضرب سبب في الخارج للتأديب قولهم يشبه المصدا فعل لفاعل عاملة بمقا
 عاملة في الوجود فيتعلق به الفعل بلا واسطه قولهم واعتدوا عن نصبه وعن
 نصب مع انهما مقام الفاعل وحققه الرفع قولهم من ان اسناد الفعل وكذا
 ما هو مجزا قولهم اي اللزم النصب كما هو في بعض الظرف كع قولهم في الاكثر فيها التنبه
 فاذا رفعت موضعا تسحق فيه الرفع جرت على غالب حالها قولهم لقد قطع بينكم
 فان بينكم فاعل يقطع مع انه منصوب استصحا بالاكثرا حواله وقيل ان الفاعل ضمير
 الامر لغيره في النفوس اي يقطع الامر بينكم قولهم شريف جدا الخلوه عن تكلف

لم

البليين

فان المصدا

فان الاكثر

حيل^١

لا تقلده^٢

اعني ضمير راجع الى مصدر الفعل ومن جعل المسد من انساب الفاعل^٣
 قد جعل بين العير والنزوان اصل هذا المثال ان صخر الاخر الخناء طعنه ابو عور
 الاسد طعنه في جنة فمريض حولا حتى صلبة امرائه وكان يكرهما فمريبا جل وكانت
 ذات خلق واد والذ فقال لها يباع الكفل فقالت نعم عما قليل وكان ذلك ليمه
 صخر فقال اما والله لو قد دت لا قد منك قبلي ثم قال لها ناولني السيف هل نقله
 يدك فتناولته فاذا هو لا تفيد من الضعف فقال عدة ابيات منها اهم بفعل الحز
 لو اسنطبعة قد حيل بين العير والنزوان اي بين المزد وما طلب قولهم استوالنا
 والخشبة تساي ذلك لانه اذ عز خشبة فمر فان نزل الماء بحيث ساوى امر الخشبة
 يق استوي الماء والخشبة قولهم لو تركت لثا فداي لو تركت الثا فمع ولدها
 في مكان بلا مانع لوضعها فقولهم اعلم ان مذهب جمهور النحاة اخلف في عامل
 المنعول معه على خمسة اقوال اخدها ما ذكره الشارح فهو الحق ثانيها ما ذهب اليه
 الزجاج من انه منصوب بانما ر فعل بعد الواو والاضما خلاف الاصل ثالثها ما ذهب
 اليه الكوفيون وهو انه منصوب بالخلاف فيكون عاملة معنوية وهو مردود بان القاطع
 المعنوي لا يحتاج اليه مع وجود اللفظ رابعها ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر من انه
 منصوب بنفس الواو وهي ضعيفة العمل فلا تعمل مع وجوما هو اقوى منها خامسها ما ذهب
 اليه الاخفش من انه منصوب كنصب الظرف وذلك لان الواو لما اقيمت مقام المنصوب على
 الظرفية والواو في الاصل حرف لتحمل النصب اعطى ما بعدها عارضة كما اعطى ما بعد الا اذا كانت

فلا^٤

بمعنى غير عراب نفس غير وهو مردود بان لو كان كما ذكرنا النصب في كل واو بمعنى مع مطرد نحو كل
 رجل وضعفه قولهم فناسبت معنى المعبة لان في المعبة زيادة اجماع قولهم لوجب العطف فيه
 وانما وجب العطف لان الاصل في هذا الواو والعطف وانما يعدل عنه نصاع على المراد من المصنوع
 وفي المثال المذكور لا يمكن التخصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو

الاصل

اي وجب جعل كان
 مع فتعصب لفظه
 على انه او الحال قول
 وجاز اي لم يصب فأت
 الجاز يطلق على ما يشبه
 الوجوب فينقض
 بالمثل المذكور

الأصل الذي اظهره والى قوله حيث لا يحمل اه تعليل وجوب العطف فان النصب يحتاج
 الى عمل المفعول قوله بل من اعاده الجار غير جازم جوزه الكوفيون في السعة والبسطة
 للضرورة والمختار عندنا جواز في السعة كما ينسب عليك قوله لا من حيث هو فاعل
 او مفعول فان العالم في قولك جاز يدا العالم مبين بيشة زيد لكن لا من حيث انه فاعل
 بل لم حتى لو وقع مبتدأ او نحوه لكان الياء بحاله قوله لكونه في معنى لفاعل اذا كان
 مصاحبا له نحو حيث انا وزيدا راكبا قوله او المفعول به اذا كان المفعول معه مشاركا
 للمفعول في رفع الفعل عليه نحو كفالة وزيدا درهم فانعين قوله دابر هؤلاء
 والمعنى ان اثر هؤلاء الكفار مقطوع وحزال عن الدنيا في الجار خولهم في وقت الضيق
 هو وقت نزول العذاب لظان المراد بهم قوم لوط قوله مثال اللفظ المملووظ حكما
 اه في رد على ما الشرح المنسوب اليه من ان هذا مثال الحال عن الفاء المفعول ووجه
 عدم استثنائها ان ضمير الفعل ينقل الى الطرف المستقر فالضمير المستقر فاعل لفظي
 حكما كما عرفت في اول الكتاب قوله ويصير به مفعولا به لفظيا غائبا عن العامل فيه
 مقتدر قوله فيها يفرق كل امر في هذا المثال يجوز ان لا تغفل قوله ان جعلت امرا
 حالا ويجوز ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحالية من ضمير الفاعل في انزلنا وج
 فليس تماخضا فيه قوله في جز الاستفهام لان الاستفهام في حكم النفي لان الجملة الاستفهامية
 غير مثبتة فهي كالنفي قوله وبعد الا الظن ان يقول او قبل الا لان رجوع الضمير الى الحال
 بعد ما تما شرط النقص لان الحال لا يكون الا اذا كان الاستثناء مفرغا والمفرغ لا يكون
 في الموجب الا نادرا وهذا المثال المستحق كون النكرة في سياق النفي فلا يحتاج الى هذا التكلف
 قوله او مقدما عليه الحال على قياس ما عرفت في الخبر المتقدم على المبتداء بالنكرة قوله
 اي لم يمنعها عن الغر الخوف من الناس بخلاف الرعاية فانها اذا اردوها الماء جعلوها
 قطعاً قطعاً حتى ترك قوله على نقص في الحاشية النقص بالضم المهيضة العين المعجمة

بعدها

المفنوخ من نفس الرجل نقصا اي لم ينم مراده قولهم من العطن وهو ما عول الحوض والبر
 من مبالاة ابل قولهم ولعل المراد به اي بالدخال قولهم فعلته جهلك قال القرامه يفتح الجيم
 المشقة وبضم الطاء قولهم في المعنى نكرة لان الاضافه لفظية وهي في تقدير الانقضاء في التقيد
 حسن وجهه قولهم ولم يكن الحال مشتركة اذ فان صاحبها اذا كان مشتركا فليس بمعرفة ولا
 نكرة فيقول له نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة هذا والحق عند جواكون صاحبها نكرة
 بلا محصر لو رده كقوله عليه ايضا بلفظ الجمع في الحديث صلى رسول الله قاعدا وصلى
 ورائه رجال قائما وما اخرناه هو مذهب سيبويه قولهم مثل زيد قائما كعم وقاعدا ايضا اذا كان
 العامل المعنوي الاعلى حدثين في يلزم ان يلى كل واحد منهما متعلق فان العامل في الحالين في التثنية
 وهو يدل على حدثين حدث المشبه وحدث المشبه به لان التشبيه نسبة شتى طرفين والقيام لغو
 بحدث المشبه فيجب عليه هو يد الفعول تعلق بحدث المشبه فيجب عليه هو عمر وفتح كونه عاملا في
 الحالين قولهم اتفانا وذلك لتقدم الحال عاملة الذي فيه ضعف عند الاختصاص به وعلى
 صاحبنا نب عن اي المبتدأ قولهم الا ان الظرف يتقدم اه نحو قولهم اكل عام لك ثوب ثوب
 مبداء ولك خبر وكل منصوع على الظرفية والعامل فيه لك نحو قوله نعم كل يوم هو شاق
 قولهم هذا اذا لم يكن المشا اليه جواز الوجهين قولهم هو الاحتمال الثاني لان الاحتمال الاول
 يوجب المناقاة لان الظرف داخل في العامل المعنوي وظني انه جائز يكون قوله بخلاف الظرف
 بمنزلة الاستثنا قولهم ولا على المجرور اما اذا كان مرفوعا او منصوبا بالبصريين على الجوا
 والكوفيون على المنع الا اذا كان مرفوعا والحال مؤخر عن العامل قولهم الا مائة للناس
 فان كافة حال من الناس ان المعنى فما ارسلناك الا للناس حال كونهم كافة اي جميعا اي
 نرسلك الى طائفة معينة ردا على قول كفار البعثة انما ارسل للعرب قولهم خالا عن الكا
 والمعنى وما ارسلناك الا مانعا للناس عما يضرمهم قولهم يجعلها مصدرا فكافة بمعنى كف
 ككاذبة بمعنى كذبا اي وما ارسلناك الا تكف كفا قولهم ولكل خلف تعسف اما الاول فلا

وهي ٢

على ٧

صاحبها ٧

جاء المبالغة مقصود على التثنية واما الثانية فلا حياجه الى تقديم الموصوف واما الثالث فلقد
 نبوت مصلته وايضا فان كانه غير مضافه لازم الحالين بمعنى جميعا في اي شئ واحد فتخرج
 الكلام بالشئ الواحد منها هو الطيب والشئانها البسيرة والوطيئة والاعتناء بها ان هما كونه مفضلا
 ومفضلا عليه لان التفضيل يقتضي انهما تعلق كل واحد من الشئينين بمشعلق فيجب ان يقع كل
 واحد من هذين الشئينين بعد متعلقه والبسيرة تعاقبت بالمشا اليه بهذا اي بالغير الذي اشير
 اليه بلفظ هذا من حيث انه اي المشا اليه مفضلا وجنبته كونه مفضلا وان لم يكن معتبرا الا
 ان يظهر في الطيب فيكون ذلك القمير هو المفضل فلا يحتاج الى ذكر اسم الاشارة الا انه كان
 القمير بالنسبة الى لفظ كالعدم اقيم المظهر اعني هذا مقام القمير كونه مفضلا كان القمير
 مفضلا لانه قائم مقامه في الذكر وجب ان يقع بعد هذا المفضل متعلقه اعني البسيرة والوطيئة
 تعاقبت بالمشا اليه من حيث انه مفضل عليه المفضل عليه هو ضمير فوقع بعد القمير متعلقه
 اعني البسيرة فقولهم الا بعد انما في الطيب يجب ان يكون في فعل التفضيل ضمير يرجع الى المفضل
 كما تقول زيد احسن من عمرو فقولهم قال الرضي الغرض من نقل هذا الكلام تفويده ما سبق
 من قوله الا كان القمير بالنسبة الى المظهر وتفيد ما سبى من قول الرضي مع هذا فلا ارى باسا
 اه ونظر المثال قول امير المؤمنين الجار والله ابن ابي طالب اس بالموت من الطفل بئس امة فقولهم
 ان وقعت ان مسديته اي فصيح وقوعها اه قولهم لفوة الاسميته اه لان الاسميته ثابته عن وقوعها
 حال لا نهال لانهما على الثبوت والديمام خرجت عما هو الاصل في الحال فهو الاستقلال وعدم
 الاستقلال فوصات فوثة الاستقلال فناسبها زيادة الربط قولهم في الحال المستقلة اه وهي التي
 لا يثبت صاحبها عليها دائما كراكب في قولك جاء زيد راكبا فقولهم فوالى في اي شئانها الى قولهم
 لفظا ومعنى اما لفظا فبالجوه كات اما معنى فلو قوعه مشركا ومخصصا كما سم الفاعل قولهم
 اي الحال لفظا اعني ما ان التكلم بخلاف الحال النحوي الذي هو بين الهيئتين فان المقابل للعامل
 وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حال تكلم وقد يكون استقبالا ولفظ قد انما يترتب لماضي

ان المراد

كما

لكن لما

مقوية

المقارن

الى حال التكلم حقيقة قولهم الواقع حالا اي حالاً نحو قولهم صدر العمل كما اذا كان
 الحال لا عن الفاعل قولهم او وقوعه عليه كما اذا كان حالا عن المفعول قولهم يجوز
 قيد للدلالة اي ليدل الماضي الواقع حالا يجوز اي مجازاً فان قيل حقيقة موضوعه للتقريب
 الماضي الى حال التكلم لا الحال التي هي قولهم انما هو بالنسبة الى زمان الفاعل فانك اذا قلت
 جائني يدك كان المفهوم منه كون الركوب ما فيها بالنسبة الى المجرى مقدماً عليه فلا يحصل
 مقارنة الحال اسماءها واذا دخلت عليه فترتب من زمان المجرى ويفهم المقارنة بينهما
 فكان ابتداء الركوب كان مقدماً على المجرى لكنه فارتدوا وما وهذا التحقيق للفاضل
 الشريف به فحل الشبهة المشهورة قولهم جملة دعائهم اي جازوك ضيق الله صدرهم فاجله
 انشائية دعائهم فلا يكون خبر الماعرف قولهم لا شمر النقي فان النقي عدم وهو لا يمتثل
 الى موجد بخلاف الاثبات فان اثباته في كل وقت يحتاج الى موجد فلا يستمر الى زمان الجاهل بخلاف
 الى قد المفترة قولهم اي سوا كان مفرداً او جملة قولهم حقت الامر اذا كان مفسوح
 المنة قولهم احققت الامر اذا كان مفهوماً المنة قولهم او بمعنى اثبتته معطوف على قولهم
 هذا المعنى فيكون لاحقاً معنياً للتحقق والاثبات لاحقاً بمعناه معنى وهو التحقيق قولهم
 اي تحققت ابوته رفع لما ذكره المحقق الرضوي انه لا معنى لقولك ثبتت الاب في حال كونه
 معطوفاً فانه يصح ان يكون المعنى علمه عطوفاً مع مفعول تارة لا حال وبيان دفعه ان احق
 تقدير لاحق ابوته بجلدنا المنصا لظهور المفسر واثباته المنصا اليه مقامه هكذا اثبتنا
 وجب حذف العامل هنا لان الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى بذلك عن اظهاره
 ان لو ذكر لذكر عين ما دلت عليه الجملة السابقة قولهم للناس سواك سواك لا فائدة
 للكافي لا للجملة قولهم التميز المميز من باب ادلاق المصدر على اسم الفاعل اي الاسم
 اخره به عن خوفه اي قلت قولهم ولكن المطلق لا تعريف بالرضي قال حيث ان المشتق
 يدل على الثابت مطلق قولهم غير مشتق بحسب الوضع فان العين وضعت لعين واحد

ر
 العامل

مطلقاً

عطوفاً لكن

قلت
 الثاني

معيثة ثم وضعت موضع آخر لمعنى آخر فالموضع معين باعتبار كل وضع والابهام
 انما نشأ من تعدد الموضوعات التي لها مقام موضوع اهـ هذا الذي يدل على ان الخلاف
 وقد سبق في اول الكتاب ما اخبرنا به من المذهبين قولهم من تعدد الموضوع له
 اذا كان موضوعا للجزئيات قولهم او المستعمل فيه اذا كان موضوعا للمفرد والكل
 قولهم من حيث موضوع له فان الابهام فان وقع في الموضوع اى تلك الجزئيات مثلا
 فلم يعلم ان المراد عند اطلاق اللفظ لكن لا من حيث ان اللفظ موضوع لها فانك قد
 عرفت ان اعتبارا كل وضع حصل معنى معين بل الابهام عرض له بسبب استعمال قولهم
 والامر حيث وضع هذا في الحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول بالحقيقة راجع
 الى الوزن قولهم نحو طاب يداك ايها في طاب لا في ذات ذيد وان المبهم هو الامر
 المقدر فان معناه طاب امر من امورهم ثم يفسر ذلك الامر بقوله نفسا قولهم اى في غالب
 المواد والاعتدال يكون غير مقدار نحو خاتم فضة قولهم اى يقع الابهام على طائفة من مفرد
 سواء كان مقدارا او غيره والعرض بنها اصل المعنى قولهم في ضمن عدد جعل ظرفية العدد
 للمقدار من قبيل ظرفية الخامس للعاق قولهم في ان بر الفقيه مكيال ثمانية مكايل فالمكول
 كالشور مكيال يسع ساعا ونصفا قولهم على الامثلة الثلاثة اى ان افسا غير العدد
 اربعة وقد مثل لثلاثة منها وثلثه مثال الذراع قولهم لم يستوف المقادير فان من جعلها
 الذراع ولم يذكر قولهم وكرر بعضها وهو الوزن حيث ذكر له مثالين لان الاسم قد تم
 في احدهما بالشوون وفي الاخر بالتون قولهم مع الشوون اهـ وانما استعماله الاضافة مع
 هذه الامور لان الاسم اذا التبس باحدها صانعا فانما والاضافة دليل ان الاسم ناقص يحتاج
 في فهمه معناه الى المضا الى قولهم عند الاقود قال في القاموس الرافودون الكبير والاول
 الاسفل يسيع داخله بالقار قولهم وهو ما تشابه جزاءه اى في اطلاق اسم الكل عليها
 رجل وفسر فانه وان كان اسم جنس افراديا الا ان اطلاقه على افراد على سبيل البدلية

ايها

والا
 فقد يكون
 غير مقدار العنكون
 ذلك المفرد مقدار راف
 غالب الموارد مع ٢٧



فقط قولاً يا مخصوصاً الكلية والشخصية فبالاول دخلت الانواع وبالثاني
دخلت الاعداد قولاً جوازاً يعني ان اطلاق الجمع على الافراد على فوق الواحد حتى يشمل
المثنى مجازاً فان حقيقته الجمع لا يتناول المسمى الا ان يراد الجمع اللغوي قولاً او المعنى
على المعنى الاول كان نافعاً وعلى الثاني ثامناً وهو الفارق بينهما قولاً عشرين اي
العشرين التي لك قولاً وعشرين مفضلاً اي عشرين يعني يوم العشرين منه قولاً اراد
عشرين اه قديراً ان التميز زكرة ومضامعرة فلا الشباس الا على تقديره لا يكون علماً قولاً
والفصو غير المقدار اه فاذا قصر عن طلب التميز فلم ينجح الى نصبه الذي يكون نصافيه قوله
كان الظاهر ان يقول اه لان الابهام الذي يستند التميز ليس في الذات المقدسة التي هي طرف

الطار جاع الضمير الى القسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان نصافي المنصب عنه تكلفاً
 الضمير حتى يشمل قولاً ايضاً مقصوداً وهذا تعريف نيج الأئمة حيث قالوا لا اراهم بين الذين
 والحال هنا فالان معنى التميز ما احسن في سببه فلا تمد في غير حال الضمير سببه الا بها وهذا
 المعنى هو المستفاد من جعله خالاً قولاً لما قصد القرينة الدالة على ان الظاهر مراد قول
 متعلقان من خل او غسل او ما اولين قولاً غير قارح في التمسك ببناءه على
 الذا الذي يقبله العقل السليم قولاً الغير المحتاج الى التعريف بما يعرفه مطلق
 الاستثناء وهو بعد الا وخوائها مخالفاً لما قبلها نفيها واشتائها اذا عرفت هذا فقول
 بعضهم ان المستثنى مشترك بين قسميه فيما حقيقته ان مختلفان وجمعهما في تعريف
 واحد غير ممكن فلذا لم يعرفهما المصنفان التحقايو المختلفة بجزء يعرفها باعتبارها
 امر مشترك قولاً هو المخرج وهما شبهة مشهورة وهما انك اذا قلت قام القوم الا زيد
 فلا شك انك اثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد قولك الا زيد نفى حكم القيام عنه
 وهو ما فرض دفع بوجوه احدها ان زيدا غير داخل في القوم بل القوم عام بخصوص
 بمعنى ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس منهم زيد قولاً الا زيد منزه للسامع على مراد
 المتكلم ثانيها ان المستثنى من ارادة الاستثنى بمنزلة اسم واحد نقولك على
 عشر الا واحداً بمعنى له على تسعة فلا دخول ولا اخراج وثالثها وهو ان في الجواب ان لا
 بالقوم مثلاً معناه الحقيقة ثم اخرج بالاستثناء منه زيد لكن الاستثناء بعد الاخراج وبيان ان
 قولك قام القوم الا زيد بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاء ولو ذلك لان المنسوب
 اليه الفعل وان ما خرج عنه لفظاً لكن لا بد له من التقدم وجوداً على النسبة التي يدل عليها
 الفعل وهذا يقتضيه حصول الدخول في الاخراج قبل النسبة فلا يشافض دوا بهما انه داخل
 فيه من حيث الافراد واللفظ واخرج عنه التركيب الحكم لان الاستثناء بياناً بغير كل
 كلام التخي باخوه التخيير هو فثبت حكم صدره على اخره كما في ضرب زيد اياه فلا يشافض لاختلاف

وارجع

ائمة قولهم في كلام موجب انما يجب النسب لان جعله بدلا يفضي الى الكذب عند سقوط المبدل
 منه يظهر من قولك جائئني ازيد اي جائئني كل احد قولهم لان الكلام تعليل لقوله ولا حاجة
 قولهم بدليل قوله وكان بعد عدا وخلا اه لان النسب بعد ما على المفعولية قولهم لانه
 شيء القمير راجع الى المستثنى قولهم اذله نسبة الى المستثنى نسبته الى ما نسب اليه الفعل
 او شبهه لان الفعل وشبهه نسب الى المستثنى منه حزنه والمستثنى جزء مما اسند اليه احدهما
 فالنسبة هي الجزئية ويجوز ان يكون معنى الغيا ان الفعل وشبهه اسند الى المستثنى منه
 والمستثنى فرد من افراده فالنسبة هي الفردية والاول اصح ولما اعمل في الكل ناسب ان يعمل في
 الجزء الا ان هذا الجزء لما وقع بعد تمام الكلام شابه المفعول فعمل فيه العمل المخالف لما قبله
 واعلم ان ما ذكره المفسر هو احد المذاهب بثبت مذاهب اخرها ما ذهب اليه الكسائي
 وهو ان عامل النسب متقدمة بعد الا محذوفة الخبر فتقدير قام القوم الان يدافام القوم الا
 ان زيد لم يقيم ثانيا ما ذهب اليه الفراء وهو الا ان مركبة من ان ولا حذف النون الثانية من ان
 وادغمت الاولى في لام لا فاذا انشبت الاسم بعدها فبا واذا تبع ما قبلها في الاعراب قبلها العاطفة
 وثالثها ما ذهب اليه المفسر في الايض وهو ان العامل فيه المستثنى بواسطة الافال لانه ربما لا
 يكون هناك فعل ولا معنى نحو القوم الان يداخوتك مدابعها وهو الذي اليه اذهب ان عامل
 النسب الا من غير حاجة الى شيء معها لانها حرف مختص بالاشياء غير منزل منها منزل الجزء فهو كحرف
 الجر وانه المذاهب المتباينة يفضي الى الطويل قولهم فالمنقطع مطلقا سوا عما كان في كلام
 موجبا ونحوه سوا كان قبله اسم يفتح حذفه ام لا قولهم فمن رحم هو الرحوم وقال بعضهم عام
 بمعنى لا معصوم وقال السيباني المراد بمن رحم الرحيم اي الله نعم لا الرحوم وقال بعضهم المضاف
 مقدر اما رحمه من رحم او مكان من رحم ومعناه لا عاصم اليوم من الطوفان الامكان من رحمهم
 الله من المؤمنين وهو التفسير وعلى جميع هذه التقادير فالاستثناء متصل قولهم ام الباب
 لانها موضوع للاستثناء وما عداها موضوع لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجازفة و

فالمستثنى

نحوها استعملت في الاستثنا النوع من المناسبة قولها أو إلى اسم الفاعل دلالة الفعل على
صاحبه أو إلى بعض مطلق لأن الكل مشتمل على أبعاضه نذكر في ضمن الكل قولها عدا بجشم
أي تجاوز المجزئ ويدا وحاصله أنه لم يجزئ ولا ينصرف فيها أي بأن تشي بجمع كما في غير حالة الاستثنا
فهنا فائدة تناسب المقام وهي أن سبب سبب النخوة جاء إلى حماد بن سبب الكتاب
الحديث فاستعمل منه قوله ليس من أصحابنا أحد الأول وثبت لا خذت عليه ليس بالذنداد فقا
سبب ليس بالذنداد فصاحبه حماد بن سبب وإنما هذا استثنا فقال والله لا طلبن علما
لا يلحن مع أحد ثم مضى ولم يخش وخش غيره كذا قال ابن هشام وإنما أنا فقد روي بالأسانيد
الكثير إلى ابن هشام الخضر أن سبب سبب النخوة جاء إلى حماد بن سبب فقا ما تقول في
رجل ر عفا بأصله بضم العين فقا له به كذا سبب سبب النخوة هو عفا بكسر العين فضم ولم
الخليل قولها على البدلية أي بدل البعض من الكل وصح مع انتفاء الضمير الرجوع إلى المتكلم
منه الذي شرط بدل البعض لأن الاستثناء المتصل بغنى غناه الضمير فيه يفيد أن المستثنى
بعض من المستثنى منه قولها إذا كان المستثنى منه غير مذكور وإنما عراب
المستثنى منه لأنك قد عرفت أن المنسوبة إليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى
واعربا المستثنى منه بما يقتضيه المنسوبة لأنه الجزء الأول والمستثنى فصا بعده في خبر الفضل
فاعرب بالتصريح حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى في خبر الفضل فاعطى ما هو حقه
من الأعراب انتفاء الجزء الأول كذا أفاد بنج الأئمة قولها ليفيد فائدة صحيحة أي ليفيد الكلام
قولها نحو قولك كل حيوان قال الفاضل المحشي هذا مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل
العمول ما نحن فيه انتهى وذلك لأنه لا يصح حذف المستثنى منه تسليط عاملة على ما بعد
الأول إنما حيوان أعظم من حيوانات البحر قولها لأن تقي التقى موجبا لاثبات هذا بحسب
العرف قولها على جميع الصفات وهو صحيح لأن منها الصفات المتناقضة كالقيام وعدة
حلا بالخيار أعني جعل المستثنى به لا كما عرفت سابقا قولها صفة غير الشيشة كما أهد

والكرم والشجاعة ونحوها قولهم لا أراد انفا فأي حتى من الاختصاص الذي يجوز
زيادتهما في الانجافاته جوزه في غير من الاستغرافية نحو قد كان من مطرد ذلك لان فائدة
من هذا التخصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس لو لاها لاحتل احدا لا مرحوما ان
يكون معنى ما جاشي رجل واحد بل جاشي رجل واحد بل جاشي اثنان او اكثر فهي لتأكيد
ما استفيد من النكرة من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت في الظل للاستغراق لكنها
كانت محتمل غير ذلك اذا عرفت هذه القاعدة فظهر لك وجه عدم جواز زيادة من هذه في الاثبات
قولهم لتأكيد النفي أي نفى مجردها وان لم يباشره نحو ما جاءني من رجل وامرأة كما عرفت
قولهم لان فائدة هذه الجملة الاعتراضية لدفع ما سبق انه اذا ابدل عمرو من لفظ واحد يجب
ان يكون منصوحا مثله منصوبا قولهم لا حقيقة اذا لم يكن اه ذهب من النجاة الى ان العاقل
في المعطوف والبدل مفترق بقرينة السابق وفي سائر التوابع العاقل في المنبوع بحكم الانسحاب
منسحب على انما يقع بعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فاشارة الى المنهين
فائدة تناسب البحث اعلم انه قد اشتهر هذا الشعر بالاشكال بين رباب هذه الفرقة
صا من المطارح هو ما تابع لم يتبع متبوعة في لفظه ومحلله يثبت ما اذا يعلم غير علم ثابت حاله
في اثباته حتى ثبت قولهم يرفع غير حل اشكاله ان غير تابعة لعلم ولم يتبع لفظه وهو ولا
محلله اعني التبع على انه خبر لما قبل تبع محل البعيد اعني التبع على انه خبر لما قبل في الاصل فالأصل
بالمحل الواقع في النظم هو المحل القريب حلا للالفاظ على المتبادر منها قولهم اي ربه الله
يعني ان فاعل حاشا خير لله نعم من غير سبق ذكر لغية قولهم على التفضيل المذكور من
وجوب التبع المستثنى من الموجب المقدم والمنقطع وجوازه مع احتيا البدل في غير الموجب
النام والاعراب على حسب العواطف في الناقص قولهم انتقل اعرابه لان الاعراب حقيقة
للتنقل اليه قولهم لولا لها على ذات مبهم لكونها بمعنى المغايرة نقول مرث برجل غير
زيد أي مغايرة قولهم او دافعه بعد منعه فوجب ان يكون موصوفا بها وهذا الوجه

مفهوم من تفسير قول المضم تابع فان وقوع المثنى بعد شئ يسلم وجوب الشئ الثاني لفظا
 ولانما اشترط ان يكون مذكورا ليكون اظهر في كونها صفة بخلاف غير فانها ما كانت صفة
 في الوصفية جأ تقدير موصوفها فائدة تفسير الجمع بالمتعدد نبي دخل فيه مثل قوم ودهط
 والمثنى قول كل رجل الان يدا جاتنوع واعلم ان خروج مثل هذين المثالين عن هذه الضابطة
 بقوله غير محصور بناء على ان المراد بالجمع المتعدد كما فسر به الاقلوا بقی على ظاهره لخرجا به
 قول لغت الاستثناء عند وجودها اذ المتصل يلزم دخوله قطعا والمنقطع يلزم عدم
 دخوله قطعا والجمع المنكور غير المحصور بنا ولا جماعة غير مبينة لا يحزم فيها الايانا اول الشئ
 ولا بعد فيعند فيه كلا النوعين من الاستثناء قول ما جاتنوع ما ندر رجل الان يدا وجه
 التعدد عدم يتقن دخوله المانعة وعدم يتقن عدم دخوله فيها قول الواحد والارجل
 والاسمار افا لا لان للشئ المتصل الثالث للمنقطع قول يمين هو قيد للدخول
 اى الدخول المتيقن الذي هو شرط صحة الاستثناء معدوم قول الا الفيدان هما بخان فربا
 من القطب لا يفارقان ومثل هذا الشعر قوله عم الناس كلهم ما لكون الا العالمون
 والعالمون كلهم ما لكون الا العاملون والعالمون كلهم ما لكون الا المخلصون و
 المخلصون على خطر عقم قول والواجب ان يقرأ لانه مستثنى من كلام اشارة الى فائدة معنوية
 وهي بيان معنى هذا التركيب ان معنا القوم جاتنوع بدل اى هو لم يجئ في الحافاة لفظية
 نية عليها نجم الائمة وهي ان سوك في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا فلل الله تعالى مكانا
 سوك اى مستويا ثم حذف الموصوف اقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء
 فصا بمعنى مكانا فقط قول ولم يتوسك العداناء فيسوقا على قول يظهر اعرابه لوجوه
 الالف جدا من ابي الحامسة اوله فلما صرح الشرفا مسي وهو عريان صرح اى انكشف عريا
 اى ظاهرة باهم اى جنينا هم اى جنينا عدتنا جزانا ومنه كاندن ندان قول ونعم الاخر
 اى سوا هذه بالمدح حتى بان النسب في اخرها قول اى لان كنت منطلقا فان مناسد مدية

موجب
 قوله مكان زيد
 هذا الكلام

والتقدير لا جل انطلاقت انطلقت قولاً تياساً على ما نقره من ان حذف حرف الجر من ان
 المفتوحة المحققة وان المفتوحة المشددة تياس من غير هاء سماعي قولاً ثم حذفنا
 بدلاً ان المصدقة فانها تستدعي الفعل ولا دليل على الخاص بقدر العام وايدل الضمير
 لعدم ما يتصل به وهو كان قولاً وادغمنا وذلك لغرب المخرج قولاً فالتقدير ان كنت
 مطلقاً على تقدير الكسر يكون الشرط قولاً اذ لا لام فيه لما عرفت من انها لا تحذف تياساً
 الا من ان وان قولاً صفة الجنس حكمه تقدير لفظ الحكم لبيان صفة الجنس قولاً ولا يبعد ان
 يقيد لما سبق من ان غير المنسوبة منها اقل قولاً في حداسهم ما طأى شوا كان مبتدأ او منصوب
 قولاً احوال مراد منه مثبت بهن الاسم لا اتحاد صاحبها فكانها مرادف عليه رتبة قولاً
 اي يلينها نكرة اه لا اجمال تفصيل الواقع في قول المصنف فان كان مفرداً او فائدة شامل للمفرد
 المعرفة والمفصولة بينهما بغير ان حكمها كما شيئا الرفع والتكرير وقولاً ليرتب عليه لتفسير العبا
 الجملة بقوله اي يلينها اه لان الاضمار الى المفرد قولاً على سبيل منع المحل ولا منع الجمع لانه يجوز
 ان يكون معرفة ومنصوب قولاً فلا شناع اه لان الجنس يفيض بعدة اه وهو لا يصبو في مثل
 هذه المعارف قولاً لا يبين اي يلزم عادة ذلك الاسم السابق بل لو اتصل بغيره ايضاً
 كما كان في لا زيد لا عمر ومان عمر وغيره يد قولاً لا شتهاره لقوله عاً افضا الى قول لا حول
 ولا قوة الا بالله روى عن علي بن ابي طالب ان معن الا حول عن المعاصي ولا قوة على الطاعات
 الا بالله قولاً يزيد عليها لانك اذا فتحها ان تكون لافى الموضعين لافى الجنس ان تكون
 في الاول لافى الجنس في الثانية زائدة واذا رفعها يحتمل ان تكون لافى الموضعين بمعنى ليس ان
 تكون في الاول بمعنى ليس في الثانية زائدة واذا انفتح الاول رفعت الثانية يحتمل ان يكون الرفع
 محو على موضع الاسم لا البرز ولا زائدة او ان يكون بمعنى ليس رفعه على انه اسم على غير ذلك
 من الوجوه التي تقطع عليها في اثناء تفصيل الوجوه قولاً ويجوز الامران هما ان يكون من قبيل
 عطف المفرد على المفرد او الجملة قولاً وضعف المضعف هو نجم الامم الرضى اي تأثيرها لما

قوله

وبينها مع

يحمل

لا

نطلع

قوله على الجملة

كان العمل في الاصطلاح لا يطلق الا في المعرب عدم التغير جأ ايضاً في معمولها المبني على العمل
 على معنى اللغو اي التاثير قولهم واما العرض وعرفوه بانه طلب الشيء ولم يكن ذلك الشيء
 مطلوباً للطالب قولهم من حروف الافعال اي الحروف التي مدحولها افعال قولهم حيث
 لا يرجع ولو كان مرجحاً كان المقام مقام لعل قولهم الا بجلاله اخبر يدل على محصلة يثبت
المحصلة بالكسرة التي تحصل ثواب المعد والتقدير يثبت تفعل كذا قولهم يفني عن الاول فانه
اذا دله لا يكون الا ولافه لطافة قولهم ملكا الاتحاد اي الاتحاد ذاتا والاقصا لفظا وتوجه
التقديرات المنفحة قولك رجل ظريف هو الظرافة للرجل فكان لا دخل عليه قولهم
 فان المذكور اي فان المبني بالاصطلاح هو اسم المذكور سابقاً قولهم دينه على الفتح اي الشا
 نظري كونه تكراراً لفظياً نحو فيه الاعراب فعا ونصباً وذلك لانك لما وصفت صامع منه
 كانه وصف الاول قولهم على لفظه من حيث ان فتحه يشبه النصب في العروض والاطراد
 او محل الفريضة بها فعمل عمل ان فحل اسمها المبني النصب قولهم رجب فعه لانه ان جعل
 مستقلاً وجب فعه ان جعل تبعاً وجب ان يقع ايضاً لان النصب في قولك رجل ولا امرأه انما
 كان اجراءً للحركة الشا بحري حركة الاعراب فجعل المعطوف كان حرف النفي باسمه وهو اذا
 باسمه حرف النفي وهو معرفة لم يكن الامر فوعا فهو اذا كان تابعا اول قولهم لمظنة الفضل
 لم يلفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد قول الشاعر وهو الفردق في مدح
 عبد الملك مرثيا وقولهم ارتد وتاروا اي جعل المجد دافعه وازاره وهو كناية عن شدة
 اهتمامه به قولهم وتنحوا اي اريد به الاشياء الستة فان اللام المحذوفة منها لا تعاد الاحالة
 الاضافاً قولهم من نحو غلامين اراد به المشي والجمع قولهم حين ايضا كذا في اكثر النسخ
 وفي بعضها اخبر بزيادة لفظ لا فعلى الاول الفرق بين التوجيهين ما يستلزم عليك قولهم
بالظهار واللام البناء للسببية وهو علة لعدم الاضافة قولهم من حيث هو مضافا لان الاختصاص
 ليس معنى الاب مثلاً بل معنى الذات المنصفة بالابوة لكنها معناه من حيث كونه مضافاً قولهم هو

قوله

الاختصاص بيننا ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك اصله اب لك كان تخصيص الاب
 بالمخاطب فقط ثم لما اخذ اللام واضيقصا المضاف معرفة حتى ابوك تخصيص اصله وتعريف كاش
 بالاضافة واب لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معنا قوله او المعنى الفرق بينه
 وبين الاول ان الاول اعبر فيه ان صوة هذا التركيب صوة الاضافة باللام وهو ا عتبا الاضاف
 بوجوه اللام مثلك للمضاف المقدم فيه اللام وهذا المعنى اعبر فيه انه في صوة المضاف انه بهذا
 الاعتبار مثلك قوله لرجع صلة لتبوت قوله في التثنية قال نجم الائمة ان ما وليس في الحال
 عند انهاء وقيل هما المطلق التثنية وهو الحق قوله بل هما مبنيان خبر لانهما لا يختصا بفيل واحد
 بل يدخلان في الاسم الفاعل واهل الحجاز عنه اشبه بها بليس المختص بفيل واحد هو الاسم
 قوله اعم منه نحو انحقق علامة الشئ بدون ذلك الشئ قوله بحسبك منهم فان حسبه
 غير داخل في تعريف المضاف اليه المذكور مع انه مجرود ذلك المشابهة للمضاف اليه قوله وكذا
 معطوف على قوله مثله قوله اي مفعول كان بهذا المصدا بمعنى اسم المفعول خبر كان المحذوف
 ردا على الرضى حيث ثبت انه خارج ذلك لان وقوع المصدا حالا سما لا فاسي قوله مسئلنا
 يعني اريد بالتجريد لا تسلاح فلا يرد ان المعنى على القلب هو انه مجرودا عن ثوبه قوله
 في المتن في قوله وهي معنوية ولفظة بعد قوله فالقديره قوله علامتها ان يكون اثنا
 هذا التصحيح المحل فانه لا يبق المعنوية كون المضاف لان حقيقته الاضافة نسبة الشئ الى شئ
 بواسطة حرف الجر مع ايراثها معنى لا يحمل عليه الكون قوله على التقدير بمنع عدم اناء
 التعريف التخصيص قوله كل رجل وكل واحد فان الاضافة فيها الامة لا فادة الاختصاص
 اي اختصاص العمود والشمون المفهوم من لفظ الكل بالمضاف اليه اعني الرجل ولم يسمع مثل تقدير
 اللام وبعضهم تكلف لتصحح اضافة كل الى رجل بان كلا لا حاطة جزئيات كل اضيف هو اليد
 اضا الجزئية الى الكل بمعنى اللام لكن يمنع اظهار اللام الا بعد التاويل بالجزئيات والافراد
 مثلا ولا نزم فك كل من الاضافة ذلك لا يجوز ان كلا لا حاطة والجزئي والفرد ملحوظ

١٢
 مقدرا

من جانب المضاف اليه كما نقر في المنطق فتصحيح الاضافة الجزئية الى الكل مما لا يجلي في
تصحيح انشا الكل الى الجزئية والفرق قولهم لان الهيئة التركيبية ثباتك اذا قلت غلام
زيد مراد به ضمنا غلام له مزيد خصوصيته بزهدا ما يكون عظم غلبان او اشهر بكوه
غلام لزيد او معهودا بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج والذهن فحقيقة لغیر معین على
خلان وضع الانشا قولهم كما لا يخفى فان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا تستلزم معهود
الفعل وتعريفه قولهم ولقد امرت ان المراد لئيم غير معين والالتفات مقام المدح والاستعارة
غير ممكن والقرينة على ارادته وقوع الجملة وصفا له مع انها نكرة واخره فصيحة قلت لا فائدة
وتم حرف عطف الثانية للفظا كرية قولهم هذا الحكم وهو كسب التعريف من المضاف اليه
قولهم في نحو غير مثل شبه نظير وسوا قولهم لتو علمها في الإبهام فان مما مله زيد صفة لا تختص
ذاتا وكذا مغايرته فانه يشمل كل ما في الوجود قولهم تحصيل الحاصل فالنجم الائمة وعندنا
يجوز اضافة العلم مع بقا تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذ الاختلاف قولهم بل فيها
نوال تعريف الحاصل ان العلية وضع ثان للكلمة فازالت ما افنضا الوضع الاول
ولما لم يكن الاثنا وضعًا ثانيًا لم نزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيفت المعرفة لاجتمع تعريفا
قولهم قال في الرقة كنية الحاشية قال في الرقة مشعر بانسلي سلمى سلام عليكما هل الارض
اللاته مضمين واجمع: ومن يرجع التسليم ويكشف العنى ثلث الالات والتيار البلاغ:
اي: رجوا التسلم ويكشف العنى المستعبر الذي هو في عني حال سلمى والالات جمع اشبهة وهي
واحد من الاجار الثلاثة التي ينصب القند عليها والبلاغ جمع بلغ اي الخالي قولهم في
تقدير الانفصا ايما هو مجرد اللفظ من نوع المعنى او منصوب قولهم حواج بيتا لله فانه لما
كان غير منصرف ولم يكن ثنونا حقيقة تسقط الاضافة الا انه في حكم الاسم المنون حشاشه
قابل لم يمنع من بيان قولهم لا دخل في ذلك فان جواز المثال الاول امتناع المثال الثاني
مبنيا على انتفاء التعريف الامثلة الائمة مبنية على افتاء التخفيف قولهم كان الانسب لان ما هو

الى المعرفة

فيه

متفرع عليه اعني التخييف مذكوراً ومرجاً بخلاف اصل الفريدين السابقين فانه مذكور
 فنهنا قولاً لكثرة لواحقه من مخالفة الفراء وفيه الاستدلال عليه قولاً شوباً ومضاداً
 لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم ابطاله يتوقف على اثبات المطلوب
 قولاً بانه حال رب لا يخال لا يدخل الاعلى التكرار وجوز به بعضهم استأنا الى ان الفهم
 الرجوع الى التكرار في حكمها قولاً وفيه جهتان اخرا ان اما وجه بيع الرقع فملخوا الصفة من غير
 موصوفها واما التثنية فكلف حيث جعل الفاعل مثنياً بالمفعول فنصب قولاً فاعل
 اه يعني ان اللام لا تحذف من المفعول الا اذا انحذف فاعل وفاعل الفعل بهما فذا خلفنا
 فان الحامل هو التثنية الجائز المسئلة المذكورة فاعل الحمل بالحمولة ليكون واجعا الى
 المسئلة قولاً على التقدير الاول من التقديرين الحاصلين على تقدير كونه الاستدلال
 الفراء قولاً معنى اخر فان معنى الاول هو هو ومعنى الثاني هو له وفيه اوجه قولاً
 متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامعاً لنا
 في مسجد للضلع فاضافة مثلها في قولهم سيف شجاع قولاً وثانيهما حاصل هذا
 الوجه ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص قولاً ساعة الاول
 وهي قبل ساعة بعد الزوال قولاً المحبة المحقاء لانها ثبتت في مجاوى التسول ومواطي
 الاقدام فيلحقها الزوال قولاً هو جانب الضمير راجع الى جانب اي الجانب جانبه لانه
 يكون ح الجانب جزا من المكان والمكان واقع في جانب الغرب المقصود ان الجانب جزء
 جانب من نفس الغرب الا اذا تكلفنا وقلنا ان المكان المقيد نفس هو الجانب فبها شئ
 واحد جزء من الغربي الذي هو الكل فيستقيم قولاً فطيفة جردا لطيفة كشاله
 حمل كثر بمعنا فطيفة جردا فطيفة عن الحمل اي ذهب حملها من كثرة اختلافها قولاً لغو
 جود الفراء اضافة احد المرادفين الى الآخر وتبعه نجم الائمة وهو الحق عند لو رده في
 كلام امير المؤمنين المؤمنين على كثر الكثر بشرط ان يكون لفظ المضاف اليه اشهر

ردا

متفرع

من لفظ المضى ليحصل اليها قولهم سواء افادة اه اشارة الى ان لفظ يخص الواقع
في عبارة المضى ليس بمعنى التخصيص بل التعريف حتى يخرج منه التعريف بل هو من المخصوصين لا
التخصيص فيشمل المثالين كليهما قولهم فقيه خفاء لان الشيء عند جماعة يشمل الموجود
الخارجي والذهني والعين كذا لا عموح وينزل الخفاء بما ذهب اليه اخر من ان الشيء بمعنى
الموجود في الخارج العين بمعنى الذات شاملة للعدم وفيه كالتبايع الكلية قولهم سعيد
كرن الكرن الحواري وهو لفظ يشعر بالعدم اي بغيره منقوصة قوله وهو عرف النماء لان
عن بختهم انهم الكرم عند البصريين ما سلم اوله ووسطه واخره من حرف العلة قوله بعد
الشكوت وهو وصو وبسر قوله حقيقة او حكما حقيقة كفا التشبيه واداه وفاء او
حكما كالضمير اكرهتك في الثاني فلا يفي بها لاستقلالها في حكم الابتداء قوله بغيري
المنصوب والمجرور قوله واني اه افله قد راحلك المجاز ولا ارى المجاز اسم سووارة
على صيغة المفعول بمعنى ان معنا ان فضا الله وفلده انزلك هذا الموضع الشريف و
اسم بان هذا الموضع ليس بذلك قوله نقول اي امراة اه قيل انما صرح بالقول
تحرنا عن نسبة الخ والهن الى نفسه سما الاربعة اي الخ ايه وحى منه قوله بالحركة
الثلاث فاء فم قوله مثل يذ حذف اللام وجعل الاعراب على العين قوله وضع وصلته
بياتهم اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلكم يات لهم ان يقولوا جاني رجل
فجاؤا بذا وضافوه اليه قوله لكان اشمل ليشمل الاعلام قوله حكم خاص كذا المحذوف
والقلب فتغير اضافة الى المفرد لتتغير تلك الاحكام الحاصلة عند اضافة تلك الاسماء اليه
قوله كالكا هل وهو ما بين الكفين قوله باز يد العاقل اه فان ضم زيد ونحوه رجل
اعرابان حكما من حيث انها يشبهها الاعراب في العرض كما قد عرفت قوله ثم ان لفظه كل
ههنا اه معطوف على قوله واعلم اي تعلم تانيا وحاصله ان لفظه كل لا يدخل في التعريف
لانها تشمل الافراد والتعريف انما يكون للمقاييق والمعرف بالكسر مادل على الحقيقة

فبالحقيقة
التي هي
المتكاملة

في
الضمير
المتكامل

لقولك الانشائي انا طوق بالمراد من المعرفة بالفتح والمعرف بالمعروف بالكنه هو الحقيقة فينبغي
 ان يقر هذا التابع هو الثاني باعراب سابق وحاصل الجواب ان المقصود بالذات من
 التعريف المعارف عند النجاة هو ما يكون جامعاً مانعاً وهذا الحد يميزه فلان التوابع
 بالاستثناء اما الاول منحصراً ذكرنا الحد جامع لها واما الثاني فلانه لما دخل كل شئ تحت الحقيقة
 في حق من الافراد فيكون الحقيقة المعرفة منطبقة على جميع تلك الافراد لا يصدق على غير افرادها
 وهذا معنى كون الحد مانعاً وقريب من هذا ما فرقه بعض اركيائه بل هو عينه قوله فلو
 جردناه بان يقوم مقامها غيرها قوله الرجيم اي المرجوم بلعن الصالحين والمبعد
 عن رحمة الله قوله يدل دائماً اي في جميع استعماله لا يقع صفة لانك انما تجيء
 بالصفة لتعريف الخطاب الموصوف بهم فكان الخطاب معرفة قبل ذكر الموصوف فلا يجوز الا
 ان تكون الصفة منصفة للحكم المعلوم للخطاب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة
 النجاة لان الانشائية لا يعرفنا الخطاب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر
 المتداعراً لا لا مخصصاً كونه جملة انشائية كما عرفت هذا واعلم ان الجملة ليست نكرة
 ولا معرفة لانها من عوارض الذات لكنها في حكم النكرة حيث يصح تاويلها كما نقول في تمام
 رجل ذهب ابوه فام رجل ذاهب الاب قوله يعني بصفة اعتبارية اشارة الى دفع اعتراض
 تقريره ان التعريف يدل على معنى متبوع وليس حال المتعلق معنى في المتبوع فاجاب
 بان هذا الوصف ان لم يدل على صفة حقيقة فائمه بالموصوف لكنه يدل على صفة اعتبارية
 فائمه بقوله والشكر جود الكوفيين وصف النكرة مطم بالمعرفة والاخفش وصف
 النكرة المخصوص بها قوله بمنزلة يقصد به لکن ضعف يفعد واشد من فاعده لان اللفظ
 والواو في الفعل فاعل في اكثر مجلاتها في الصفة فائمه بالاعتناء قطعاً قوله ضمير الغائب
 انا الكسأ وصفه اسماً الى قوله لا اله الا هو العزيز الحكيم والجهنم يحلون مثله على البدل
 قوله المادح والذام اي كما انها لا توصف بصفات يفيد ايضاحها لا يضاها نكلاً لا توصف

بها

وصفا يفيد المدح والذم قولنا عرفها المضمرة لما المتكلم والمخاطب فلعدم الالتباس
 فيها ولما الغائب فلا تحتاج الى المرجع المحذره بهما في عدم الالتباس وانما كان العلم
 اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة اوضح والاستعمال بخلاف اسم
 المحسنة وكثيرا يقع الاشتباه في مثله فلذا اجتمع الى التسمية التي افعلها وانما كان اسم
 الاشارة اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب
 والعين بخلافه فانه بالقلب فقط وكذا يشترك في المرتبة واما المضاف الى احدهما فتعرفه
 مثل تعريفنا المضاف اليه عند المبرد انه انقص ولذا يوصف المضاف الى المضمرة لا يوصف المضمرة
 واعلم ان سببوا يستثنى من عرقية المضمرة من الاعلام لفظ الله نذهب الى انه اعرف من
 كل معناه ونقل اني رايت في المنام كان الله قد نجاني من احوال المحنة ودعا الى جزييل
 الثواب بهذا السبب قولنا مع صلته قديما لا يتأخر بدوهم حتى ذهب اكثر الى ان تعريفه
 انما انا من جهة الصلة لمعلوميتها عند المخاطب قولنا اننا بدليل الاشارة والمراد
 بل جل فهم من تذكير اسم الاشارة والصفة قولنا يعني المعطوف ولان العطف معنى
 مصله فلا يكون من التوابع قولنا متعلق بالقصد فالفاضل المح وتوضيحه انه ليس
 متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وايسر لك اذا المقصودا
 لنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبا عن قصد نسبة
 الى شئ ونسبة شئ اليه انتهى وهو يوجب مجاز الى مزيد نظر وامل والش قد اوضحه بقوله
 فعمرو تابع اه قولنا نسبة الى شئ نخونيد عمرو في الدار ونسبة شئ اليه نحو جازيد و
 عمرو قولنا والذبيراى الكاتب قولنا وقيل قد جوز اه نقل عن المصنف الفرق بين
 هذا الوجه الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوف من وجه
 وهذا الوجه جعله صفة من وجه لا محالة من غير ان يكون معطوفا بوجه قولنا لا يضاف
 الا الى المتعدد وليس مدخول بين الاولى متعدد فيجب ان يقا ان بين الثانية كعدم

فان
 تعديف
 الاستعمال
 جهة الاستاء

ان الوجه الاول

حتى يكون مدخولها ايضاً مدخولاً للادلى فيحصل التعدد قولنا مستدلين بالاشياء
 وقد قدمنا طرقاتها وان الاصح جوابه لتوقعه الفران وفي الاشياء وفي بعض النسخ
 الادعية الماثورة المكشوفة في ضمن اهل البيت بل قد عرضت عليهم وتقريرهم جند
 كسقطهم وحمل الاشياء على الضرورة ليس له ضرورة قولنا لفقد عدم التعيين وهو سلمه
 ان الضمير ان كان عباءة عن هذه الشياء المذكورة الا ان انشأ السخلة اليها في حكم
 الانفصال فكان الاضافة مفقودة قولنا او مجموعاً ما سلم ان الاضافة بحالها الى ان الضمير
 راجع الى الشياء الا الى الشياء المذكورة بعينها اي سخلة شياء لا سخلة هذه الشياء وانما كان
 هذا بشاذاً لا نه يجب ان يقصد بالضمير ما قصد بالاسم الظ السابوق بعينه فجعله عباءة عن الشياء
 لا بعينه شاذ والحاصل ان هذا الشذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما
 الشذوذ الذي جعل جواباً ثانياً فهو شذوذ عطف المضى الى الضمير على مدخول بيت بهذا
 اندفع ما ذكره الفاضل للادري من انهم جعلوا الميل على نكارة الضمير جواباً والشذوذ جواباً
 اخر لان ذلك الشذوذ جعل جواباً ثانياً لثا غير هذا الشذوذ الذي ذكره الشافعي في الجواب الثاني
 واندفع ايضاً ما قيل ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع ووجه اندفاعه ان
 الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم ينجح الجواب الى ما ذكره نجم الا انه من ان الضمير
 الراجح الى النكرة المحصورة نكرات قولنا لانها فاء السببية جعل الشئ لهذا الجواب ثانياً لثا
 الاول منع كون الفاء العطفية الثانية تخصيص كون المعطوفين عما اذا لم يكن بينهما سببية
 لانها يصيران ح بمثلية شئ واحد فيكفي رابطة المعطوف عليه المعطوف وهذا ما اخبر من محقق
 بنجم الا انه حيث ذكرها معنا ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة اذا عطف عليها جملة
 اخرى متعلقة بها بان يكون مضمونها بعد مضمون الاولى من اخيا عنه اقلا او بغير ذلك كما
 تجرد احديهما عن الضمير كقوله باخا لها لان ذلك الربط يجعل المجموع امراً واحداً لقول الله
 جافغرب الشمس يدلان معنا الذي يعقب مجيئه غروب الشمس يد والثالث ان الفاء السببية

الآء

المعطوف في حكم

مفيد المعنى في الجملة الثانية وابطالها بما ربط بها المعطوف عليه هو الغضب بسبب
 طيرانه وما قوله ويمكن في جواب آخر بتقدير الابطال بقوله بسبب التفسير راجع الى طيرانه قوله
 اي اوقع العطف الغرض من هذا اصلاح عبارة المضم لان العطف ليس على عاملين بل على
 معموليها فاصلحت العبارة وجو احدهما اصلاح الشئ وحاصله ان عطف مسند الى مفعول
 من قبل قد قيل بين العير ذلك المصدا هو نائب الفاعل والتقدير اذا عطف عطف اي
 وقع عطف بناء على وجود عاملين مختلفين لم يجز اي ان امتناع هذا العطف انما هو لوجود
 العاملین ثانیها اصلاح بعض شرح الباب حاصلا ان العطف بمعنى الامالة والتقدير
 اميل لاسمين المعنوي نحو العاملین بان يجعل معمولین لهما ثالثها وهو الاظهر ما ذكر الاكثر
 وهو ان عبارة المضم مضامفقا قوله ما كل سواء اه فان قوله ايضا عطف على سوذا
 المجزوء والعامل فيه كل وقوله شئ عطف على ثمة والعامل فيه ما وهذا مثل حاصلا انه ليس
 كل ما استعمل في ظاهره فهو صحيح نفس الامر ولا كلما استعمل في ظاهره فهو حسن في الواقع و
 عبروا بالثمة والشئ لان الثمة مشهورة بالسواد المستلزم لفتح الخلفه والشئ عكسها
 قوله ما كل امرئ المنصوب والعامل فيه محسبين وحاصل معناه ان الاستفهام لانكار والتقدير
 كل امرئ رايه نظينه بجلا كاملا في الوجولية وكل رايها شوق في الليل محسبها نارا كالنيران
 المضرة في الليل اطلب الصيف او ساد الضياء الطريق على ما هو عادة العرب قوله بحسب الظن
 جائزة اه الفرض من هذا دفع ما ذكره الفاضل الهند من ان الثاني في هذه الشبهة مثال للقدم
 لان لفظ اذا وصيغة الماضي تقتضيان التحقيق والتقدير اذا وقع العطف على عاملين وتحقق
 وثبت لم يجز وهو سدا لان ما ثبت وتحقق كيف يحكم عليه حاصل الجواب ان العطف بحسب الظن لا
 ينافي الامتناع بحسب الحقيقة فان التراكيب الفاسدة المخالفة لقوانين النحوي كلها جائزة بحسب
 الصورة قوله عند الجمهور اي المتأخرين والافالمقتدون قد اطلقوا على جوازها كما اعترف
 به بنحى الامة الا في نحو الدار زيد الحجر عمرو والحق عند الجمهور ورود الفران العظيم وفي

الخ
 فان قوله
 ببناء عطف على
 سوذا المجزوء نادر
 عطف على امرئ
 والعامل فيه كل وقوله
 نارا عطف على
 امرئ
 مع
 بعدم الجواز

كلام النسيج قولهم يقوان يقوم اه هذا مبنى على ما ذهب اليه بعضهم وهو ان العامل في
 المعطوف حرف العطف بنى بنى عن العامل السابق وهو بعيد لعدم ان رمة اليقينا بنى
 وفي العامل في المعطوف مذهبنا اخر ان احدهما قول سيبويه هو ان العامل في المعطوف هو
 الاول بواسطة الحرف ثانيهما وهو مذهب الفارسي و ابن الجني ان العامل في الثاني مقدر
 من جنس الاول مذهب سيبويه هو الاول في قول في الداراه فالجزة عطف على الدار والعامل
 فيه غير معطوف على زيد العامل فيه لا ينداء قوله على حذف المضاف فيكون من قبيل
 العطف على عامل واحد قوله بخير يدون والاية المشهورة بينهم ان المضاف اذا حذف بحري
 اعرابه على المضاف اليه كما في في واسئل القرية لا ترقم مقامه فكافة المضاف ويجوز على ثلثة ابعثا
 المضاف اليه على اعرابه السابقها كانت الامثلة المتنازع فيها من هذا القبيل سنشرحها
 بالاية الكريمة قوله منسوباً خوضه ضرب يد قوله او منسوباً اليه خوضه زيد زيدى
 التاكيداء دفع لما قبل ان قوله والشمول لغو لظهور ان كلهم جاء القوم كلهم بقر المربوع
 في النسبة ويفيدان النسبة الى جيمة الى بعضه حاصل الجواز ان تقدير المربوع في النسبة شاعرا
 بينهم في التفصيل المذكور وليس فيه شبهة حتى يغنى عن ذكر الشمول قوله تلتهم اعلم انه
 اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة بين العددين الى غير المربوع وذلك من الثلثة وما فوقها
 ولكن لا يؤكدا لا بعد ان يعرف المخاطب لينة العدد قبل ذكر التاكيد حتى تكون تأكيدا قوله
 اى مكررا اه لتصحيح الحمل قوله في حكم تكرير اللفظ اه قصده الفرق بين ضربت انما اجمع
 واكتع بان الاول حكم تكرير اللفظ والمخالفه للضرورة بخلاف اجمع واخوانه قوله مطم
 اصطلاحيا او غيره قوله لهذا الكلمات فبينما ان لا يذكرها كما لا يذكر حسن وفائدة مثل
 بسن نزيهين اللفظ قوله ويمكن استنباطه كان يقا اما الامام فلا ان العموم هو تمام الاقرا
 والاجزاء واما الزوى فلا انه تمام الشر والعموم هو ان تمام واما السيلان فلا انه يسلم
 انبساطا وشمورا العام منبسط شامل واما الطول فلا انه امتداد والعام باعتبار الكثرة كان

في الكليات
 من حيث

٢
 ثلاثة

لا مزيد

قوله

له امتداد وان كان بين الامتدادين تباين قولاً تغليباً فان الاول حقيقته هو التفسير
ولا حاجة الى حاجة للمضم الى ذكر الافراد مع الاجزاء ذكر الاجزاء مع ذكر قول
بشيء الباب ان لم يكن هناك الالتباس كما اذا اكد المفعول المتصل بالبارز بهما مخوض
انت نفسك مضرباً هما انفسهما مضربوهم انفسهم قولاً ببيان العوامل قليلاً فلا يفهم
فاعلاً حتى يلزم المحذور قولاً فلا يتقدم والجزم لا يقدم ابصع على اتبع قولاً اي يفهم
النسبة اليه اه اشأ الى ان الجار والمجرور متعلق بالقصد المفهوم من المقصود كما ذكر
في تعريف العطف قد مضت اشارة بجملة الى ان غرضه ما اذا وان اردت تفصيلاً نطلع
به على جميع تعاقب التوابع فاستمع لما يتلى عليك فنقول عرف المضم اليك بانه تابع
مقصود بما نسب وهو ظ الفضا فانك اذا قلت بخاريد اخوك فالذي نسب المشبوع هو جار
وليس المقصود به اخاك بل المقصود به المجيء المنسوب الى زيد اخوك مقصود من اللفظ الدال
عليه فاراد الشئ اصلاً فاجعل الجار والمجرور متعلقاً بالفصل المقدّر فصاحا اصل المفعول
ح اليك تابع مقصود اي قصد نسبة شئ اليه بنسبة الامر الذي نسب المشبوع فاما
قصد ناسبة المجيء الى اخوك بسبب انشأ جائي الى زيد لان اثبات الحكم للمشروع الذي
الى اثباته للتابع اذا عرفت ما قلونا عليك فظهر لك ان كلام الفاضل المحرر واعراضه على
الشئ ليس محلّ فراجع قولاً اي من المشبوع اه فضمير راجع الى المشبوع وهو حال من
المستثنى في المقصود اي مجازاً عن المشبوع كونه مقصوداً قولاً بنسبتهما نسبياً اي لا
يكون نسبته الى المجيء الى المشبوع مقصوداً بنسبة المسند الذي اسند الى المشبوع وحاصله
ان اسما المفعول مثلاً الى زيد في جائي زيد اخوك لا يكون مصير الكون النسبة اليه مقصوداً
ابتداءً بل بنسبة المجيء اليه توطئة لانسابها الى تابعه قولاً سواء كان ما نسب اليه ام اي
سواء كان ذلك الشئ الذي نسب اليه المشبوع مسنداً الى المشبوع كما لمثال الاقل ام مسند
لا شئ كما لمثال الثاني فان الفعل فيه مسند الى ضمير المتكلم لا الى المشبوع الذي هو زيد

قوله تعالى فان الله هو شتم على القتال لانه واقع فيه واعلم ان الشتم جعل هذا
 وجه التسمية وهو ليس بغيره والاولى بهما ما ذكره بعض النحاة حيث قال انما يسمى
 بدل الاشتمال لاشتمال المبتوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من
 حيث كونه دالا عليه اجمالا بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثاني
 منتظرة له وهذا هو الذي فسر به الشتم الملائسة والاصح ان يجعل وجه التسمية
 ويحيل الملائسة عليها وحمل كلامه على هذا كما قال الفاضل اللاري بعيد فوله
 وان اختلفا فهو ما لان اخوة يدل على اخوة المخاطب لم يكن يدل عليها زيدا كيف
 لا ولو اشد مداولاها لكان الثاني فاكيدا لا بد فوله الاسناد الى الثاني يظهر من قولك
 اكرمته يدا اخاك كونه بدلا لانك قصدت بذلك المن على المخاطب اردت ان الاكرام وقع
 عليه من حيث انه اخوك نظرت الى القمر فلكراه ان قيل ان النسبة الى المبدل منه ههنا
 المثالين لا يوجب النسبة الى البدن كيف يكون امثالا لبدا الاشتمال فالجواب انه اذا
 لم يكن في الفلك قرينة علم المخاطب ان يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد الى فذلك اجازة
 وكذا في المثال الثاني اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رايته برج الاسد فقم
 رايته رجة الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر البدل فوله لئلا يكون المقصود نقل عن
 المضمر جعل هذا وجه التوصيف بدل الكل واما في وجه توصيف بدل البعض بالاشتمال
 فقد قال لانها لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المبتوع ليعلم انه بعضه او ملائسة فلو كان
 متصلا لكان معرفة ولو كان مفصولا لكان موصوفا به فوله واستحالة اي طلب منه ان
 يحمله على رايته فوله فيما سبق فوله قال بعض الملحاه فوله اذا جعلته بدلا قال بعض
 النحويين في الفرق بين البدل انه لو قال رجل زنتك ابنتي فاطمة وكان اسمها
 فيما ليس مقصودا بالنسبة وان اذاد خريجة فاراد عطف الياسم النكاح لان الغلط واقع فيما هو مقصود بالنسبة فوله
 البدل لم يقع النكاح افيد لنا وله لصوة النداء فوله الامن يعرف اه قوله يعرف بالتخفيف كيف يحل
 اذا الغلط واقع

البطل
 من تحت عطف

هذا الكلام على وجه لا يرد عليه ما اوردته الفاضل المحم ان هذا الحد لا يمتنع الا بمن
 عرف ما هيئته المبنى على الاطلاق كان عرفها مثلاً بان مطلق المبنى هو الذي لا يختلف آخره
 بل يختلف العوامل لكنه لم يعرف هذا الفرق منه اي الاسم المبنى فعرفه بهذا التعريف
 واخذ مطلق المبنى المعلوم له سا بشرفيه فان مبنى في قوله مبنى الاصل نكرة مطلقة لان
 اضافته بعد لفظه فهو ح من قبيل تعريفها الخامس بالغام اما الوجه جعل هذا تعريفاً
 لمطلق المبنى مطاسماً كان او غيره ما ناسبه الاصل فقد عرفت ان هذا المبنى الذي
 وقع جزء التعريف ايضاً مطلق فيلزم تعريفه الشيء بنفسه قولاً او غيره ما كان مقاربه الى
 الاشارة المحسنة كقوله فانه مشابه لنزال الواقع موقع انزل قولهم بالفتح اي نزع هو
 على انه اكسابها من المضى اليه عن اذ واما على قراءة الكسر فهو معرب قولاً و
 المضى اليه معرب التركيب عاملاً عن المضى او الحرف المفرد بخلاف المضى قولاً
 لمنع التحول لا منع الجمع ليجوز اجتماعهما كقولهم ولا للشك ان يكون الحد فاسداً قولاً من
 حيث حركات واخره اي كون هذه الحركات القاباً للمبنى انما هو من حيث حركات او
 اخره لا من حيث نفسه كما هو المبني من قوله والقاب فانه لا يوق للمبنى التضم ولا الفتح ولا
 الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسوف قولاً لان هذه الالقاب كما هو المبني من اللقب
 فانه قسم من اقسام العلم فالمراد من اللقب هنا غير ما هو المصطلح بل المراد به ما يعتز
 الشيء سواء عجز به من شيء اخرام لا وهذا هو المتعارف للغة قولهم واثرة المترتب لا مطلق
 حكمة كما هو المبني من اسم الجنس المضى قولاً نحو من الرجل اه فنون من هنا مفتوحة وفي
 الثاني مكسوة وفي الثالث ساكنة اما فتح النون الاولى فلكثرة ملاقاتها للالف واللام
 واكثره يناسبها التحقير لا يمكن البناء على التكون لاجتماع الساكنين واما كسر الثانية
 فلان التكون غير ممكن لما عرفت الاصل في تحريك الساكن ان يكون على الكسر ساكن
 الثالث فعلى الاصل قولهم لا باسماً الاصوات فاتها ليست مما لعدم وضعها لكتها جارية

هذا

مجرى الاسماء المبتدئة في البناء قول له هذا الفيداي بقيد الوضع لاحد الامور على كل واحد
 من التفسير اما على الثاني فظا واما على الاول فلان لفظ المتكلم مثلا وان كان موضوعا
 لمفهوما المتكلم كانا الا انه ليس موضوعا له من حيث انه يحكى عن نفسه لهذا سمح ان يؤتى
 متكلم وانا مخاطب قوله عند الحاجة اي كون ما عالما بخصوص بلغه الجاء اعرف قوله
 الا ضربا في بمعنى مع قوله وانما بد بالمتكلم عكس رئيسا هل القصر قوله اجماعا اي
 من البصريين وذهب الفراء الى ان انت بكما له اسم بعض الكوفيين الى ان الفهيم هو الثا
 وان عما نعتد عليها حال فصلها عن العامل لتسقل بالثلفظ قوله اخلافات كثيرة
 احدها ما انخاره وهو مذهب الاخفش ثانيا مذهب بعضهم وهو ان اياك اياه مجموعا
 ثالثا مذهب البهائي الشيخ الرضي هو اما بعد ايا هو الضمير ايا عماد له كما عرفت وهو
 غير بعيد فان الفهيم مع لما ينوهم من عدم اشراك الضمير بناء على ان التاجزوه فاشا
 الى دفعه بقوله فان الضمير قوله سنين كلمة فان لكل واحد من القمماير الخمسة اثني
 عشر فمضروب الخمسة في الاثنى عشر تبلغ ستين ومضروبها في الثمانية عشر تبلغ تسعين
 قوله علا ومناسباته كقولهم انما وضع للشكلم انما لان المتكلم له مبتدأ الكلام والظن
 لها مبتدأ المخرج لانها من اقصى الخلق فحصلت المناسبات وزيادت معها نون لانها مناسبة
 للحرف المد واللين حيث من انها مولدة وزيادت الالف لبيان الفتح وانما وضع
 للنخاطبة للناسبة بينه وبين المتكلم لان مثله في الواجبة وزياد التاء لمناسبتها الواو
 في المخرج وكسرت التاء للمؤنثة لان الكسرة يدل على الياء والياء علامة الثانية فالكسر
 بالمؤنث اولى من المذكر وفتح المذكر طالبا للتحفة وذاو الميم ضربتيا وضربتيم وبق
 اصلها ان ضربتيا وضربتيا التلا يلبيس الف التثنية بالالف الاشباع وزياد جمع المؤنث
 فوان ليكون جمع المؤنث مستأجرا للمذكر بالحاق نيا دنيين في اخره الى غير ذلك من
 التعليلات المذكورة في المطولات قوله صفة حيث اء انما قيد بالصفة لان الفعل

مبحث في
 مبحث في

إذا جري على غير من هو لا يجب فيه إيراد الضمير عند البصريين إلا في صورة اللبس نحو قوله
يضر به هو ووعني جريها على غير من هو له بان تقع منفردا وصلته وخبره أو بعينه قوله
ليكون أشمل من ثمرة الاعتراض وهو قوله أما من جهة إطلاقها على من يعقل وغيره والخصم
بمن لا يعقل لكنه أكثر إذا قيل على ما هو الأصل هو من يعقل لأنه أشرف قوله وإنما يتبع
ذلك وإنما يقع كون هذا المثال باضرا بمثاله لا لكون الفصل بسبب الضمة حيث على
غير من هو له إذا كان الضمير المنفصل فاعلا حتى تكون الضمة خالصة من الضمير ويكون إيرادها لما
عرفت أمثال وجعل هذا الضمير تأكيد للفاعل الاستثنائي لا إيرادها لما هو لغرض التأكيد قوله
ولكنه تأكيد لازم استدراك من قوله إذا كان فاعلا لا تأكيد يقع ما ذكرنا إذا كان هو
فاعلا لا تأكيد ولكن تأكيد لازم لا فاعلا يقع التمثيل وإنما كان التأكيد هنا لازما
وليس شأنه للزوم لرفع التيسر صورة ثم إن الشرح بعد أن جزم بأنه تأكيد استدراك بالمثال
المذكور لأنه لو كان الضمير المنفصل فاعلا لما في الضمير بوجهه بل ضار بهم للزوم اجتماع
الفاعلين وأما على ما روي عن الزنجشكي فيكون مثالا لما نحن فيه لأن نحن فاعل لا تأكيد
أنه علامته في الضمة بذلك على استثناء الفاعل قوله لا ليس فيه إلا أن ضاربه فربما على أنها
صفة هند قوله بإيراد علة للطعن أي الطعن في قول الأوهل سبب غير الاعتراف نجعل
الضمير منفصلا لئلا يلحقه هذا الطعن فإن لحقه الطعن في ثبوت الحال بقى اللفظ بالضمير
المنفصل قوله شبه بالمفعول في التثبيت كونه فضلا مثله قوله في هذا المقام أي مقام
أنها الضمير خاصة قوله حرف جر قال بعضهم كأنه جعل في حكم حرف الجر محمول عليه فاعلة
في معنى اللام التعليلية كان قوله لو لا كان كذلك في معنى لم يكن كذلك الوجوه وهو بعيد
قوله في الوسط حكما لشدته امتزاج ياء الضمير مع لا فاعلا بخلاف ياء المتكلم فاعلة مفعول
قوله كما في فعل فيلزم فيلجتماع ثلث نونات بل أربع لأن الفاصل بين اللامين حرف واحد
قوله وحمل معطوف على محذوف قوله قبل العوامل أي اللفظية لأنها المسببة عند الإطلاق

قوله في ذلك التوسط لينصل اشارته الى ان قوله لفصل متعلق بقوله بتوسطه لا يفوت
 بفتح فسل الان اللام المقدمة بعدها لام في معناها سببته ما قبلها لما بعدها والرب
 انما هو التوسط لا التسمية على ما لا يخفى قوله وكون المبتداء ضمير نحو كنت انت الرقيب
 قوله فانه لا التباس في التفسير كما هو صنف ما عرفت قوله لا تمناع اللام بينا الوجه الشبه
 اي كمال اللام لا تدخل المعاف فكذا فعل التفصيل فيجوز وصف المصرفة به لغيره منها
 يحتاج الى ضمير لفصل قوله على انه خبر مبتدأ وما بعده قوله غير معهود تجري
 بال تأكيد قوله معنى الكلام ويقع اه محالة ان يراد بقوله بتقديم بعض معان لان معنى التقييم
 الوقوع مقاما واريد به هنا مجرى الوقوع بقرينة قوله قبل الجمل ورح نقول الش ويقع
 متبذرا بينا لحاصل المعنى والا فلا حاجة الى قوله متبذرا لان محالة على ما عرفت قبل
 الجملة قوله اي قبل هذا الجنس جعل الجملة هنا للجنس ليحل الجملة بعد المحضة منه شيئا
 ان يكون حاصل العبارة يقع قبل مطلق الجملة ضمير تفسير بحضه وفرد من ذلك الجذر
 الكل وهذا رد على الفاضل الهند حيث قال انه من قبل وضع المظهر موضع المضمير لزيادة
 التمكن في ذهنه والجملة شاح بمعنى واحد طئي ان هذا احسن ما قل تكلف من كلام الش
 قوله اذا كان الضمير نحو قل هو الله احد قوله رعاية على التسمية وحاسا انه لما
 كان واجعا الى الشأن سيجي وقيل انما يسمى ضمير الشأن لان هذا الضمير لا يجوز دخوله
 الا في كلام له شان عظيم فلا يقدح في ذلك فاما اذا كان فيام زيدا مرا عظيماء يعرف
 وجه تسميته بضمير الفقه قوله فيحسن ثانيا لانه المسموع من العرب اما ثانيا
 بنا وبه بالقصة من غير كون العدة فيها مؤثرا نحو فيام زيدا فمجرد قياس قوله ليحصل
 المناسبة بين العدة اذا كان مؤثرا وضمير الفقه واما قولك زيدا في قائم وان جاز لكنه
 خال من التماسب قوله معرضة اي بين الموصوف والصفة قوله في هذا الحكم اي الحكم
 على هذه الضمير يفسر بالجملة قوله يلزم استدلاله لان قوله يقع كانه هو المحكوم

فهو

اي

منه

معرفته

اعني قوله للمذكر بلا فاصلة قوله خبر الغرض من هذا التكليف فمع الاغراض الواردة على
ظاهر العبارة ان قوله هو مستد راجع الى اسما الاشارة ولا يفتح حل ذاعليها وحاصل الجواب
ان اذامع ما عطف عليها المجموع خبره وعلى هذا نقول لمضم مثلاً واشتاذان وذنين ليس جملة
مركبة من مبتدأ وخبر معطوف على مفرد مقيد بحال وهكذا الى اخر الاسماء الاشارة اذا غرض
هذا فاعلم ان ما وقع في بعض النسخ من تقدير لفظ خمسة بعد قوله وهي الاسماء الاشارة
غلط فانه جوابا اخر لكن الشك لم يرضه فعلا الى غيره قوله على احد الوجوه وقيل ان
ان ههنا حرفا يحجب بمعنى نعم وهذا من مبتدأ وسأحران خبره وقيل اسم ان ضمير
الشأن محذوف قوله يكذب بالياء لان هذا حال الالف المجموع اصلها قوله على
سبيل اللحن والعروض فمع لما يرد من ان المنبادر من اللحن اتصال بالآخر وحاصل
الذبح ان اللحن بمعنى العروض قوله فهو ليس في الحقيقة منها بغية من فوايد كلمة اللحن
التي تنبئ على انها ليست في الحقيقة منه ان او هي شدة الامتراج وكتابة الحروف الكلمة
قوله اي حرف الخطاب خمسة وهي كما كمل كما كن قوله في خمسة من انواع اسما
الاشارة وهي اذان وتاوتان وهؤلاء قوله ترتقي الى شدة وهي تاوتان وتاوتان
وهي الا ان نوعها واحد حاصل في ضمن احد هذه الامور قوله على سبيل الشبه مثل
ان لتعمل في الزمان قوله نعم هناك الولاية وهذا باسما هو موضوع للمكان للزمان
كما ورد العكس في قول الفقهاء موافق الاخر اي مواضعها قوله بغية لا يكون هذا باسما
محاصل المعنى لا ان كان فيه مقددة والا لكان قوله جزءا خبرها لا يميز قوله من الافعال
اه فان الافعال الناقصة كما قال في الاثمة لا حصر لها فيجب ان يكون يميزها قوله والمراء
بالجزء التام اه فوضيحت ان الجزء التام هو الذي يكون جزءا من مركب اذا تحل للمركب اليه لا يحتاج
فيكون جزءا الى انضمام امر اخر كالفاعل موقوف فام زيد فانك اذا حلت هذا المركب يكون
فام هو الفعل وزيد هو الفاعل فكون زيدا علا لا يحتاج الى شيء بخلاف قولك جاء

على
الجملة قلوا
كما توفى ظاهر العبارة
بل هو مفرد مقيد بحال
معطوف
ع
ع

من حيث
من حيث

١٢
الافراد وذه

الذي قام ابوه فان الموصول لا يكون جزءا ثانيا من هذا المركب الا بانضمام الصلة اليه قوله
معناها اللغوي وهو المنتم للشيء مط قوله اذ وحيت فانها يحتاجان الى صلة اعني الجملة التي
يفضان اليها من غير عائد قوله كاسم الفاعل فالضارب بمعنى الذي يضرب قوله تشبه
اللام الحرفية في اللفظ قوله بالحقيقة والتشبه معا فالضارب اسم بمعنى الجملة الفعلية
فكونه جملة بالنظر الى حقيقة اللام فانها موصولة وكونه مفردا صورة بالنظر الى كونه مشابها
لللام التعريف قوله وبشرى فان الماء ما اى وجد وطوبى اى نيت بالحجارة قوله
وما يقوم مقامه وهو الالف اللام وذرع الذي كاللذان واللذان ونحوهما قوله
من هذا كرا كما يندكر مثلا لمعرفة الحال والتبني لا يخبر منهما انه يجب تكيرها وبمعرفه ان
ضمير الشأن لا يخبر عنه انه يجب تصديره قوله الجملة الثانية وهي الجملة التي يكون الموصول
مبتدأ مما نوله وجعلت لان المطلوب ان يثبت للموصول الحكم الذي كان ثابتا لذلك
المخبر عنه لتالم يكن ان يقع الموصول موقع الخبر لتصديره مبتدأ فلا بد ان يكون نائبا
هو الضمير العايد اليه مكانه قوله الذي ضربته يد الفرق بين الجملتين انك اذا قلت
ضربت زيدا فترى مخاطبت من لا يعرف ان لك منصرفا في الدنيا ورجاء مخاطبت من يعرف
بمصرفك لكنه لا يعرف انه زيد اما قولك الذي ضربته يد فلا طيب به الا على الوجه الثاني
لان مفعول الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب قوله ليضع بنا اسم الفاعل اذ نقول في
الاجابة عن زيد المثال المذكور الضاربة انا زيد المصريح بزيد قوله بخلاف عجب مندى
بخلاف الاخبار عنهما معا فانه جائز قوله وامتنع في الحال الاولى ان يقول وامتنع فيما يجب
تكير قوله زيد ضربت علامة يصلح مثالا للاسم لما قبله فلذا لم يمثله قوله اذ جعلت
الضمير الضمير الذي ضربته واما علامة فهو خبر الذي وضمير الموصول يجب ان يكون في الصلة
قوله وانما اى غير حاجته صلة واصفة وقيل اوالى موصوف نكاتها ثمة بنفسها قوله الا
في التام والصفة عن الفارس وانما جائت ثمة اية كقول التمر شعرك كيف هب امر اربع

اوله

عنه

وتلك كانت الى بشرى مرثية ونعم من كان من ضائت مذاهبه ونعم من هو شروا اعلان
اي شخصاً هو جلاً هو من منصب المحل على التميز قوله ايا ما ندعو الاية اي اي اسم سمعوه
سبحا وتعالى بها فله الاسما الحسنه قوله الا اذا حذف صدصلتها هذا مذهب سيبويه
خالفا للكوفيين وجماعة من البصريين لانهم يريدون انهما معربة دائماً كالشريطة والاستفهامية
قال الزجاج ما ثبت لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يسلم انهما قريبان
فكيف يقول بينهما اذا اضيفت اليهما الجرح خرجت من البصر فلم اسمع منه فارتفت الخندق الى
مكة احد يقول لا ضربا اياهم قائم بالضم انتهى وعمره انهما في الاية استفهامية واية مبهمة
واشده من هو تنزع اما عند وقت التغير لئلا تنزع عن الذين يقفون فيهم ايتهم اشدا وانه علو
عن العمل بالاستفهام او يكون مفعول من كل شيعه ومن زائدة على مذهب الاخص
قوله فيمن قرأ بالضم واما من قرأ بالنصب معرب مفعول للفعل قوله قال الشاعر الرضي
قد اجبت في اقول الكتاب عن هذا وانجزنا ما ذهب اليه البعض قوله ان يكون هذا اي كونه
بمعنى الامر الماضي قوله الا نادرا وهو لفظان احدهما في راى صوت من التصو وغرغرا
راى تلاجوا بالعرعر وهي لغة للقييا قوله مع هذا اي علم جنس كسبحا فانه علم للنبي قوله
عن الامر الفعلي للسياغة قال عبد القاهر اصل نزال انزل ثانيا واكثر الثلاث وما نزلها
جمع والجمع مؤنث نفيل انزل الحقوا الفعل الياء التي ضمير المؤنث دليل على التكرار ثم
عدلوا انزال عن انزل فنزال اذن مؤنث كانزلي قوله وبين وجهها حاصل بعض ما ذكر
ان عليك ان يد اسم فعل بنقول من الجار والمجرور اصله وجب عليك اخذني واصل ذلك
ان يد اخذه فقد تمكنت منه فاختر هذا الكلام الطويل الغرض حصول الفراع منه بالستر
ليدار المامو الى الامثال قبل ان يثبا عند ريد وكل ما هو بمعنى الخير وبمعنى الشجب بمعنى
هيها اي ما ابعد وثنا اي ما اشد الاثراق وسرعا اي ما اسرع والتعجب هو التاكيد
المبالغة قوله كقطام وغلاهما علم امرأة او غير ذلك مثل سكن البهية او حلة على الشرب
قوله

قال نجم الأئمة وأنا لا أرى منعاً من ارتكاب هذه الأصوات التي يثبوتها الله تعالى اسمها انما بمعنى الأحرار ذهب
 بعضهم وذلك لأن الله تعالى جعلها في فهم المظهرين كما لعقلاء قولهم اسمين وفعلين اه هذه المركبات كلها لم توجد
 والموجود منها ما مركب من اسمين حقيقة نحو بعليك وحكما نحو سبيوا واسم فعل نحو بخت نصر مركب من
 بخت بالضم بمعنى الابن قالوا انما وجد عندهم اسم بصيغة نسبية ونقص من باب التفعيل قولهم ليس بينهما نسبته
 اه لا نسبة اسناد ولا نسبة اضافة ولا نسبة عمل ولا نسبة افادة قولهم لا في الحال لا قبل التركيب
 تعرض بالفاضل الرضى حيث قال ليس بينهما نسبة قبل العلية وهو عدول من عموم العلية
 بلا داع قولهم بحري الاسماء المبينة في البحر با على طريق واحدة قولهم وثابت شران قيل ليست
 يمتنع من وجه عن هذه الضابط مع انه منته قلنا بناق من جهة التقل عن الجملة لان جهة
 التركيب باس نخرج عنها قولهم وتعين النسبة اه اي اذا اخرج مدح وعين النسبة الواقعة
 في كلام المقسم على وجه اخرج عنهم النسبة الحقيقية فقد ارتكب امر صعباً لا يها نكرة في سيا
 التفسير فزيد الموقول لا يدل على نسبة اصلا والدلالة على النسبة الحقيقية انما تحصل
 بعد الفحص عن اصله وان مركب من اي شيء قولهم كل من خمسة عشر حادى نحو الثلاثة
 ما كان الجزء الاول منه على صيغة اسم الفاعل واخوات الاول ما كان جزء الاول على اوزان
 الاعداد الاصلية قولهم المشقوق من اي من العدد الزايد فان ثمانية عشر مشقوق من احد وهو
 زايد على العشرة لان اصل حادى عشر كما استمع كحادي عشر لا خلاصا للمعنى لان
 معنى حادى عشر واحد من احد عشر وافع بعد العشرة ومعنى ثمانية عشر مجموع العشرة قالوا
 احد قولهم قبل التركيب مبتدأ كسبيو ونقطوه فان بقي ما كان عليه قولهم وجوابه محال
 ان المراد بالتضمن اعم منه في الحال وفي الاصل وحادى عشر في الاصل واحد من احد عشر غير
 من احد الى حادى بان اخرنا الواو عن التال فقلت الحاء على الالف نصا الحاء و ثم قلت الواو
 ياء كما في الداعي قولهم والمراد به ههنا اي في باب المبنيات قولهم لا المعنى المصدى هو المعنى
 الثغرى والاصطلاح المعبر عنه سابق بقوله ان يعبر عنه معنى ههنا فان ان فيه معذرة

في
 التركيب
 من
 اسمين

فمنها العبرية ولا ينصف بالبنا على ما لا يخفى قولهم ولا كل ما يمكن به فان كثيرا منه معروف
كمن كتابه عن الفقيه كفلان وفلانته قولهم بل بعضه اعني الممكن به المنع قولهم ولا كل
بعضهم كل ذلك البعض المنع فان كثيرا منه ليس من هذا الباب كالمضمر الغائب ومنه ما
اذا عرفت معنى العجا على هذا ظهورك فسا قول الفاضل المع حيث قال بعض قول الله ولا
كل بعض لا فرق بين كل ما يمكن به والصواب ولا بعض منهم وكان السهو من الناس
انتهى قولهم وبمعنى تعريفه راي يمكن لا معناه ذلك البعض المعين المراد من الكتابات على
الاطلاق كما عرفها غيره بل هو انهم في الاما الى حيث قال المراد بالكتابيات هيها الفاظ
مبهمة تعتبرها وقع كلام متكلم مفسرا اما لاهامه على الخاطبة اما لنسبها وذلك لان
اللفظ العام اذا اطلق ما ريد به بعض معين من افراد كان يطلق الرجا ويراد به زيد وعمرو
وخالد فلا يمكن معرفته ذلكنا البعض المعين بتعريف الرجا بان يوافق لفظه موضوع لا فرد
غير محصور فانه كما يصدر اليها الله بعض الافراد يصدر على غيرهما ايضا فلا بد في معرفتها من
تعدادها مفصلة مبينة باسمائها قولهم وضع الحروف في ما تبينه فان الاصل في وضعهم
ان يكون على ثلاثة والحرف على اقل قولهم من حيث هي لا يستحق من حيث نوع المظهر
موقعها في جملة تلك قائم قولك بلغنا ذلك قائم بالنظر الى نفسها لا تستحق شيئا منهما واما
بالنظر الى قيامها مقام الفاعل فيقارنها في محل الرفع وهذا التعليل تعريف بصاحب الوسط
حيث قال ما ينبغي كيب وذيت لكونها واثعين موقع المنع وهو الحمل قولهم منحة اءد
ذلك لانه في الاصل معروف وكثيرا كسرة اعراب نونه ثنوين قولهم عكا او ثمة عجا بلا مرجح
الوسط له مناسبة مع كل واحد من الطرفين فلا يحكم ح قولهم فيهما بيني وهو التمس
كلفظ المائة قولهم لوافقة جز الميزة لوافقة هذا الجز اعني جز التميز بالحرف من جزء
بالاضافة اي باضافة كوالية بخلاف كم الاستفهامية فان الجز بالحرف لا يناسب اعراب
منها سابقا بقا اعني النصب قولهم لكن جود الرخشة اه هذا الكلام من الشر رد لما ادا

الفاضل الرضى من ان جزمنا كمالا مستفها ممتد لم يدل على جواز كتاب من كتاب هذا
 الفرض فانه قد جوزه الزمخشري في اكثر كتب مسنده عليه بالاية قوله اي كمال واحد منها
 بنه على وجه كون الخبر مفعلا مع ان المتبادر من ذلك انه مفعول لفظا قوله ونسبه
 فعل ترك المضم القضا على الاصل انه اراد بالفعل ما يعبر وشبهه كما قال بعضهم قوله
 لا بحسب الميمر وذلك لانها اسم مبتدئ بهم يتحصل معنا وكونه ظرفا او مفعولا لا غيرهما
 الا بميمر الرفع لا بهامه يوم ضربت لا ليس منصوبا على حسب اقتضائه فعل بعده فانه يقتضيه
 منصوبا كنية وليس نصبه على الظرفية فانما بان مدار نصبه وكونه اي قسم من اقسام المنصوب
 انما هو على غير ما قوله فتعينه اي تبين كونه اي منصوب قوله اي لم يكن اي التميز هو
 نكرة منقضة استفها ما لانها في معنى المعرفة فان قولك كمر رجلا اخوانك بمنزلة قولك اخوان
 ام ثلاثون ام نحوها قوله قاعدة النصب لا يصدق عليها وقوع بعده شبه فعل غير مشعر
 عندهم بغير ولا منعلته لقيامه مقام عاملة فكان العامل غير مقلد فلم يكن بعدها شبه فعل
 قوله مع انضاض اي انه بهذا الرفع العارض هو كونه وانما مقام عاملة لا يخرج عن النصب
 على الظرفية حتى يوهم ان مثله قد خرج عن الظرفية فيجب التنبه عليه كغيره من الاسماء التي
 خرجت عن النصب على الظرفية قوله وفي بعضها اه اقول الموجو في التسمية التي بانها
 للثبالة مثله ويؤيد قوله وقد يحذف بانها الضمير ولو لا ذكر التميز هنا لكان الانسب ان يقول
 وقد يحذف الميمر قوله باعينا بعض الوجو اي النصب والجر قوله رفعه بالابتداء استفها ممتد
 كانت ام خبر تخرج فها ما منعتوا ويجوز الخبر قوله قد جلت قوله فانه قد اشارت على
 للرجيم النصب بكثرة افراد قوله ان هذا باعينا الوجو الثلاثة في امر حتى يوافق ما سبق
 من الكلام في نفس كماله ان هذا الوجه هو احتمال ما عينا الاوجه الثلاثة في عمل الذي
 احدا افراده رفعها قوله انما عداه اي ان جلت بعد بنفسه عداها بحرف قوله اي كونه
 بالنصب اشارة الى نصب على الظرفية او كمر حلت بالنصب اشارة الى النصب على المصدقية وقصر

وقد
 تضمن كلامه
 الشارح على ما دفع
 اعتراض الفاضل
 الى شرح حيث
 قال ان
 قول المصنف لا يقتض
 بكم مع

عليها حال اخويهما قولاً وذلك واضح لكونهما تابعين لها لكون حالة عليهما ما
 ندعاه صفة لهما قولاً في هذا المثال اي قولك كمرضيت تحمل النصب على الظرفية ان تدرك
 مرة والمصدرة ان تدرك ضرباً والفرق بين المعنيين ان المصداق كان للنوع ولا يصدق
 حتى يحتاج الى الفرق بينه وبين نصبه على الظرفية اما اذا كان المصداق للعددية فاعدديته يفهم من
 تقديره ايضاً فما الفرق بين المعنيين حيث ان العدديته يفهم منها احتمال الفرق ان كان
 منصوباً على الظرفية فالمحظوظ فيه لولا وبالذات هو الزمان المدلول عليه بلفظ مرة وبلا خلاف
 فيه العدد ثانياً وبالعرض اذا كان منصوباً على المصدرة فالمحظوظ فيه لولا وبالذات هو الحد
 المدلول عليه بلفظ المصدرة ويفهم من مراديف العدد تبعاً قولاً عند شيئا اي حذف من اللفظ
 وعدم ابدائه بالنية لانخرج غير من معنى حرف الاضافة الموجب للبشارة ان كان من جملة الاسماء
 حرف الاضافة العارضة عن الاضافة كزيد عمر قولاً معنى حرف الاضافة هو اللام ومن ثمتها ما هو
 وشبهه قولاً ويجزئ التقصا اي نقصاً ما يحذف بسبب حذف المتسا اليه قولاً ما يحذفها كاملاً و
 اسفل دون واقل من عل قولاً فساها الماء اي الماء البارد والحار وفي رواية اخر
 بالماء الفرات قولاً فلا فرق اه اي لا فرق في المعنى بين التقسيم فان المتسا اليه كليهما
 محذوف معاً عنه في احدها غير معصية في الاخر وهذا القول فيسيم قول بعضهم من ان المعنى ليس
 على الاضاب بل كانتا اسم مفرد عن الاضافة بل كانتا مثل قديماً قولاً كما فيها اي كما في الظرف فان
 قولك قدام زيد يتناول ما قدام وجهه انقطاع الارض قولاً فساها الفياث اه حاله انما
 ان كانت فصلاً الى الجمل بعدها الا ان اضافة لها ليست بظاهرة اذا اضافة في الحقيقة الى
 تلك الجمل فكان المتسا اليه محذوفاً قولاً غلبه وقوعه لا لزومه ومنه قول الكسائي في المنازل
 التي حرت بينه وبين سيبوي مثل قولهم كنت اظن ان العنكب اشد لسعة من الزنبور فاذا
 هو اياها وخرج على وجوه احدها ان النصب على معنى فوجد اياها وفيه نظر لانها نصب
 مفعولين وثانيها قول المقدسي الحضر ان الاصل فاذا هو موجوداً اياها فحذف الخبر قالها

نظراً فان خبره
 النوع

حرف الاضافة

اي
 سها مد
 خلق في الخلق وقوله
 اعرض من الغيب وهو عدم
 نزول الامر في الخلق و
 المراد بالمتاخرهم
 ع ٧ ع
 ع

بفتح الظرف

ع

ان يكون نصبه على اسقاط الكاف فيكون التقدير فاذا هو كما اى فاذا الزبور كالغفر
 وهو مبتنى على جواب خول الكاف على الضمير رابعها قول بعض النحويين انه يجوز ان يكون
 اياها كناية عن الجملة التقدير فاذا هو لسبب نسخها فنحن عن الجملة بقوله اياها فان شأب
 اياها عندنا على الحال لكونها كناية عن الجملة والجملة نكرة واذا كانت كناية عن نكرة صارت
 في حكم اللفظ باسمها ان الاصل فاذا هو هي فاشعر ضمير النصب ضع ضمير الرفع وسامها
 الله مفعول به الاصل فاذا هو يساويها او يشبهها ثم خلافا لفعل فان فصل الضمير
 سابعا ان مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلعب لسببها ثم حذف الفعل والمضاف و
 هذه التوجيهات كلها ضعيفة والحق عدم ثبوت وقوع المنطوق بعد اذ كما ذكره سيبويه ولنا
 قال العرب لما اجتمع عند باب الخليفة القول ما قاله الكسائي وامروا بالتلفظ فلم يقدروا
 قوله بما جرى الظرف في انما قيل تقدير مثلها قوله بعض الشئ هو صا المتوسط ووجه
 كونه نوهما انك اذا قلت كيف يد فهو سؤال عن حالة وصفه ولا يدخل في زمانا الحال اذ ليس
 المطلوب بالسؤال عن جاني زمانا الحال اى في هذه الحال كيف هو وعيا صاحب المفصل يؤيده لما
 ذكره التمام قوله حالكونا مثلنا بالعد جعل الباء للمساواة وقطعه عن المقصود الذي طلبه
 صلة الباء لما قاله نجم الامم حيث قال بالباء بمعنى مع والا لكان الواجب ان يقول المقصود بالعد
 لانك قصد بقولك يوما عد اثنين لانك قصد بالعد يومين قوله والخبر مرفعة لان مد
 بمعنى اول المدة اوجيع المدة قوله غدا خاصة ساعا ونصبها اما على التشبيه بالمفعول
 او على التشبيه بالتميز ما سمع منه قول الشاعر شعر لن عدو حتى لا نخرجها بغية منصوص
 من القفل فالص قول لاجل الفعل به بيان الماضي اما صفة للزمان او للعامل فعلى الاول
 يصير المتعاليه نجاعا على من باب الاشياء الى الظرف اى للزمان الماضي الذي نفى فيه على الشا
 الاستناظ وكذا الكلام في المستقبل المنفي قوله اى لذاته المنعينة الظاهر ان لفظ لذاته
 مصدرة باللام لا بالياء وهو تفسير المبهم لا لقوله بعينه لفظ المنعينة نفس العين وحاصل

التعريف ح ان الاسم المعرفة هو الذي وضع لذات مع نعينها ويدل على ان الذات نفس الشيء
 قوله فالشيء مفيد بهذه المعلومات ولم يقل مفيدا بالذات المعلومة وفي نسخة الفاضل المح
 الذات مصدرة بالبناء كما في كثير من النسخ فجعل الجوز تفسير العين واعترض بان هذا انما يتم
 لو جاز العين بمعنى الذات المتعينة ولا يناسب اللفظ قوله فتعقل ذلك المشترك قد حققنا
 الكلام في ذلك الكتاب فارجع اليه لفهم معنا قوله والميم اه جوا اعترض وهو ما عر
 بالميم قدم من انفسا التعريف فلم اعرض للمضم عن ذكره وحاصل الجوا انها بدل من اللام فلا يعر
 قسما اخر قوله ولهذا ما اثبتاه ولا جمل ان تفاوت المضا بتفاوت المضا اليه لم يبين التفا
 بين اضافته بعد بيان بين انواع المضا اليه بل الكيفية بذلك البيا عن هذا لانه تابعة فرع قوله
 اختلافات كثيرة قد بيناها سابقا قوله افودها بالذكر مع انها داخل تحت النكرة قوله
 متفرقة كانت وضعها للكثرة لكن لم يوضع الكثرة الا حابلا لكثرة الواحد الاثنين وحاصل
 الجوا ان واحدا وضع لكثرة الاشياء متفرقة لا بجمعة قوله رجل ورجلين اه فانه يفهم من
 هذه الاسماء الكثرة مع الذات بخلاف ثلاثة مثلا فان المفهوم منها انما هو الكثرة فقط واما كونها
 رجلا او غيرها فنحتاج في هذه اللفظ اخر قوله من جنس واحد هو الثاني بالتاء قوله من
 جنسين احدهما بالتاء والاخر بالالف قوله واما تذكر الثاني اه جوا اعترض بغيره انك
 ذكرت الجزء الثاني في تسعة عشر فلو اننا خونا من اجتماع تانيتين ولو لا هذا المحذور لما ذكرت
 وهو غير ان في احد عشر لو اننا الجزء الثاني فلم ذكره قوله والتاء في ثنتان اه جوا عما يوق
 انه لزمك اجتماع تانيتين من جنس واحد ثنتا عشرة واثنتا عشرة وقد مرث عند وحاصل
 الجوا ان التاء في ثنتان بدل من لام الكلمة اعني الياء كما لتاء في ثنتان فانها بدل من الواو
 فلم تختص للتانين اما في اثنتا فاطمة عوض من اللام فالتاء ح للتانين حفيفة لكن حمل على
 ما اذا لم تختص لم يجوز فيه ما جوز فيه قوله ولما غير حاصل الجوا ان المضم اني بعيد هذا بقا
 كلية هي قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم وما ذكره سابقا على القاعدة من قوله احد عشر و

في الرفع الاعراض
 بحكم اللفظ حيث لا
 يخرج عن التعريف
 الواحد الاثنان
 لانها وان ٢

احد وعشرون مندرج فيها وفرد من افراده فلم افرده بالذكر وحاصل المجموع انه قد غير
 فيه الواحد الى احد والواحدة الى احد وليس التغير فيه للتركيب كاحد عشر بل للعطف المشابه
 له فلم يكن داخل في قوله ثم بانتم بالعطف بلفظ ما تقدم فان ما تقدم في الاعداد المفردة
 هو الواحد الواحد لا الاحد والاحد فلذا خصل القاعدة بما عداها قوله لكنهم كرهوا
 تركيب العباء ان يلى فعل والتميز فاعل والمجموع مفعول وحاصلها انهم لو جمعوا بميز الثلاث هنا
 وقالوا ثلث ما رجل لوقع تميز المائدة اعنى جل بعد الجمع بالالف والثاء وهو مستكره لانه خلا
 المانوس من عاداتهم وهو ايلاء التميز لما هو في صورة الجمع بالواو والنون كقولهم عشرون من
 وثلثون درهمان نحوها قوله لم يخرج اه لان المضى اليه اذا كان متميزا فهو المقتضى بالانه
 في المعنى وانما جئنا به لبيان نكاحه الجميع كالشي الواحد المضى اليه في خمسة عشر مغاير للاول
 فلم يكن يجعل ثلاثة اشياء واحدا من حيث المعنى قوله هب اشارة الى منع هذا الاغنيا لجواز ايراد
 التاكيد كما في الـ واحد الهين اثنين قوله بهينه خاصة كرجل مثلا وعلى هذا الحل لا يترك الامر
 السابق قوله فلما افاد التميز بخلاف الزايد على الاثنين فانك اذا قلت بجمالم يعلم عددهم
 ولو قلت ثلثة مقتصرا لم يعلم ما هي قوله اي يصير لك المفرد اه محال ان قوله تصير مصلد
 منضاف الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف والمفعول الاول قوله عدة وقوله انقص من
 عدة ه صفة له وقوله ازيد مفعول الثاني ومحال المعنى ان ذلك المفرد كالثاني مثلا يصير ذلك
 العدد اي الواحد الذي هو انقص من اثنين زائدا على ذلك المعنى الاول اي الناقص بواحد
 فان قولك ثاني واحد معنا ان الثاني مصير الواحد اثنين بانضمام اليه قوله ازيد صفة
 مصلد محذوف اي عدد ازيد قوله انقص من عدة اي من العدد الذي اشق منه فان الثاني مشتق
 من اثنين قوله اسما الفاعلين كضارب فاعل ونحوها ولا يلزم ارادة الواحد الاول قوله
 اي جواز ارادة الواحد الاول لان عاشر العشرة اذ الم ثنتين له المئبة العاشر كان نسبة جميع
 المراتب اليه احد قوله وجعل بعض الشارحين موصفا للمؤنث قوله لم يجرنا بيش لبقاء

من اللفظ
المشبه

من اللفظ
المشبه

ان

المشبه

يؤيد

لفظ المشبه فيها مشهور وعلى هذا فيجب ان يبنى حكم الثانية على الحقيقة المحمودة بالالف واللام
ايضا لبقاء اللفظ الواحد فيه ايضاً لكن لما تغيرت لك المفرد والعلامة ما يحذفها ان كانت ثانياً
نحو المسلمات وبغيرها ان كانت الفاعل والجملة والصورات كان ذلك التغير كرفع من
التكثير كان ثانياً الواحد قد زال لزال علامته ثم حملنا الثانية مقدماً كالزنبات و
المشبهات عليها المقتضى عندهم حكم المملووظ قولهم فانت بالتحيا انما جانيه الوجهان لانه
مول بالجماعة والجماعة مؤنث باعتبار اللفظ غير مؤنث باعتبار المعنى فجوز الوجهان عملاً
بالاعتبارين بتقدير المضا لان المشبه كالزبدان مثلاً لم يلحق اخر شئ بالالف والنون والياء
والنون انما الحقت باخر قولهم او تدن فيصير المفرد وهو زيد مثلاً مع لواحقه وهي الالف
الياء والنون الاسم المشبه فكانت قال الاسم الذي الحق اخر الفاء وياء ونون مكسوة مع هذه
الملحقا هو المشبه لان المشبه هو الذي الحقت هذه العلامات فقط بدون اعتبارها فان
التعريف لا يصح الا على مثل سلم وهو مفرد فيخرج عنه جمع افراد المحدث فلا يكون بجامعاً ولا
مانعاً قولهم ولو اكنه ان الظاهر من هذه العبارة انما اخر الفاء وياء ونون ملحقات
قولهم من الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو كما سبب المحيطة قولهم ولا باس باسما لراه
جوا سؤال تقدير ان لمحق النون داخل في الدال على كل من التقادير الثلاثة مع انه لا دخل
له في الدلالة على ان معه مثله من جنس بل لدال هو الاسم المفرد مع الالف الياء او هما ولما
لو حذف النون للاضافة كانت الدلالة بما لها قولهم على تقدير تسليم اشارة الى منع ما اجعلوا
عليه من كون علامة الثانية الالف الياء لانه يمكن القول بان مجموع الالف الياء والنون
علامة وحذف النون في بعض الاحوال اينا فيه قولهم باعتبار دخولها في كون ذلك المثل
من جنس المفرد توضيحية اذ قلنا اسداً فالاسد الذي جلبه الالف من جنس الاول باعتبار
دخول الاسد الثاني تحت جنس هو الموضوع للفظ اعني جوا المتشرك المشترك بينهما قولهم
لا يجوز تشبيه الاسم هذا فهو من قوله من جنس قولهم ثم يؤول الاسم اه اي بعد ان تشبه اللام

باسم

بإسم لا بـ يؤلف الاسم بمفهوم كل اعني المستم فاذ اقلنا بان معناه المستبين بالآب
وما الجنس واحد اعني المستم الكل الشامل لهدين الفريدين ولفيرهما وهذا التاويل يكلف
وتحل فالاكثاف بالمجانسة اللفظية وحدها غير بعيد قولهم اختر عدم جواز استئنا
الى ان المشترك له اجناس فهو خدا حادها فثنتي ويجمع كالفردين للظهور والفرق والظاهر
فلو ثنتي وجمع باعينا معانيه المختلفة لادى الى اللبس فانه اذا قيل فـ ان مثلا لا يلد المذا
ام حيفا ام حيفر طهر بخلاف العلم فانه ليس له جنس فـ خدا حادها فثنتي ويجمع حتى اذا
ثنتي وجمع باعينا معانيه المختلفة فثبت اللبس قولهم وهذا الاعيان وهو اعيانا واول
الاسم بالمستمي يحصل ذلك المفهوم الى قولهم الف مفردة اخره بقوله مفردة عن الالف
المفردة بهذه فانه بمدة قوله لانه ضد الممدد فهو على هذا ما نحو من الفضة خلاف الذي
وعلى التوجيه الاخر هو ما نحو من الفضة بمعنى الجنس قوله او حكما اه وانما كان في حكم
المنقلب عن الواو لانه اذا كان بمحلول الاصل ولم تمل تلك الالف نحو اليا والدال على
كونها منقلبة عنه فكانت انتفى عنه لو ازم كونهما ياء في الاصل فلزم ان يكون واوا في
الاصل قوله اي غير هانية اربعة اه اي ان المراد بالثلاثه هنا ما كان على ثلاثة احرف
لا الثلاثي الاصطلاحي حتى يشمل الثلاثي المزيد فيه الذي يكون اكثر من ثلاثة احرف
كالصليغ فان الفرة تغلب ياء فيخرج عن هذه القابضة هو مع الرباعي قوله او عديم
اي عديم المثل اي يكون الفاء اصلية غير منقلبة ولكن جاعل العرب اما لها كيان وبيان
في المستم بمنزلة بل هما ما مجهول الاصل في التي تقع في ممكن الاصل ثم يعرف اصلها قوله و
تخفيفاه وذلك لان الواو اليها الى التا اخف من قبلها الى الواو قوله ولا منقلبة عن اصله كما
سيأتي كساء وقد اقولهم اوزانده كما سيأتي حمراء قوله كعلينا وهو عصب الغنق قوله منقلبة
عن واو واوه حال معضنة بين اسمان ونحوها وفائدة هاتين ان الالف لا تحاق لا تكون
الا مقلبة عن واو وعن باو حاصل العبارة ان الالف لا تحاق حال كونها منقلبة مقلبة اما

الامل

اما

بالمعنى الاصلي حيث انها وقعت مقابلتها امعية قوله لان غيرا لغيره اي غير
 المنزه بل المحرف الاصلي هو الذي ثبت مقابلته او تغلبه عنه في سبب الاستدلال
 بما ليس باصلي كقولهم وفي الترجمة هو الشرح الفارسي الذي ترجم به المحقق الشرح
 الفاظ الرسامع زيادة ابحاث قوله انه لا يجوز اه وذلك لان لام الوجود للعهد والمعنى هو
 سابقا هو ابقاء المنزه قبلها واذا قوله وردت هاتين الاصلي اعم من ان يكون واوا او ياء
 قوله التي قياسها ان لا تحذف لانها لو حذفت التلبس في المذكر بمنى الوقت سئل عليه ما لا
 التباس فيها كان لا يكون له مذكر كما ينصنا قوله مستعملان فاذا كانا مستعملين فخصيانا
 والبيان منها هما لا مشي الخصة والابنة غير مخالف القياس كلام بنج الاثمة من هذا قوله
 على جملة اتما في الاحاد بالجملة لئلا يوهم ان استعماله في هذا التعريف كما استعماله في تعريف
 استعماله في كونه اعم من الاحاد بالجملة او منفردة طائفة او اثنين اثنين او واحد احد قوله هو
 مادة المفرد لان صوة المفرد غير في حالة الجمع قوله اما بزيادة كرجا قوله او نقصا كطلبة
 في جمع طالب قوله حفيظة مثل اسد جمع اسد قوله او حكما مثل فلان بجمان اعبر الفقه
 والكسرة في الجمع عارضين مثل الفقه والكسرة في اسد ورجا وفي الواحد صليتين مثل
 الفقه والكسرة في فقل واما فحصل التعريف هذا لا غيبا نقدر بفرضنا قوله او بقوله دل و
 الدلالة بغيره المفرد معنا انها لها دخل في الدلالة لانها مستقلة بها اذ هيئة الجمع لها دخل
 ايضا في الدلالة قوله كرمط ونفر الزمط من الثلاثة الى العشر التفرد في جميع الناس وماد و
 العشر قوله كثلثة وعشرة لا واحد اثنين لعدم دلالتها على الاحوال ان اقل الجمع ثلاثة
 قوله بنفوله مقصود اي يخرج عن الحد بهذا الفيد للدلالة على احوال غير مقصودة اذ المقصود
 بها وضعها هو الجنس الا حار يدين باعينا صلتا الجنس عليها والاستعمالها قوله بغيره
 مفردة اي يخرج بهذا الفيد فانها ح وان دلت على احاد مقصود حين الاستعمال الا ان تلك الدلالة
 ليست بغيره كمثل ثمران ليس لهما مفرد بل هما مع مخلدة ومرة الجميع الفاظ مفردة بدليل جريان

حيث

احكام المفرد فيها كالنص في لفظها والنسبة اليه نحوها قوله اسماء الجمع والجداد
ليس لهما مفرد يدلان على الاحاطة بوسط حرفه فان قيل يصدق هذا الحمد على اسماء الجمع التي
لها الحاخور كركب صحب فان منه في الراكب التصاحب فينبغي ان يكون جمعا كما قال الاخفش قيل
ان ركب وان واقف الراكب في الحرف لكن الراكب حده ليس بمفرد بل كلاهما مفرد ان بدليل جريا
احكام المفرد فيهما كما عرفت كذا قيل وفيه نظر لان المذموم ان اراد به الالف الواحد يصدق
على الراكب انه مفرد بهذا المعنى وان اراد به كونه مفردا لا حائلا فيكون موفرا فاعلم كونه
جمعا فيلزم التدقيق له كما لجماعه اي كما ان اللفظ اليه اعراض اسم جمع فكذا ثم ركب قوله
كحامل اسم الجمع جل وبافراسم لجمع بفرق قوله عن الحركه كما في احكام فاعلم لاثنون فيه قوا
او الثنوين او هما على سبيل الجمع كما في زيدان قوله فان قيل اسم التفضيل اه حال السؤال
ان اكثر في قول المسمى اسم تفضيل والتقدير هذا للاحق يدل على ان مع المفرد اكثر منه
فينبغي ان يكون في المفرد كثر حتى يضاف اليه الاكثرية من الواو والنون وهو مفرد لاكثره
فيه حال الجحوا ان ثبوت اصل الفعل الذي يقتضيه التفضيل اما ان يكون محققا كما
في زيد اعلم من عمر او مقدرا كما في قولك زيد اقهر من الحماي لو فرض ثبوت الفها هذه زيد
فمخبر بها نحن فيه من هذا القبيل بمعنى لو فرض الكثرة في الواحد لكان ذلك في الجمع اكثر
منه قوله اي فكونه اه اشابه الى دفع اعراض الفاضل الرضى لئلا يخلق احدهما باللفظ
الاخر بالمعنى اما الاول فمفرد انه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اصلا فذكر خبر لقوله شرط
لعدم وجود الغايد فيها الى رابطها بالابتداء واما الثاني فهو ان الشرط كونه مذكرا وليس في
الخبر ما يجعله بمعنى المصدر لينطابقا مع وحاصلا ما اشار اليه من الجحوا عنهما ان مذكرا
بمعنى كونه مذكرا وليس هو خبر شرطه فوجد الغايد المعد كليهما من غير حاجة الى تقدير
عايد كما اجاب به الفاضل الرضى قوله من حيث مستما هذا على ان المذكر العلم هو
اللفظ توصف بالعقل من قبيل وصف الدال بحال مدلوله قوله لفسر لينة هلال

نسب اليه الا هو جيا كان الكسرة فاحدته سليم ثم صا الى بنى هلال قوله واراد بالمتكراه
بواب عن اعراض نجم الائمة الوضعية حيث قال كان على المتكراه ان يقول بدل قوله فذكر فخرج
عن التاء ليخرج نحو طير ويدخل نحو سلماء وورفا على رجلين قوله فبضمها فبا ساع على الجمع بالالف
والتاء كالطلمات وذلك لحقة الالف التاء قوله هو التاء اى في الوضع لان وضعها
للفرق بين المذكر والمؤنث بخلاف الالف قوله غير مستواه اشار بهذا الكلام ان الجمع
ما لو اورالتون في صيغة لا يستوفيه المذكر والمؤنث في الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر
والمؤنث بجزء التاء بل يكون بالصيغة كما في فعل بلاء خلافا لاصل ذلك لمشابهة
بالاسم في ان الشايع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس لفظ كالجمل والتائفة والمراة
والربط قوله الاسم المذكوراء دفع لما اعترض به الفاضل الرضى حيث قال هذه العبارة
ستحذف لان ضمير يكون غايده الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر
مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث لا معنى لهذا الكلام لانه يستلزم استواء الشيء في نفسه
مع غيره وحاصل الجواب ان ضمير يكون راجع الى الاسم المذكور الذي يريد جعته فكانه
قال ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا في الصيغة مع المؤنث قوله بناويل هو
دفع لما يقا اذا كان الضمير راجعا الى الصيغة فلم ذكره قوله والشرط الخامس قول بين
عن هذا الشرط سابقه فان العلامة يستوفيه المذكر والمؤنث قوله دماء الثانية
قد حقتنا لان التاء المبالغة هي في الثانية فارجع اليه قوله لزم اللبس في ان قيل
علامون لم يدان جمع علام او علامه قوله نحو قاعدة كلبه لانه قال بعد ان ذكر فسمى الجمع
السالم وهو العلم والصيغة المشبهة للشرائط هو ما جبر نقصه من التاء المحذوف العجز
معنلا مما لا مذكرا به مجموعا هذا الجمع مغيرا اوله كسنون او غير مغير كشون وجاهلون
على الوجهين وقد شذرو نحوون واوزون وارضون انتهى وحاصل هذه الضابطة ان كل
اسم يجمع هذا الجمع لا يكون علما ولا صيغة فجمعا ثانيا الا اذا كان اسما محذوفا العجز

معنًا وليس له مذكر مجمع بالواو والنون فانه مجمع هذا المجمع بلا شذوذ وان لم يكن علمًا
ولا صغرو ذلك كسنته واخترا فان فعهده سنة واصلاها سنو فيجمع هذا المجمع جبر الماء
فانه من حذف اللام ومن ثم شذازضو فانه ليس معنًا محذوف اللام حتى يكون مد
المجمع عوضا عن محذوف قوله فان تغير الواحد اى ان تغير شذوذ معطفون الذي
هو مصطفى وهو حذف الفاء ثما هو بعد المجمع فانه لما جمع النقاء ساكنان هما الالف
والواو فحذف الالف قوله واما التغيير جواب عما يقى كيف جملة التغيير هنا على هذا
الفرد الخاص فيما تقدم على مطلق التغيير قوله جمع القلة اضلا قال نعم الا انه هذه
الاوزان المشددة اذا جعل للمفرد وزن كثره واما اذا انحصر جمع الكثير فبما هو للمفرد
الكثرة واقا اذا انحصر جمع الكثير فبما هو للقلة والكثرة وكذا ما عد السنة لكثرة اذا
لم ينحصر فيه المجمع الا انه مشترك كاجال ومما هذا واعلم ان انحصار جمع القلة في هذه
الاوزان الاربع مع الجمعين هو المشهور وزاد الفاء فعلة كل شئ في كل وزاد بعضهم
افعل كما صدقوا جمع صدق قوله والمراد بجر يانه اعلم ان الجريان في اصطلاحهم
يسمى لمجا احدها اما ذكر وهو جريان المصد على الفعل ثانيا جريان اسم الفاعل
على الفعل اى هو اوزنها ياه في حركانه وسكنانه وثالثها جريان الضمة على شئ ماى كون
ذلك الشئ ما جها اما بند لها او ذو حال او موصوف او موصوف وكل من المعاني
اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يلزم الابهام في المحذ كما ذكره الفاضل الرضى قوله بعد
اشتقاق الفعل منه اشار الى اختيار البصريين من ان الاصل هو المصد و
الفعل مشتق منه ذهب الكوفيون الى اصاله الفعل واشدوا عليه بدلا لى احدها
ان المصد تابع للفعل في الاعلال وعدمه واذا ثبت الفرعية في الاعلال ثبت في
لاشتقاق لانه لا يكون فرع اى شئ واصلا في اخر وثانيها ان المصد جامع لى الفعل
فيكون تابعا له والمبوع احق بالاصط من التابع وثالثها ان الفعل قد جاء عاملا فى

المصدر والعامل اصل بالنسبة الى المعمول ورابعها انه تدجانت افعال بلا متساو لو
كان المصدر اصلا والفعل فرعاً لما وجد الفعل بدونه وخامسها ان مفهوم المصدر
جزء من مفهوم الفعل والكل اصل بالنسبة الى الجزء وكل هذه الادلة مدخولة يمكن
الجواز عنها اما عن الاول فلانه لا يلزم من الفرعية في الاعلال الفرعية في الاشياء
الاخرى ان اعدوا اخوانه فرع بعد الاعلال وليس مشتقاً عنه واقام على الثاني فلانه يلزم
فرعية له في الاعراب في الاشتقاق اما عن الثالث لانه لا يلزم من كونه عاملاً كونه
اصلاً فان الحروف عاملة في الاشياء فليست اصلاً لها واما عن الرابع فبان المتنازع
فيه الافعال التي وحد لها متصاً واما عن الخامس فلانه جزء والجزء مقدم على الكل
واصل لوجوه فيكون اصلاً لا اشتقاقاً قولاً وان كان الاخير ان اه لكن فعلهما من
تميز لفظهما لا قول الزم الله زيداً ويدا ويلد ويدا اي عذاباً وعللاً كما ومن هنا ظهر الفرق
بين المصدر والمفعول المطلق قولاً اي سماً يعني انه اطلق السماً واراد السماع مجاز
ولم يرد ان ياء النسبة محدودة اذ لم تثبت حد فيها قولاً اشقين وثلاثين عليها المضمر
في الثانية وهي فعل ففسق وشغل ورحمة ونسدة وكربة وبعث وذكري وبشرى ولفظاً
وحرماً وغفران ونزوان وطلب كذب صنع وهتك وعلمة وسيرة وذهاب وكتاب
وسؤال ونهارة ودعاية ورداية ودخول وقبول ووجبة صهوة وسقاء ومجدة
وكراهية قولاً بالقطع قيد لقوله يعمل اي يعمل المصدر علام مقطوعاً بان العمل اذا لم يكن
مفعولاً مطلقاً واما اذا كان مفعولاً مطلقاً بدلاً من اللفظ باللفظ فيحمل ان العمل له ويجعل انه
لفعل فليس عمله مقطوعاً به كما سيجيء قولاً لا باعتبار النسبة اذا كان عمله للاشتقاق
ولا في الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل المشاهدة
الفعل لفظاً ومعنى وهذا لا يتحقق الا اذا كان بمعنى الحال والاستقبال ان لو كان بمعنى
الماضي كان مشابهاً له ومعنى في الحال لفظاً ومثابهاً للعضارع لفظاً ومثابهاً له معنى

فستطيق قوة المشاهدة فلم يعمل على واحد منهما هذا هو الاعوجاج وقيل اذا كان المصدر
بمعنى الحال لا يعمل الاثمة انما يعمل لكونه في تقدير ان مع الفعل لا يجوز وهذا التقدير اذا كان
بمعنى الحال لان المصدر اذا دخل على المضارع خلس الاستقبال قوله اذا لم يكن منصوب
مط اي حقيقة واقعا المجازي نحو ضربت ضربا لا يبرئ الله فيعمل قولني معمولة عليه جوز بنم
الاثمة تقديم المفعول اذا كان ظرفا للتوسيع ولوروده نحو قولك اللهم ارزقني من عذرك
البرائة واليك الفرار قال الله نعم ولا تأخذكم بهما رفاعة وقال فلما بلغ معه السعي تقدير الفعل
في مثله تكلف ليس كل ما اقبل بشئ حكمه حكم ذلك الشئ في جميع الامور قوله ولا شئ مما في جيب
اه لانها حرف مصدق موصول ومفعول المصدر في الحقيقة مفعول الفعل الذي هو صلة الحرف ومفعول
الصلة لا يتقدم على الموصوف قوله او يكون الظرف اه والتقدير يح ولا يقع اضمار المستتر فيه
بان يق في مثل الزيد العجني ضربا على ان يكون الالف ضمير الفاعل المثنى قوله لا ضمير في المثنى
اي لو اضمرة في المصدر لا ضمير فيه اذا شئ او جمع فيلزم ح اجتماع علامتي تشبيه وعلامتي جمع كانتك
اذا طنت العجني ضربا والالف فيه علامة لتشبيه المصدر فلواضحة الفاعل فيه وجعل مستترا لاحتياج
الى الفناخرى تدل على ذلك المستتر كما هي القاعدة المفردة في باب الاضمار قوله واجبين في
الحقيقة ولذا عذ من خواص الاسم التشبيه والجمع قوله ولا شبهة اه كلام مستأنف تضمن جوابا
عن سؤال ففرجه ان الاختصاص في المصدر قد وقع في مثل ضرب زيد حاصل فان التام ضمير متكلم وهو
مستفتر في المصدر وحاصل الجواب ان المراد بالاضمار الاشتراك فانه اذا كان باري ايق انه مضمرة
ولا يوق انه مضمرة في المصدر ولا في غيره قوله في مفهومه بالمفهوم هو الحد المذكور في الشرح
سابغا قوله في الامة خلاف النجاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطر اي
سواء كان المحذوف جائزا او راجبا وهو خلاف قول المصنف قوله فلو اخرجت اي لو اخرجت تلك
الاحكام المصدر بقوله ولا يتقدم مفعول المتهمة عند قوله واعماله باللام قليل عن القسم الثاني
لنوه ان نسبة هذه الاحكام الى كلا القسمين فاحدة حيث انها وانما بعد ما والحال لير

ضربها الزيدان
العجني

بل فان اشباع تقديم المفعول يختص بالقسم الاول قولنا اي قوله حد وهو المصدر وذلك
 منه على مذهب سيبويه من تسمية المصدر فعلا حدثا واحدا فانا قولنا موضوعا ذلك
 ام فيه نسبة على ان لام الجائز صلة قوله اشق بفهمه معنى الوضع قوله ما قام اشار الى
 ان الراد من اعم من العقلاء واعلم ان المراد من قام به الفعل معنى الفعل فان اسم الفاعل هو
 لكليهما قولنا وغير ذلك كالاتي واسم الزمان والمكان قولنا لان الجميع اه فان اسم المفعول
 لمن وقع عليه اسم الزمان والمكان ورفع فيه كالاتي من وقع بها الفعل اي بوسطها فهو
 والظن ان اسم التفضيل اي الظن من قولنا المضم لمن قام به يخرج ما عدا الصفة دخول اسم
 التفضيل في الجمع اي قولنا ما عدا الصفة فانه بمنزلة خرج الجميع الا الصفة قولنا كما علمت
 ان الاشتقاق من ضمن معنى الوضع في قوله في اول التفرقة اي حد موضوعا ذلك الاسم
 ونحن اشرفنا الى فائدة قوله وان كان ما ضيا اي بالنسبة الى زمان نزول الابهة فان زمان
 اهل الكهف مقدم على زمان نبينا بشرط الاعتماد اه هذا عند سيبويه وما يترتب
 واما الانقش بالكوفيون فيجوز زعمهم غير معتمد على شيء مما ذكرنا فانهم اعبروا بغير التسمية
 لاعمالهم من غير اعتماد على حيا والهنر او نحوها هذا واعلم انه قال نجم الائمة ظاهر كلام النحاة
 انه يشترط معنى الحال بالاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف التقى والاستفهام والاولى انه
 لا يشترط ذلك القوة معنى الفعل فيه قولنا بسبب الحزين كما يشترط ذلك فيه اذا دخل اللام
 هذا كلام وهو كلام قولنا وجبنا الاضافة فرع العلماء على هذه المسئلة مسئلة في
 الضمما وهي ان القائل اذا قال انا فاعل عبدك وسارق مالك بالاضافة فكان ضامنا و
 اذا فون الاسم يضمن والفرق بينهما ان اسم الفاعل في الصوة الاولى جشاش لم يعمل كان
 بمعنى الماضي فهو اخبا عن الفعل والشرقة الواضحة في الزمان الماضي اما على التقدير الثاني
 فاسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال فهو وتوعد منه بالفعل والشرقة لا اخبا بما وقع منه
 قولنا يفعل مقلدا لالتساق الجود ان يقرب منها انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني

من اسم الفعل

قوله

لا

اليق

ضرورة حيث لم يكن الاشارة الى ضعف المفعول الاول فاكتفى في الاعمال بما في اسم الفاعل
بمعنى الماضي من معنى المفعول فال لا يجوز الاعمال بمعنى الماضي غير هذا لانه لا ضرورة
لهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول فهو موضع من المواضع مع كثرة مدد في كل منهم
قوله اللام الموصولة فيدها بها احراز اعني لام التعريف لانه اذا دخل اسم الماعل لا يفتيه
عن شرط من شرط العمل قوله لم يعد نظرك هذا الدليل لا يخرج جملة جمع الكثير الا ان
يقول انه حمل على ما لا يلحق شرطه الباب قوله تنصبه على المفعول اشارة الى ان اطلاق
العمل غير مستقيم لا بد له من تقييده بالنصب على المفعول لانه اذا لم يحدد مع عمله دفع الفاعل
لان حذفه لا يشطالة الصلة بذكر المفعول قوله لتفصيل الفاعل بان يكون اسم التفضيل
بمعنى الفاعل يجوز يدانض الناس اي اشد تضاربا بين قوله او لتفصيل المفعول بان يكون
اسم التفضيل بمعنى اسم المفعول يجوز يدانض الناس اي اكثرهم مشهورا ومعرفته
قوله اي عمل النسب لانه لا علم الرفع لا يتوقف على شرطها كما صرح به نجم الائمة قوله واشترط
علمه باحد الزمانين قال نجم الائمة ليس هذا الكلام المتقدمين لكن المتأخرين كابي علي ومن بعده
صرحوا به وجعلوه كالاسم الفاعل قوله ضاع وطالوا فانهما اسما فاعل فهما في الاصل
بمعنى الحادثة لكن غلب استعماله في الثبوت فلا يقطع الا لمن ثبت لها الطلاق لا لمن تجد
دليلا انا فانا قوله من المستكن في مخالفة التفسير المستكن راجع الى الحقيقة والتقدير صنفها
مخالفة لصيغتها لكون صيغة الصفه كانية على فدا السماع من العرب بخلاف اسم الفاعل
فان صيغة قياسه لا سماعية قوله ليست بموصل بالانفاق بل هي حرف تعريف انما لم يكن
موصولة لان مدخولة اللام الموصولة وان كان بحسب العترة اسما كضارب الا ان ذلك الاسم
في معنى الفعل بتمام مقامه لما عرفت ولا ينافي في الصفه ذلك لانها تدل على الثبوت والفعل
لكون الزمان جن من مفعول يدل على التجدد فلا تقوم مقامه فلا يدخل عليها ما ينبغي ان
يدخل على الفعل قوله على التشبيه مشابها للمفعول كونه فصلا مثله وانما بعد تمام الكلام

قول عكس المعهود ان هذا في صورة اضافة المعرفة الى التكرار والمعهود اضافة التكرار
الى المعرفة كضارب يد ونحو قولهم في الضربة الشعر كما قال اقامت على ربعها اجازنا
كبت الا على جونا مصطلها فانضاف جونا الى المصطل المضاف الى ضمير الجاريتين
فهو مثل حسن وجهه قولهم في اصل ذلك الفعل لانه المنبادر من الاطلاق في هذا جوا
الا عتاض الفاضل الرضى حيث قال ينقص بنحو فاضل وذايد وغالبان فيها زيادة
على الغير حاصل الجوا انهم يقصد فيها الزيادة في الفعل الذي اشق هو منه ان لم يرد
الزيادة في الفضل والزيادة والغلبة بل المراد بقوادان يضاف على غير انه اكثر منه
مالا او جمالا او نحوها قولهم مثلثان اثنان بمعنى مع قولهم ذات مبرمة فان قولك اعلم
يدل على ان ذاتا ما متصفة بالعلم ولا يدرك اثنان في ذات الا بذكر الموصوف قيل يجوز ينفصل
من غير ضرورة لا حاجة له الى حمل الموصوف على ذلك لان اسم الزمان مثلا لم يوضع لزما موصوف
فان اسم التفضيل بل انما فقط فقط قولهم من حيث صيغة قد وهذا الصحيح حمل الفعل على اسم التفضيل هو الموصوف
بانه فعل وهي صيغة وميزانه فكانه قال اسم التفضيل صيغة فعل قولهم من الرباعي فانه
اذا قيل ما اخرج لم يلد انة ما خرج من خرج او من خرج بالتخفيف الذي هو الثلاثي المجرد
او من خرج بالثريد الذي هو الثلاثي المزيد فيه فيحمل ان يكون مراده لزوم الالتباس
بين كل اثنين منها مثلا لو قيل ما اخرج لم يعلم ان المراد ما اشد خرجا استخرج قولهم
غير التفضيل على الفعل الصفة قولهم مقدم بالطبع لان تقدم الطبع على ما عرفت هو كون
الماخر محنا جا الى المتقدم فلا يكون المتقدم على لوجوده وهما كلك لان ما يدل على
زيادة الفعل يحتاج على الدلالة على اصل الفعل وليس على لولا والالزم من حصول الدلالة
على اصل الفعل الدلالة على الزيادة قولهم على هذا التقدير على تقدير ان المراد العيب الظاهر
ينبغي متحرا حق من غير شذوذ مع انهم حكوا عليه بالشذوذ قولهم فاجواب هذا الجواب
للفاضل المتدولم يستحسن ايضا فالشذوذ عليه جوا وحاصل الجوا ان المراد بالحق

اجيب

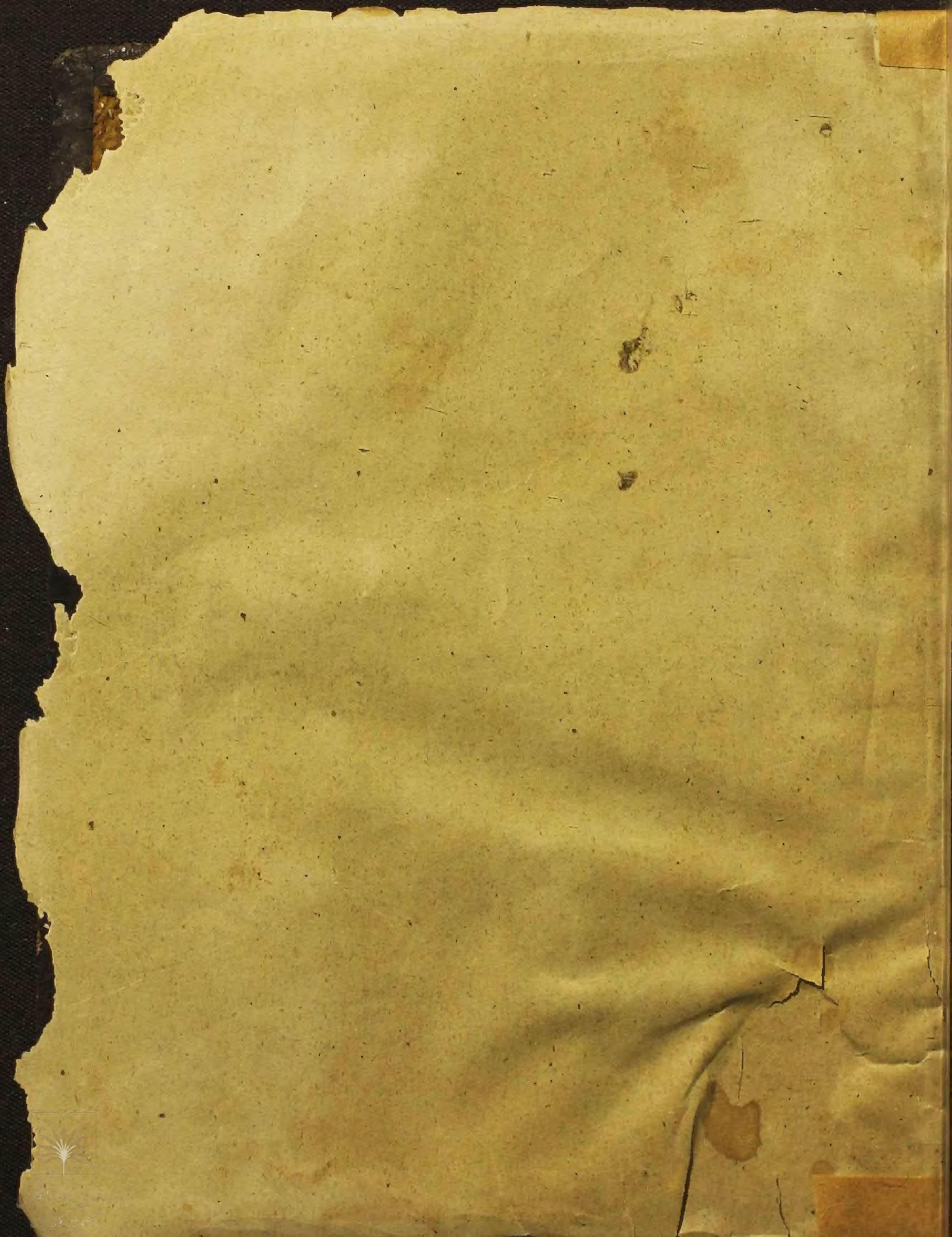
اثاره الظاهر مثل تعليق الحزن ونحوهما من العيوب الظاهرة والمراد بالجهل والبلاء الملك
الراسخ في النفس التي هي منشا هذه الاثام فهو من العيوب الباطنة قوله فقيه شائبة الفا
امازايد او على توهم اما او على تقديرها في نظم الكلام فالتقدير اما الجواب فغير قوله
من حق ابن هبنة فلا تكرر منه اتمام لفظ ابن والذي صحح الفاضل المنذر وصاحب القاموس
انه منبقة من غير زيادة قال فيه وزوالها عن هبنة يزيد بن زهران قوله قياسا لانه اذا
يكن بهذا الظهور كان من العيوب الباطنة وبناء فعل التفتيل منه قياسا قوله على سبيل
الشدوذ لانه يكون من العيوب الظاهرة قوله على خلاف القياس بعده في كلام الخمد
كثيرا سيما في التحفة اعدل شاهدا على موافقة للقياس والفارقة القرينة قوله الانفصا
الحقيقة اعني عدم اجتماعها وعدم ارتفاعها قوله تبين الجار والمجرور متعلقين بغير
والتقدير ان المفضل عليه صورة استعما باللام معين بطريق تبين المفضل عليه اذا
كان مع غير اللام قوله وقوله صفة مذكور معين قوله كما اذا طلب مثال الذكر المفضل
عليه لفظا وما حكما كما اذا كان في البلد فاضلا معروفا واحدها افضل من الاخر
فنقول فلان الافضل قوله وانما العزف للكثرة العزف الغلبة والكثرة من هو اكثر عددا
في عشائره وبنايله من غير قوله من بينهم وهذا كما نقول مثلا اريد شخصا من قرش افضل
من عيسى بن قيس من قرش اي افضل من عيسى بن قيس من قرش وحاصل المعنى انه عيسى
من قرش وهو افضل من عيسى فيما نحن فيه اني لست بالبعض الاكثر حصي من هذه القبيلة
قوله من كل شئ ونفسه المشهور عند ال محمد اكبر من ان يوصف قوله اي احدهما زياد
اه الغرض من هذا التقدير دفع الاعتراض الوارد على ظاهر العبارة فربما ان المعنى بمعنى المقصود
فالمعنى اي المقصود ان وان يفصل مصدري بمعنى الفصل للتدريج احدا المقصودين قصد
الزيادة فعمل فيه المصدا على المفعول وهو غير جاريز وحاصل الذم ان قوله ان يفصل مصدري
مضاف الى الزيادة بحسب المال وهذه المصدا بمعنى المفعول والاضافة بيانها وفيه من

الابن

معين

التكلّف ما لا يخفى والاولى في الجواب ان المضاف محذوف اي قصد احد ما قولهم اي
 على ما لا يدخل فيه اعدك الخول لاجسام الفيول قولهم محقق اي محقق المضاف اليه فمن
 من عدا المفضل والا لو قصد به الزيادة على كل من اضيف اليه هو من جملتهم نزم تفصيل
 الشئ على نفسه اعرف هذا فالاولى في العبارة ان يقول محقق من ماعد المفضل لئلا
 يؤولهم الله بفتح قصد التفصيل باعنيا اي بعض كان قولهم من شاركة اعلم ان المشاركة
 اما محققا نحو زيد احسن من عمرو او تقدير نحو قول علي ان صوبوما من شعبا احب الي
 من ان افطرهما من نفسا لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من مضافا محبوبا
 عند المخالف فقد روى محبوا الى نفس ايضا ثم فضل صوبوما عليه فكانه قال هب
 الله محبوب عندك ايضا اليس صوبوم من شعبا احب منه قال اللهم ابدلني بهم خيرا منهم
 اي في اعتقادهم ايضا والافلام يكن فيه كثر مثله قوله نعم اصحاب الجنة يومئذ خير منظر
 كذا افاد نجم الائمة قوله اي ثاني معنيته اه هذا اشارة الى ما نهناك عليه المعنى الاول من
 ان الغرض من مثله دفع الاعتراض السابق قولهم يوسف احسن اخوته اي احسن من كل
 احد من بين اخوته اي انه اختص بهذا الفضيلة قوله لفظا او معنى اما لفظا ففي الاسم
 المذكور من في لفظه ولما معنى فكما النوع الاول اي المضاف الذي قصد به الزيادة على من اضيف
 اليه ثم يخرج بمعنى التفضيل معنى باعتبار ذكر المفضل عليه بعده كالذي مر من في اللفظ
 قوله بابا حر اي فعل الصفة فكان فعل التفضيل وانما وسطا وهذا لا يجوز التفضيل
 بينه وبين من لا يعموه قوله الرفع بالفاعلية وحكي يونس عن ناس من العرب فعد الظاهر
 بلا مشروط نحو مرتب بجل افضل منه ابوه قوله في المصنف بفتح الائمة بالمستشرق فلا يجوز
 ههنا يدا فضل هي منه وتعليل الشئ ايضا يدل عليه قوله اي وصفا سببيا بقرينة قوله
 وهو المعنى بسبب الشئ على ما عرفت وهو كونه في اللفظ صفة شئ وفي الحقيقة هو
 متعلقون ذلك الشئ ويسمى الوصف بحال متعلق الوصف ونسيم الوصف بحاله قوله بسبب

لا في نفس الامر
 فانهم ليسوا
 وابدلهم في شئ
 من في اعتقادهم



في الحقيقه
بما له قولاً





